إقــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية

أقر أن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الاشارة إليه حيثما ورد، و إن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and not has been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:
Signature:
Date:22/9/2014

اسم الطالب: حسام خالد حسين الريفي
التوقيع:
التاريخ:22/9/2014

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
قسم اقتصاديات التنمية

العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية

(1996-2013)

إعداد الباحث:
حسام خالد حسين الريفي

إشراف الأستاذ الدكتـــور:
محمـد إبراهيم حسين مقـداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

شباط 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2014/06/24

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **حسام خالد حسين الريفي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية

Factors that help the Palestinian National Authority in achieving financial sustainability

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 26 شعبان 1435 هـ، الموافق 2014/06/24 الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	**مشرفاً ورئيساً**	....
د. سمير خالد صافي	**مناقشاً داخلياً**	....
د. جابر حسين أبو جامع	**مناقشاً خارجياً**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم **اقتصاديات التنمية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ

عَظِيمًا ﴾ (النساء: آية 113)

الإهـــداء

إلى أمي الحنون الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى أبي من كان لي عوناً في مسيرة حياتي.

إلى زوجتي الغالية أم أولادي ومسكن فؤادي.

إلى أبنائي وبناتي البراء؛ الولاء؛ عمار؛ عبد العزيز الرنتيسي؛ والتوأم فاطمة؛ ندى.

إلى وزير الداخلية الشهيد القائد: سعيد صيام رحمه الله.

إلى الشهيد اللواء توفيق جبر رحمه الله.

أهدي هذا العمل المتواضع...

الشكر والتقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي"

بداية الحمد لله تعالى الذي وفقني إلى ما وصلت إليه، وما كان لي ذلك إلا بتوفيقه تعالى، فله الشكر والحمد صاحب المنة والفضل علينا .

وإنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر والتقدير إلـــــــــــى :-

الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم حسين مقداد الذي أشرف على رسالتي، ولم يألو جهدًا في تقديم النصح والإرشاد.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم للدكتور/ سمير خالد صافي مناقشا داخلياً الدكتور/ جابر أبو جامع مناقشا خارجياً لتفضلهما بالقبول لمناقشة هذه الرسالة والحكم عليها, وإثرائها.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم وساند في إتمام وإنجاح هذه الدراسة للجميع مني كل الشكر والتقدير والعرفان . . .

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
آية قرآنية	ب
إهداء	ج
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال البيانية	ي
قائمة الملاحق	ك
ملخص الدراسة باللغة العربية	م
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ن
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة	3
1-3 فرضيات الدراسة	4
1-4 متغيرات الدراسة	4
1-5 أهمية الدراسة	6
1-6 أهداف الدراسة	7
1-7 الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني **السياسة الاقتصادية والدين العام**	
2-1 المقدمة	21
2-1-1 مفهوم السياسة الاقتصادية	21
2-1-2 أهداف السياسة الاقتصادية	21
2-1-3 إدارة السياسة الاقتصادية	22
2-1-4 أدوات السياسة الاقتصادية	23

الموضـــــوع	الصفحة
2-2 السياسة المالية	23
2-2-1 مفهوم السياسة المالية	24
2-2-2 أهداف السياسة المالية	24
2-2-3 أدوات السياسة المالية	26
2-2-4 أهمية السياسة المالية	28
2-3 الموازنة العامة	29
2-3-1 مفهوم الموازنة العامة	29
2-3-2 تطور الموازنة العامة	31
2-4 الدين العام	33
2-4-1 مفهوم الدين العام	33
2-4-2 الدين العام في النظرية الاقتصادية	34
2-4-3 مؤشرات الدين العام	37
الفصل الثالث **الاستدامة المالية ومؤشراتها**	
3-1 المقدمة	40
3-2 مفهوم الاستدامة المالية	40
3-3 الاستدامة المالية ومبدأ الرفاة الاجتماعي	42
3-4 الحد الآمن للدين العام لتحقيق الاستدامة المالية	42
3-5 الاستدامة المالية والمؤسسات المالية الدولية	43
3-6 مؤشرات الاستدامة المالية	44
3-6-1 مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث	45
3-6-2 مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث	49
3-7 محاذير استخدام مؤشرات الاستدامة المالية	54
3-8 الاستدامة المالية الاقتصادية	54

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع **مديونية السلطة الفلسطينية**	
4-1 مقدمة	59
4-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني	59
4-3 الموازنة العامة	67
4-4 تطور الدين العام في فلسطين	74
4-5 مؤشرات الدين العام	81
4-6 الآثار الاقتصادية للدين العام	86
الفصل الخامس **التحليل القياسي للعوامل المؤثرة في الاستدامة المالية**	
5-1 مقدمة	89
5-2 منهجية القياس والنماذج القياسية	89
5-2-1 صياغة النماذج القياسية وتعريف متغيراتها	89
5-2-2 مصادر بيانات النموذج	90
5-2-3 معالجة بيانات النموذج القياسي	91
5-3 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة	93
5-3-1 التقدير القياسي للنموذج الأول	94
5-3-2 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	97
5-3-3 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS)	97
5-4 التقدير القياسي للنموذج الثاني	101
5-4-1 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	103
5-4-2 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج	103
5-4-3 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS)	103
5-6 التقدير القياسي للنموذج الثالث	106

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل السادس **النتائج والتوصيات**	
6–1 مقدمة	109
6–2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي للاستدامة المالية	109
6–3 النتائج المتعلقة بالدارسة الإحصائية القياسية	110
6–4 توصيات متعلقة بالنفقات	113
6–5 التوصيات متعلقة بالإيرادات	114
المراجع العربية	115
المراجع الأجنبية	121
الملاحق	124

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	أساس تسجيلات المعاملات المالية بالموازنة	32
(1-3)	مقارنة المستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون صندوق النقد الدولي	47
(3-2)	جدول رقم مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث وما قبل الحدوث	53
(1-4)	مؤشرات المالية العامة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1997-2012 (مليون دولار)	70
(2-4)	تطور الدين العام خلال الفترة (2000-2012)	75
(3-4)	تطور أعباء الدين العام للعامين 2011 ،2010 - مليون دولار	81
(4-4)	معدلات نمو الدين العام والناتج المحلي (2001-2012) - (نسب مئوية)	83
(5-4)	نسبة أعباء الدين العام إلى النفقات العامة والجارية – مليون دولار	83
(4-6)	تطور عجز الموازنة الفلسطيني (2000-2012) - مليون دولا	85
(1-5)	نتائج تقدير النموذج الأول	96
(2-5)	نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)	99
(3-5)	نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني	102
(4-5)	نتائج تقدير النموذج القياسي لرصيد الميزان التجاري(K)	106

قائمة الاشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	متغيرات الدراسة	6
(2-1)	أهداف السياسة الاقتصادية	22
(2-2)	السياسة المالية التوسعية	25
(2-3)	السياسة المالية الانكماشية	26
(4-1)	نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2000-2012 بالأسعار الثابتة.	62
(4-2)	معدل التضخم في الاراضي الفلسطينية من عام 2000-2010 سنة الاساس 2004	63
(4-3)	أسعار الفائدة على القروض خلال الفترة (1995 - 2011)	64
(4-4)	الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996- 2012)	65
(4-5)	نسبة العجز في الميزان التجاري من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995- 2011)	67
(4-6)	يوضح تطور الدين العام من العام 2000 حتى العام 2012	76
(4-7)	تطور الدين العام الخارجي	77
(4-8)	تطور حجم إجمالي الدين العام الداخلي (2000-2012) بالمليون دولار أمريكي	78
(4-9)	حجم عبء الدين العام حسب مصادر الدين العام	80
(4-10)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من العام 200-2010	82

قائمة الملاحق:

عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1) مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني	124
ملحق رقم (2) النموذج القياسي	133

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل التي تساعد على تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في الفترة (1996- 2013)، وذلك باستخدام عدة نماذج قياسية تحدد مدى مساهمة هذه العوامل في خفض عجز الموازنة وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية بما يضمن إعطاء دور للموارد المحلية الذاتية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لأجل التعرف على المفاهيم الأساسية للاستدامة المالية منها "أن تحقيق الاستدامة لا يعنى إلزامية تغطية إيرادات الدولة لنفقاتها بل يجيز للدولة الاقتراض لتغطية عجز الموازنة ولكن ضمن شرط أساسي وهو المقدرة على الوفاء بسداد تلك الديون" وكذلك استعراض أهم المؤشرات الدولية للاستدامة المالية ثم تطبيق عدد منها وبقدر المستطاع على الاقتصاد الفلسطيني لمعرفة الوضع المالي للسلطة.

تم استخدام المنهج التحليلي القياسي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي simple and multiple reg يعتمد على بيانات سلسلة زمنية، وقد تم تطبيق النموذج القياسي باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 7.

اظهرت نتائج التقدير القياسية وجود أثار معنوية لا يمكن إهمالها لعدد من المتغيرات المستقلة هي (رصيد الميزان التجاري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، إيرادات المقاصة، الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، صافي الإقراض، المنح والمساعدات الخارجية) على المتغيرات التابعة (الرصيد الجاري والرصيد الكلي)كلاً على حدة، بينما كان كل من (معدل النمو الاقتصادي، أسعار الفائدة، ، رصيد الاستثمار الكلي والأوضاع السياسية) له علاقة غير معنوية إحصائياً في حالة (الرصيد الجاري أو الرصيد الكلي).

كان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة انتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة ولاسيما فاتورة الرواتب والأجور من خلال مجموعة من الإجراءات التي تضمن وقف التوظيفات الجديدة باستثناء التوظيفات الضرورية, العمل على تحسين كفاءة الدوائر الضريبية مع تجنب إحداث زيادات مباشرة في الضريبة وان تكون الزيادات بالتدريج وليس مرة واحدة مع التركيز على بند المقاصة والعمل على الحد من التسريبات الضريبية في هذا البند.

Abstract

This study aimed to identify the factors that help in achieving financial sustainability for the Palestinian National Authority in 1996-2013 through using many econometric models to determine contribution level of such factors in reducing deficit and decrease depending on external supports, which guarantees giving more space for local self-resources.

The researcher adopted the descriptive method to identify the main concepts of financial sustainability as "fulfilling financial sustainability does not obligatorily mean covering country expenses from its incomes, but it allows the country to borrow to cover the deficit within one main condition, which is ability to pay its debts". In addition, he showed major international indicators of financial sustainability and implemented some of them on the Palestinian economy to know the real financial situation of the national authority.

On the other hand, the researcher used the analytical econometric method through building a standard model (simple and multiple regression) depends on time series.

Study results:

There are significant effects cannot be ignored for some of the independent variables (commercial balance - tax revenues- non-tax revenues- compensation revenues- salaries and wages- other expenses- net lending- donations and external helps) on the dependent variables (current and overall balances) individually. Meanwhile, level of economic growth, interest rates, commercial balance, overall investment balance and political conditions have no statistical significant effect on with current and overall balances.

Study recommendations:

It is recommended to consider rational policy to manage expenses, especially salaries and wages through set of procedures that ensure developing the performance ii taxes departments, and avoiding creating direct increases in taxes. Moreover, such increases should be gradual, not immediate, with focusing on compensation and working on limiting tax evasions in this item.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

1-2مشكلة الدراسة

1-3فرضيات الدراسة

1-4متغيرات الدراسة

1-5اهمية الدراسة

1-6اهداف الدراسة

1-7حدود الدراسة

1-8 الدراسات السابقة

1-1 المقدمة:

تشكلت السلطة الفلسطينية استنادًا لاتفاق أوسلو المعروف بالاتفاقية المرحلية، وكان مجمل نشاطاتها الاقتصادية وبالأحرى سياساتها الاقتصادية العامة واشتقاقاتها الاجتماعية مؤسسة على الملح الاقتصادي للاتفاق أعلاه، والمسمى ببروتوكول باريس الاقتصادي المنظم للعلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية(عبد النبي,2012, 18)

وأولت السلطة الوليدة اهتماما لا يستهان به في إمكانية الاعتماد على الذات الا أن هناك معوقات عدة تحد من قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تعتبر عوامل اذا تم حلها تساعد على تحقيق استدامة مالية. فالسلطة الفلسطينية ليس لها سيادة كاملة على مواردها المالية نظراً للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل وأهمها بروتوكول باريس الاقتصادي والتي جعلها غير قادرة على التحكم التام في مكونات موازنتها، وبالتالي عدم السيطرة على عجز الموازنة؛ وإبقاء الفلسطينيين في حاجة مستمرة لدعم الدول المانحة لسد ذلك العجز, فهو يمكن سلطات الاحتلال في كافة المنافذ البرية والبحرية الفلسطينية، و يجعل إسرائيل تتحكم في الإيرادات الجمركية و الضريبية للسلطة، والتي تشكل أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للسلطة.(ابو زعيتر ,2012: 166)

إن سياسة الإنفاق العام للسلطة و ضخامة تكلفة رواتب وأجور موظفي السلطة ، و غياب سياسات الترشيد الحكومي و انتشار الفساد المالي في بعض الوزارات الفلسطينية شكل معوقاً ذاتيا في إمكانية تحقيق الاستدامة المالية للسلطة, وعلى الرغم من كل ذلك فإن السلطة تحاول على تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية منذ أواخر 2007م في خطوة لاستدراك الأمور، فبدأت العمل على تعزيز مواردها الذاتية بكل الأساليب المتاحة، لتقليص اعتمادها على المساعدات الخارجية لدعم موازنتها الجارية، حيث قامت بتغيير قانون ضريبة الدخل وتوسيع القاعدة الضريبة ، وتحسين أساليب الجباية لزيادة الإيرادات المحلية لها (الائتلاف من أجل النزاهة والمساواة، 2012).

يعرف مفهوم الاستدامة المالية على انه أي عجز في الميزانية يجب أن يتم تغطيته في المستقبل بواسطة الإيرادات المستقبلية (قباجه , 2012)، وهناك مفهوم أخر يعرفه على انه قدرة الحكومة على تغير سياستها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على الوفاء بالديون ، وهناك آخرون يعرفونه على أنها ترتبط الاستدامة المالية بمفهومين أساسيين هما الضرائب والدين العام فلكل منها تأثير على إمكانية تحقيق الاستدامة(2006,Krejdl) وتعرف على أنها سياسة التي يتضمنها ثبات الدين

العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Krejdl , 2006)ومن هنا يمكن القول أن الاستدامة المالية هي تحقيق التوازن بين الدين العام والناتج المحلي.

1-2 مشكلة الدراسة:

تواجه السلطة الفلسطينية عجزاً مالياً مزمناً في موازنتها ناتجاً عن عدم قدرة مواردها المحلية من تغطية نفقاتها الجارية، وهذا جعلها دائماً تسعى بكل الطرق إلى انتهاج سياسة مالية ووضع العديد من الخطط التنموية التي تهدف إلى تعزيز ورفع الإيرادات المحلية، ولكن هذا لم يوازى بخطوات مماثلة على صعيد ضبط الإنفاق الجاري الذي يشكل أكثر من 80% من الإنفاق العام، وبالرغم من حدوث تحسن تمثل في تجاوز تغطية الجباية المحلية ثلثي الإنفاق الجاري بعد أن كانت مناصفة "بعد المنح في العام 2008، بموازاة تراجع عجز الرصيد الجاري كنسبة لإجمالي الناتج المحلي إلى ثلث ما كان عليه في العام 2008، إلا أنه ما زالت السلطة تعاني من محدودية التمويل في تغطية التزاماتها واستمرار العجز في رصيدها الكلي بعد المنح وبالتالي استمرار الحاجة للاستدانة، غير أنه تزاد درجة الحساسية في الاقتصاد الفلسطيني لأزمة الدين العام نتيجة لعوامل عديدة، تتلخص في قلة أو عدم تنوع صادرته، وصغر قاعدة موارده، وقله مدخراته، وعدم تطور أنظمته المالية، وحاجته إلى توسيع البنية التحتية وتحديثها، وإصلاح الاختلالات الهيكلية المتعددة، التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة، وتزداد أزمة المديونية العامة الفلسطينية خطورة، في ظل السياسات التدميرية، المتمثلة في بناء جدار الضم و النهب العنصري، وما تلوح به الحكومة الإسرائيلية من مواصلتها لسياسات القتل والدمار، مما يترتب أعباء مالية إضافية على السلطة الفلسطينية، ويضعف قدرتها على الاستدامة المالية. وقد تمكن الباحث من تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:-

ما هي العوامل التي تساعد السلطة الوطنية الفلسطينية في زيادة قدرتها على خدمة ديونها؟

حيث يتفرع منه الأسئلة التالية:

1. هل الإيرادات المحلية تساهم في الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية؟
2. ما أثر النفقات الجارية على الاستدامة المالية ؟
3. هل توجد علاقة بين المنح والمساعدات الخارجية والاستدامة المالية؟
4. هل يوجد علاقة بين النمو في اجمالي الناتج المحلي والاستدامة المالية؟
5. هل لزيادة اسعار الفائدة مساهمة في تحقيق الاستدامة المالية؟

6. ما اثر زيادة معدل الاستثمار الكلي على الاستدامة المالية؟
7. ما علاقة تخفيض العجز في الميزان التجاري على الاستدامة المالية؟
8. ما علاقة الأوضاع السياسية و الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية؟

1-3 فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة عكسية بين مكونات الإيرادات المحلية(ضريبية, غير ضريبية, مقاصة) والرصيد الجاري والرصيد الكلي؛ كلاً على حدة.
2. توجد علاقة طردية بين مكونات الإنفاق(أجور, غير أجور ,صافي إقراض) والرصيد الجاري والرصيد الكلي؛ كلاً على حدة.
3. توجد علاقة عكسية بين المنح والمساعدات الخارجية والرصيد الجاري والرصيد الكلي.
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رصيد الميزان التجاري والرصيد الجاري والرصيد الكلي ,كلاً على حدة.
5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو في اجمالي الناتج المحلي والرصيد الجاري والرصيد الكلي , كلاً على حده.
6. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أسعار الفائدة والرصيد الجاري والرصيد الكلي ,كلاً على حدة.
7. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رصيد الاستثمار الكلي و الرصيد الجاري والرصيد الكلي ,كلا" على حده .
8. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأوضاع السياسية والرصيد الجاري والرصيد الكلي؛ كلاً على حدة.

1-4 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة (جميعها متغيرات كمية تقاس رقميا" ما عدا المتغير الوهمي)

- الإيرادات الضريبية: وتشمل ضريبة الدخل, ضريبة القيمة المضافة , ضريبة الاملاك , المكوس , الجمارك

- الإيرادات غير الضريبية : وتشمل الأرباح من الشركات المملوكة للسلطة الوطنية أو المساهمة فيها بطريقة مباشره أو غير مباشرة وكزلك الرسوم الادارية والغرامات والمصادرات والايرادات غير الضريبة الاخرى
- إيرادات المقاصة: هي عبارة عن الايرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية والجانب الاسرائيلي وتشمل (الجمارك على مستوردات السلطة أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها اسرائيل نيابة عن السلطة) , ضريبة القيمة المضافة , ضريبة المحروقات , ضريبة الشراء
- الرواتب والأجور: ويشمل المبالغ المدفوعة على الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين المثبتين وتشمل الأجور لعمال البطالة
- نفقات غير الأجور: تشمل النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية
- صافي الاقراض: يشمل فواتير الكهرباء المدفوعة من وزارة المالية نيابة عن هيئات الحكم المحلي
- المنح والمساعدات الخارجية: والمنح هي التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لأخرى لاعتبارات مختلفة، وهي تحويلات غير مستردة, أما المساعدات الخارجية هي "تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية
- إجمالي الناتج المحلي الحقيقي : هو (عبارة عن القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة).
- إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار): يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح، أي أنه يقصد بالتكوين الرأسمالي الإجمالي أنه عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت إضافة للتغير في المخزون
- رصيد الميزان التجاري: وهو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والواردات من الناتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة ، والتي تقاس بعملة ذلك الاقتصاد .
- أسعار الفائدة:
- Dum: متغير وهمي يعبر عن الوضع السياسي: وتم إدراج بيانات هذا المتغيرات من خلال إعطاء الفترة من 2000 إلى 2002 القيمة 1 والتي تمثل الفترة الأكثر في عدم الاستقرار بسبب انتفاضة الأقصى؛ وكذلك أعطيت القيمة واحد للفترة من 2006 إلى 2008 على اعتبار أنها فترة عدم استقرار بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي

الفلسطيني, أما باقي السنوات فأعطيت القيمة0(صفر) على اعتبار أنه كان يسودها الاستقرار السياسي ولو نسبياً.

المتغيرات التابعة

الرصيد الجاري : هو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية ويتم هنا استثناء المساعدات الدولية لدعم الموازنة.

الرصيد الكلي: يقصد به هنا الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات ويقصد بالرصيد الكلي الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال السنة المالية

شكل رقم (1-1)

متغيرات الدراسة

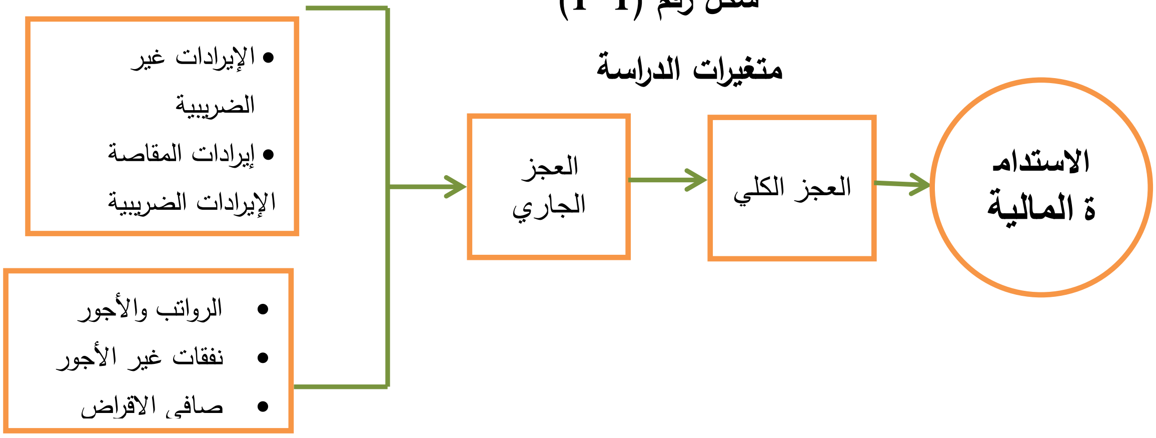

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

1-5 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه حيث تطور مفهوم الاستدامة المالية باعتبارها أحد مقومات الاستقلال، والاستدامة المالية تعكس تحقيق التوازن بين الدين العام والناتج المحلي، بعدما أزداد الدين العام الداخل والخارجي بشكل متسارع خلال السنوات الماضية، وهذه الدراسة تبحث عن المشاكل التي تحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تخفيف عجزها المالي وستقدم مقترحات تتعلق بإيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية ، لتساعد صناع القرار في السياسات

المالية والنقدية على اتخاذ القرارات المنظمة للاقتصاد الفلسطيني بصورة رشيدة عند وضع السياسات المستقبلية ولتحقيق الاستدامة المالية.

كما تواجدت لدى الباحث رغبة في محاولة التنبؤ بقدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق الاستدامة المالية من خلال إنشاء علاقات بين متغيرات الدراسة لمعرفة قدرة تلك المتغيرات في تحديد الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية. ويضاف إلى ذلك تقديم مادة علمية للمختصين، وأثراء المكتبة بأبحاث متخصصة في المجال المالي .

1-6 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعرف على مفهوم الدين العام والاستدامة المالية في الأدب الاقتصادي.
2. التعرف على الدين العام الداخلي والخارجي للسلطة الفلسطينية
3. دراسة دور الايرادات العامة في السلطة الفلسطينية في تحقيق الاستدامة المالية.
4. دراسة دور النفقات العامة في السلطة الفلسطينية في تحقيق الاستدامة المالية.
5. دراسة دور المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية في تحقيق الاستدامة المالية.
6. دراسة دور أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في تحقيق الاستدامة المالية
7. وضع توصيات تساهم في مساعدة الجهات الرسمية الفلسطينية على تحقيق الاستدامة المالية.

1-7 الدراســـات الســـابقة

تشير أدبيات الموضوع على المستوى الفلسطيني إلى ندرة الدراسات العلمية حول الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية و خاصة التي تغطي تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على العجز المالي للموازنة .ونستعرض فيما يلي بعضا" من أهم الدراسات السابقة فلسطينيا" و عربيا" و عالميا" وفقا" للترتيب التالي:

__أولا: الدراسات المحلية:__

1. **دراسة (الخطيب، 2006)، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين(1996-2003)".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم ملامح النظام الضريبي المطبق في فلسطين منذ استلام السلطة الصلاحيات المالية سنة 1994 ، وعلى حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها ودورها في تمويل النفقات العامة خلال الفترة 1996-2006، واستخلاص أهم التوجهات في السياسة الضريبية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل الإنفاق العام وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- نسبة الإيرادات المحلية بلغت بالمتوسط 83 %، ولم تكفي الإيرادات المحلية لتغطية النفقات الجارية وحدها حيث كانت النفقات الجارية نسبتها 126 % إلى الإيرادات المحلية.

- قد استحوذت نفقات الرواتب والأجور على نسبة 47 % من النفقات العامة و 62 % من النفقات الجارية، وقد استحوذت على 80 % من الإيرادات المحلية، و 20 % من الإيرادات المحلية تنفق على ما تبقى.

أوصت الدراسة : ضرورة العمل على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل، بالإضافة إلى مستخدمي السلطة، مستخدمي القطاع الخاص والمشتغلين المستقلين في كافة المناطق الفلسطينية، وتعديل شريحة السلم الضريبي في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004.

2. دراسة (حميض، 2006) " تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من(1995 – 2005)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإيرادات العامة للدولة ومعاييرها وتقسيمها وأنواعها ومصادرها واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- أن الإيرادات الضريبية تمثل موردًا أساسيا للخزينة العامة، وأن المقاصة هي جزء من الإيرادات الضريبية في فلسطين.
- إن ضريبة القيمة المضافة تشكل52% من مجموع الإيرادات الضريبية، واحتلت الأهمية الأولى.
- تحكم الجانب الإسرائيلي في ضريبة القيمة المضافة قد أدى إلى تراجع إيرادات المقاصة بشكل كبير جداً خلال فترة الانتفاضة الأمر الذي أثر سلبًا على الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

- اوصت الدراسة : بضرورة تطوير ضريبة القيمة المضافة لأنها الجزء الهام والفعال من الإيرادات الضريبية الفلسطينيين وضرورة إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي.

3. دراسة (مقداد، الكحلوت، 2009) "واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية"

حاولت الدراسة التعرف على واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية ومواطن القوة فيها وحجم الفائض أو العجز، وذلك عبر دراسة التقارير المالية دراسة مقارنة بين عدد من السنوات قبل وبعد الحكومة العاشرة بالإضافة إلى الحصول على البيانات الأولية من الخبراء والأكاديميين والمعنيين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تقلص الايرادات خلال فترة الحصار على الحكومة العاشرة أدى إلى وجود عجز موازنه مما زاد الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- حرمت اتفاقية باريس الاقتصادية السلطة الفلسطينية من القدرة على تحصيل الإيرادات.

وأوصت الدراسة: إنه يمكن زيادة التحصيل المالي وتخفيض النفقات عبر إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والضرائب والأملاك الحكومية ، ووضع ضوابط للموازنة.

4. دراسة (أبو مصطفى ، 2009) "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومراحل إعدادها ومن ثم الوقوف على أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي من الدين العام "القروض" والمنح، كما هدفت إلى الوقوف على موضوع القروض العامة من حيث تعريفه ومزاياه والأسباب المؤدية للاقتراض وأهمية القروض ومعرفة الآثار الايجابية والسلبية للدين الخارجي والمشاكل الناجمة عن عملية الإفراط فيه، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز الموازنة كمتغير تابع وبين كلا من الرواتب والجور والنفقات التحويلية والمنح والقروض الميسرة .
- عدم وجود علاقة بين العجز وبين النفقات التشغيلية والتطويرية والإيرادات العامة المحلية.

وأوصت الدراسة: ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام والإنفاق على بند الرواتب والأجور بشكل خاص والمناقلات بين البنود والتحول إلى موازنة البرامج و الأداء بالإضافة إلى زيادة كفاءة وأداء الأجهزة الرقابية .

5. دراسة (الهدهد،2010) "التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيرادات الخزينة الفلسطينية والتسرب المالي لإيرادات الخزينة الفلسطينية بأنواعه والتطرق للتسرب المالي الحاصل في الإيرادات الجمركية، ومدى تأثير التسرب على الخزينة الفلسطينية، وتوضيح المستوردات غير المباشرة. كذلك إلى تبيان حجم الإيرادات العامة للخزينة الفلسطينية، وبيان المتاجرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وعلاقتها بالمستوردات غير المباشرة. وهدفت أيضا إلى دراسة أثر الاتفاقيات على موضع التسرب المالي للخزينة والمستوردات غير المباشرة. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها :

بلغ حجم التسرب المالي خلال الأعوام(2006-2000) بلغ313.961 ,وأن أعلى تسرب مالي كان في عام 2004 ، إذ كان حجم التسرب المالي89.435 ،مليون دولار فيم كان عام 2003 هو الأقل حجمًا في التسرب المالي، إذ بلغ قيمة هذا التسرب حوالي 41.031 .1 مليون دولار. إلى أن حجم المستوردات غير المباشرة خلال الأعوام (2002-2006) بلغ 2 مليار و995 مليون دولارًا، وأن أعلى مستوردات غير مباشرة كان في عام 2005 ، إذ اقترب حجم المستوردات غير المباشرة من المليار دولار.

أوصت الدراسة : ضرورة العمل على توعية المواطن الفلسطيني بأهمية الإيرادات الجمركية وعدم اعتماد الفلسطينيين على التجار الإسرائيليين وحث وزارة الاقتصاد والصناعة والغرف التجارية على ضرورة تفعيل دورها من أجل خفض التسرب المالي الناتج عن الاستيراد.

6. دراسة (خفاجة،2012)"أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي"

هدفت الد راسة إلى بيان تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلا بالمتغيرات المستقلة(صافي الإقراض ،الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، اجمالي النفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي ممثلا" بأجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، خلال الفترة 12 20-1996) من خلال معرفة طبيعة ومكونات الإنفاق الحكومي الفلسطيني وتحليل أنماطه واتجاهاته.

وخلصت نتائج الدراسة الى التأثير الايجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وأن هناك علاقة تبادلية بينهما .

وأوصت الدراسة ضرورة انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو ، وانتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة، واعطاء الاولوية لتمويل الإنفاق الاستثماري والاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي.

7. دراسة (أبو زعيتر،2012) "دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية"

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتطورها وتقسيماتها والقوانين المنظمة لها فلسطينياً، ومن ثَم التعرف على مصادر تمويل الموازنة الفلسطينية بشكل عام والمحلية منها بشكل خاص، والوقوف على أهمية كل منها وتحديد دوره في تمويل النفقات العامة في الفترة (2000 – 2010)، وإبراز أثر الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى على إيراداتها المحلية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن أسلوب الموازنة المطبقة فلسطينياً هو موازنة البنود وليس موازنة البرامج والأداء.
- إن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ساهمت في زيادة الإيرادات المحلية للسلطة من خلال مساهمتها في زيادة حجم التبادل التجاري.
- إسرائيل تستحوذ على أكثر من 77 % بالمتوسط من حجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى أن تتحكم إسرائيل في أكثر من 64 % من الإيرادات المحلية للسلطة.

أوصت الدراسة: بضرورة الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لضمان توزيع الموارد المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية توزيعاً أمثلاً بما يتوافق مع الأهداف الأساسية للحكومة، وتفعيل الاتفاقيات التجارية مع العالم العربي على حساب العلاقة مع إسرائيل، وترشيد النفقات الجارية.

8. دراسة (ماس، 2012)"الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية : التجربة التاريخية والافاق المستقبلية "

هدفت إلى دراسة الواقع المالي الفلسطيني والاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وناقشت مكونات الموازنة العامة من إيرادات ونفقات السلطة الوطنية من الفترة 1996-2011، إضافة لاستعراضها للمشاكل التي تحد من قدرة السلطة على تخفيف عجزها المالي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- استمرار زيادة النفقات الجارية التي تشمل الأجور والرواتب ونفقات غير الأجور
- ارتفاع الإيرادات بشكل ملحوظ خلال الفترة ما بين 2008-2011 مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة الجاري

أوصت الدراسة بما يلي :

التركيز على تحسين أداء النظام الضريبي المعتمد بدلا" عن العمل على تغييره لزيادة الايرادات.

خفض فاتورة الرواتب والأجور من خلال خفض التكلفة الأمنية، ورفع مخصصات التعليم لدوره في النمو الاقتصادي، وتوجيه أموال القروض لتمويل مشاريع إنتاجية.

9. تقرير (سلطة النقد،2013) بعنوان "استدامة المالية العامة"

ويهدف التقرير إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية لضمان استمرارية مواردها المالية. كما يفاضل بين أثر سياسات الإنفاق والإيراد على عجز مالية الحكومة في المدى المتوسط والطويل لتحديد المزيج الأمثل من التدابير المالية التي يمكن اتخاذها في سبيل الوصول إلى استدامة المالية العامة، والذي يراد منه تحقيق السلطة الفلسطينية لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية دون أن يقوض ذلك قدرتها على الاستمرار في الإنفاق.

وخلص التقرير الى نتائج أهمها:

- إن الحكومة بمقدورها اللجوء لمزيج من أدواتها المالية، وذلك عبر اتخاذ سياسات من شأنها الحد من إنفاقها الجاري وإعادة هيكلته.

– وتجنب اللجوء إلى استخدام سياسات من شأنها رفع الضرائب لما يتركه ذلك من أثار سلبية على المتغيرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

وأوصت الدراسة تجنب إحداث زيادات مباشرة في الضرائب والعمل على تحسين كفاءة تحصيل الدوائر الضريبية، وإن كان لا بد من الزيادة فيجب أن تكون بالتدرج وليس مرة

واحدة, العمل على تحسين الإيرادات المحلية والتركيز على بند المقاصة تحديدًا، للدور الذي يمثله هذا البند وأهميته في تغطية الإنفاق الجاري.

10.دراسة (ابو مدلله، العجلة، 2013) "تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية "(2000-2011)

تهدف الدراسة في التعرف على حجم الدين العام في الأراضي الفلسطينية وتطوراته وتحديد مؤشراته وتداعياته، ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- زاد حجم الدين من 795 مليون دولار في العام 2010 إلى 2213 مليون دولار عام 2011 وبنسبة تغير قدرها 178%.
- يعتبر الدين الداخلي أكثر عبئاً بسبب طبيعته وشروطه
- احتل الدين الخارجي النسبة الأكبر من حجم الدين ، وبلغت هذه النسبة في المتوسط 66.2% سنويا.

أوصت الدراسة بما يلي : البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز بدلا من الدين المحلي ، وخاصة تفعيل وتعزيز دور الإيرادات المحلية والقوانين والسياسات ذات الصلة.

11.دراسة(صيدم،2014) "أثر عجز الموازنة الحكومية على الحساب الجاري في الاراضي الفلسطينية"

تهدف هذه الدراسة الى بحث أثر عجز حساب الموازنة الحكومية على حساب الحساب الجاري في الاراضي الفلسطينية للفترة (1996 –2012), وذلك للتعرف على طبيعة مدى العلاقة بين كلا" من الحسابين , ودراسة مدى تأثير الموازنة الحكومية من إيرادات ونفقات على الحساب الجاري الفلسطيني.

وقد أسفرت النتائج عن:

- التأكيد على العلاقة الطردية بين عجز الموازنة الحكومية والحساب الجاري الفلسطيني.
- أكدت الدراسة على الدور الايجابي المهم الذي يلعبه الاستثمار الحكومي في تخفيض عجز الحساب الجاري.
- وأوصت الدراسة : بضرورة ترشيد الانفاق الحكومي الجاري ,وتخفيض جزء أكبر للإنفاق الحكومي الاستثماري. بالإضافة الى دعم القاعدة الإنتاجية المحلية وتوجيه الاستثمار الخاص إلى المشاريع التي تؤدي إلى إحلال الواردات ومن ثم زيادة الصادرات

ثانيا: الدراسات العربية

1. دراسة (شحرور ،2011)" عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية"

تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم عجز الموازنة وتتبع تطوره وأسبابه وآثاره في عدد من المتغيرات الاقتصادية، وهي الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، التكوين الرأسمالي الثابت، العرض النقدي والتضخم، ومستويات البطالة.

وقد اسفرت النتائج:

- أن عجز الموازنة يؤثر بشكل إيجابي في الاقتصاد عندما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وليس بالأسعار الجارية.
- إن اعتماد الحكومة السورية خلال بعض سنوات الدراسة على القطاع المصرفي في تمويل عجز الموازنة أدى إلى زيادة في عرض النقد .

وأوصت الدراسة عدم الخروج عن قاعدة التوازن بين الزيادة في نمو الناتج الحقيقي والزيادة في العرض النقدي, توفير الشفافية والإفصاح في التعاملات المالية الحكومية في الأوقات المناسبة

2. دراسة (عبد الرحيم،محمد،2013)"استدامة تحمل عجز الموازنة بالجزائر"

تهدف هذه الدراسة لتحليل الأسس التقنية للتوازنات المالية للدولة من خلال تقييم السلامة المالية أو الاقتدار المالي، و ذلك من خلال دراسة مدى إمكانية استدامة تحمل عجز الموازنة على المدى الطويل، وهذا في ظل التوسع الإنفاقي الكبير و هشاشة الموارد المالية للدولة الخاضعة أساسا لتقلبات لأسعار البترول.

و قد أسفرت النتائج:

- وجود أثر عتبة بعجز الموازنة الجزائري , إذ أن هناك لا تماثل في عملية التعديل السريع، مما يدل على وجود تسيير نشط لصناع القرار لعجز الموازنة متى ابتعد هذا الأخير عن قيمه التوازنية.
- أن الوضع المالي القائم في الجزائر بعدم الاستقرار و عدم الجزم بعدم الاستدامة، باعتبار أن تلك المؤشرات التي استخدمت استرشاديه و ليست حاكمة في الفصل بعدم أو تحقق الاستدامة المالية خاصة في حالة التعامل مع سلاسل زمنية في الماضي.

واوصت الدراسة بضرورة ترشيد الانفاق العام بصورة عامة، والحد من الانفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الحتمية.

ثالثا:الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Akçay , Alper&Özmucur 2001)

Budget deficit, inflation and debt sustainability: Evidence from Turkey (1970-2000).

تهدف هذه الدراسة لمناقشة عجز الموازنة الممثل بالاستدامة المالية كمتغير تابع وأثر التضخم على عجز الموازنة من جهة أخرى في تركيا للسنوات من 1970-2000 حيث عانت تركيا من ارتفاع نسب التضخم المالي مما فاقم عجز الموازنة، وبعد انهيار برنامج الاستقرار المالي الذي وضعته تركيا في 1999-2001 والذي صمم لتحقيق الاستدامة المالية في الدين وتخفيض دائم في معدلات التضخم. واستخدم الباحثون المنهج القياسي، والتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وهذه المتغيرات كنسبة من الدخل القومي، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :-

- عدم سكون الدين نسبة للناتج القومي الإجمالي عملية خلال 1970-2000 ، إي أن التوقعات المالية غير مستدامة.
- إن التغيرات في عجز الموازنة الموحدة لن يكون له تأثير دائم على معدل التضخم على المدى القصير
- إن عجز الموازنة لديها عنصر المدى الطويل وتكامل مشترك مع معدل التضخم

وتوصي الدراسة بضرورة تغيير السياسة تجاه التقشف المالي.

2. دراسة (The World Bank,2005)

"Fiscal and public debt sustainability- Egypt Public Expenditure Review"

هدفت الدراسة مناقشة موضوع الاستدامة المالية لجمهورية مصر العربية من قبل اللجنة الاستشارية للبنك الدولي والتي تقدم مساعدة فنية لوزارة المالية المصرية، حيث زاد عبء الديون في مصر لتتجاوز المعايير الدولية (نسب الديون من الناتج المحلي الإجمالي) وهو ما يثير القلق وتوصلت الدراسة إلى:

- بلغت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي 129% وهو سيكون مستوى لا يمكن للاقتصاد المصري من تحمله (النمو الحقيقي للاقتصاد المصري أقل من نمو الدين)
- الاجراءات المالية الاخيرة للحكومة من خلال خفض الاستثمار ليست مرضية لأنها تقلل النمو الاقتصادي وتزيد عبئ الدين على المدى الطويل.

وتوصي الدراسة بان يتم إدارة الدين العام بطريقة منظمة أكثر والحد عمليات التمويل الجديدة من البنوك والمحلية والسندات المحلية

3. دراسة (Abdelatif, Shehata,2006) " Fiscal Sustainability and the Role of the State: A NewAnalyticalFramework "

هدفت الدراسة مناقشة النماذج السائدة للاستدامة المالية مع القيد الزمني للموازنة، حيث كثير من النماذج تتجاهل حقيقة أن القيد الزمني للموازنة هي عملية ديناميكية مرتبطة مع إحداث تغيير في دور الدولة بمرور الوقت، ومدى التدخل الحكومي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمصر وخاصة ومستوى عجز الموازنة و الدين العام. تناقش قضية الاستدامة المالية في مصر عن طريق إدخال نهج يربط الآثار المالية بدور الدولة في المجتمع المصري، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها:

- قد أدت القيود المفروضة على الإيرادات الحكومية في الدولة لتوسيع الاقتراض من الداخل والخارج . وقد تجاوزت نسبة الدين العام في مصر 90 ٪
- يشير القيد الزمني للموازنة إلى أن نسبة الدين لا يتجاوز 60 ٪ (من إجمالي الناتج المحلي) وترى الحكومة هذه النسبة كنسبة آمنة.

- يكشف تحليل مؤشرات الاستدامة عن التحديات المالية التي تواجه المصرية الحكومة نظراً للتكلفة الكبيرة من السياسات الاجتماعية.
- إن تجاهل الروابط المؤسسية بين الموازنة العامة للدولة و غيرها من العمليات المالية ، الذي تقوم به الكيانات الأخرى في النظام، مضلل في الحكم على الاستدامة المالية.

وتوصي الدراسة: بإعادة هيكلة آليات وأدوات النظام المالي المصري وتقييمها وهو مفتاح الإصلاح المالي والاقتصادي.

4. دراسة (Bajo-Rubio, Díaz-Roldán&Estev2006)

Is the budget deficit sustainable when fiscal policy is non-linear? "The case of Spain"

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الدين العام وعجز الميزانية في مملكة أسبانيا في الفترة من (1996-2001) حيث تعاني اسبانيا من العجز في الميزانية على المدى الطويل، وأصبحت قضية الاستدامة المالية شديدة الخطورة، واستخدم الباحثون المنهج القياسي، وطبق نظريات التكامل المشترك، واستفاد الباحثون من منهج ((Hansen &Seo's (2002)

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :-

- أنجزت اسبانيا مؤخرا ضبط أوضاع المالية العامة الهامة.
- وجود علاقة غير خطية بين النفقات والإيرادات الحكومية مع السياسة المالية الاسبانية.
- تستطيع السلطات المالية الاسبانية تخفيض العجز فقط في العجز الكبير في الموازنة وما يترتب عليه دين عام كبير

وأوصت الدراسة بمراجعة السياسة المالية الحكومية بإستمرار.

5. دراسة (الانتوساي،2010) "مؤشرات الدين العام ، حالة المكسيك"

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة دين الحكومة الاتحادية وتعريف أوسع لدين القطاع العام

وقد أسفرت النتائج عن:

- أن مستوى الدين للحكومة الاتحادية سيكون مستداماً خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة.

- فيما يتعلق بالقطاع العام يتراوح مستوى الدين المستدام فيما بين صفر ونسبة٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي. والمقصود بذلك أنه القطاع العام يتمكن من الوصول في الأجل الطويل إلى مستويات أكثر انخفاضاً للدين.

وأوصت الدراسة :إن العوامل الاقتصادية لا تعتبر مبادلات الائتمان المعيبة وسيلة لدعم السندات المالية والقروض فقط بل تأكدت من أنها مؤشر جيد لجودة الائتمان أيضا.

التعليق على الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تزايدت فيه أزمة الديون السيادية والتي يعاني منها المجتمعات الأجنبية والعربية وبالتالي تزايدت الأصوات التي تنادي بضرورة تفعيل عمل قطاعات الاقتصاد والحصول على تمويل أكبر من خلال تقليص عجز الموازنة.

تعتبر الدراسة استكمالاً " للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، لكنها الأحدث في تناول مثل هذا الموضوع حسب علم الباحث، حيث أنها منفردة للحالة الفلسطينية ومتخصصة في تحديد نموذج قياسي يغطي فترة مالية طويلة تمتد من تأسيس السلطة وحتى الفترة الحالية منذ 1996 حتى 2013.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة التي تناولت عجز الموازنة مثل دراسة (أبو زعيتر،2012)، ودراسة (حميض، 2006)، ودراسة (الخطيب، 2006)، دراسة (أبو مصطفى ، 2009)، دراسة (مقداد، الكحلوت، 2009), ودراسة (صيدم,2014)

واستفادت معلومات حول الاستدامة المالية من دراسة(الانتوساي ، 2010)

استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب (سلطة النقد،2013) وتشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بأنها تظهر التطور التاريخي للدين العام للسلطة مثل دراسة (ابو مدلله، العجلة، 2013) ، دراسة(ماس ،2012)

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وخاصة المحلية منها التي تناولت هذا الموضوع في أنها استخدمت نموذج قياسي إحصائي يغطي الفترة 1996- 2013، حيث نجد ان بعض الدراسات المحلية لم يتناول النماذج القياسية في منهجية الدراسة، واقتصرت دراستهم العملية على المنهج الوصفي بدون نموذج قياسي. مثل دراسة (ابو مدلله، العجلة، 2013)، دراسة(ماس ،2012) والدراسات الأجنبية مثل دراسة(Abdelatif, Shehata,2006)

اختلفت الدراسة عن سابقاتها في شموليتها لمعظم العوامل التي تساعد السلطة في تحقيق استدامة مالية وكذلك في الفترة الزمنية التي تغطيها مع تقسيمها حسب التغيرات السياسية التي ظهرت على الواقع الفلسطيني والموضحة في الحدود الزمنية للدراسة.

تميزت الدراسة عن الدراسات الاخرى بأنها تناولت بعض المتغيرات الاقتصادية واثرها على العجز المالي في الموازنة، حيث نجد الدراسات الأخرى درست العجز المالي وأثره على المتغيرات الاقتصادية مثل دراسة (شحرور،2011) ,(خفاجة،2012),(صيدم،2014)

بناء على ما سبق ، يتضح أن هناك عناصر التقاء وعناصر اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث المفاهيم والمتغيرات المرتبطة.

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية والدين العام

2-1 مقدمة

2-1-1 مفهوم السياسة الاقتصادية

2-1-2 أهداف السياسة الاقتصادية

2-1-3 إدارة السياسة الاقتصادية

2-1-4أدوات السياسة الاقتصادية

2-2 السياسة المالية

2-2-1 مفهوم السياسة المالية

2-2-2 أهداف السياسة المالية

2-2-3 أدوات السياسة المالية

2-2-4 أهمية السياسة المالية

2-3 الموازنة العامة

2-3-1 مفهوم الموازنة العامة

2-3-2 تطور الموازنة العامة

2-4 الدين العام

2-4-1 مفهوم الدين العام

2-4-2 الدين العام في النظرية الاقتصادية

2-4-3 مؤشرات الدين العام

2-1 مقدمة:

مع التطورات المتسارعة لاقتصاديات الدول وترابطها مع بعضها وما يشهدها العالم من انفتاح على بعضه البعض كحتمية لا مفر منها، فإن على الدولة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي، وضمان استقرار الأسعار والتحكم في استقرار العملة، ومنع الاحتكارات، وتهيئة الاقتصاد للمنافسة، هذا بالإضافة إلى الوظائف التقليدية من أمن ودفاع ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية، بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية لأي بلد.

2-1-1 مفهوم السياسة الاقتصادية concept Economic Policy

يعتبر إشباع الحاجات المادية للأفراد هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وأن انتاج السلع والخدمات هو وسيلة تحقيق ذلك، بالإضافة إلى اختيار أفضل الوسائل لذلك.
تعرف السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لبلوغ اهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية.(عبد الحميد، 1998: 213). أما في الاقتصاد الإسلامي فتعرف السياسة الاقتصادية بأنها: مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومن مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل المعقد والحل وذي الخبرة في الاختصاص. (عفر ، 1987: 27)
ويعرف الباحث السياسة الاقتصادية: بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، وضمان تنفيذها، في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فعليا" أو المتوقعة، وفق الأولويات وبأفضل الشروط .

2-1-2 : أهداف السياسة الاقتصادية. Economic Policy Goals

تتناول السياسة الاقتصادية الوسائل التي يستخدمها الأفراد والجماعات في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية وخاصة المشكلات التي تواجه الاقتصاد الكلي مثل، تفسير مستويات الإنتاج والعمالة، الأسعار، معدلات النمو في الاقتصاد القومي.(ماير، 2002: 23)
ويذكر الاقتصاديون غالباً أن هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية، تتمثل في الشكل التالي:

شكل (1-2) أهداف السياسة الاقتصادية

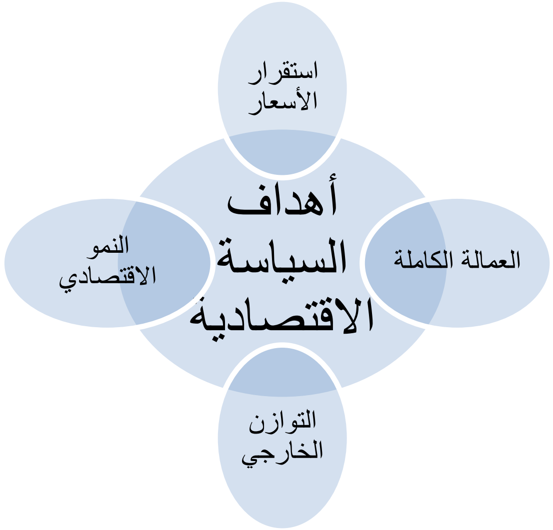

الشكل من إعداد الباحث بناءً على دراسة (السطلي،2013، 3)

3-1-2 إدارة السياسة الاقتصادية: Economic Policy Administration

يعتمد مخطط السياسة الاقتصادية على مبادئ أساسية لإضفاء الجدوى والنجاعة على أداء الاقتصاد الوطني للوصول إلى الطموحات والتوجّهات الوطنية المرسومة ضمن مخططات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه المبادئ:(شعبان،2012: 4)

- انصهار السياسة الاقتصادية ضمن مخططات التنمية التي تضبط الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التنموية على المدى المتوسط استناداً إلى الدراسات الاستشرافية والقطاعية والمشاركة الفاعلة لمختلف الأطراف والمتعاملين الاقتصاديين .
- التدرج في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية تماشيا مع الإعداد المسبق لقطاعات الإنتاج وتأهيلها وفق متطلبات كل مرحلة.
- التركيز على البعد النوعي للسياسة الاقتصادية لاسيما دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والرقي بمحيط الأعمال بغرض مواكبة متطلبات العولمة وتنامي دور المعارف والتكنولوجيات الحديثة في ديناميكية الاقتصاد العالمي.
- إضفاء المرونة على العمل الاقتصادي لضمان تأقلمه بالسرعة المرجوة مع متغيرات الظرف وفق نمط استباقي يوفر المعالجة الدقيقة والملائمة للتطورات الظرفية ويعزز أداء المتدخلين الاقتصاديين.

4-1-2 أدوات السياسة الاقتصادية: Economic Policy Tools

تضم السياسات الاقتصادية في هيكلها كل من:

- **السياسة المالية:** يمكن للحكومات أن تؤثر تأثيرات عديدة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال السياسة المالية التي تقرها، واهم أدوات السياسة المالية هي، تغيرات اتوماتيكية في حصيلة الضرائب، تغيرات مستوى الادخار، الإعانات الحكومية، تعويضات البطالة.(خلف، 2007 :98)
- **السياسة النقدية:**ويقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقد المتداول والمتوفر في المجتمع الهدف منها التأثير في حجم الائتمان،(السطلي، 2013 :7) وزادت فاعليتها مع شيوع دور النقود في دفع عجلة التنمية والاستثمار، حيث أصبحت العلاقة بين النقود والناتج القومي قوية جدا وتعني بإدارة التوسع والانكماش في كمية النقود بغرض الحصول على اهداف معينة،(خلف، 2007 :96) ويعتمد البنك المركزي مجموعة من الادوات مباشرة وغير مباشرة للتأثير في كمية النقود وحجم ونوع الائتمان المصرفي منها: سياسة السوق المفتوح، وسعر اعادة الخصم، وسياسة الاحتياطي.(السطلي،2013: 8)
- **سياسات التجارة:**وتشمل سياسات التجارة كل من سياسات التجارة الدولية، وسياسة الاستثمار، وسياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي).(شريف، 2011: 3)

وتعتبر السياسات المالية والنقدية من الدعامات الأساسية للاقتصاد الهادفة لمعالجة أي خلل قد يطرأ على الاقتصاد، وتتمثل السياسة النقدية في إدارة العرض النقدي بينما تجسد السياسة المالية منهجا لإدارة الطلب وتتكاملان معا بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية، فهناك علاقة متبادلة بين هاتين السياستين إذ كلاهما تؤثر في الأخرى والى جانب ذلك تتداخل أهداف السياسة النقدية والمالية تداخلا ينبغي أن يتم في كنف أثار السياسات الأخرى والى جانب ذلك تتداخل أهداف السياسة النقدية والمالية تداخلا كبيرا فكلاهما أداتان للاستقرار الاقتصادي وتحفيز التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة. (عبد الحميد، 2005 :67) وسنتطرق إلى السياسة المالية في هذا الموضعٍ .

2-2 السياسة المالية Fiscal Policy

السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية (مسعود،2005: 47)

2-2-1 مفهوم السياسة المالية Fiscal Policy concept

تعزز استخدام مصطلح السياسة المالية بعد نشر Alain .H. Hansen كتابه "السياسة المالية ودورات الأعمال، واشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.(لحاج، 1999: 201) ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية.

ويعرف الباحث أن السياسة المالية هي " تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية ومستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى "

وقد مر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعدة مراحل: -(خليل، 1994: 85-90)

فقد نادا الفكر الاقتصادي التجاري بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخلياً وخارجياً.

وفي ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تتبنى فكرة الدولة الحارسة، على اعتبار أن هناك قوى ذاتية تمنع حدوث فترات الركود للاقتصاد، وتستطيع التغلب على الهزات الاقتصادية، وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة، ولكنها اصطدمت بمشكلة الكساد الكبير (1929) وعجزت اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة ألية كما يزعم الكلاسيك.

ثم ظهرت نظرية الطلب الكلي الفعال لصاحبها كينز الذي كان من الداعين لتدخل الدولة من أجل المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، يرى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاق والضرائب، وبرر ذلك بأن الاقتصاد لا يتصف بالتصحيح الذاتي لأنه أصلا قائم على متغيرات كثيرة ويصعب التحكم فيها، وعلى ضوء ذلك أنتقل التوجه من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، وأصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي بالتحكم في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي والقروض العامة. وفي الوقت الحاضر تلعب الدولة دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية ومنها المالية.

2-2-2: أهداف السياسة المالية Fiscal Policy Goals

تختلف أهداف السياسة المالية تبعا للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتنقها الدولة، فهي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل للقوى البشرية، والحفاظ على استقرار الأسعار والقضاء على التضخم، وتحسين النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والحد من الاستثمار غير المنتج، وتحسين الدخل الفردي وإعادة توزيع الدخول والثروات. ويمكن للحكومة أن تؤثر في مسار الاقتصاد العام عن طريق تغيير حجم إنفاقها وإيراداتها.

في أوقات الكساد حيث ينخفض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات مما يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها وفي هذه الحالة تتمثل أدوات السياسة المالية بـ :

(أ) زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة الإنفاق تسبب زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

(ب) تخفيض معدلات الضريبية وهذا يسبب زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي.

(ج) استخدام السياستان معاً (زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة).

وتسمى السياسة المستخدمة لعلاج الكساد بالسياسة المالية التوسعية كما يوضح الشكل البياني رقم (2-2), حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و انتقال المنحني لليمين من AD إلي AD1

شكل رقم (2-2)

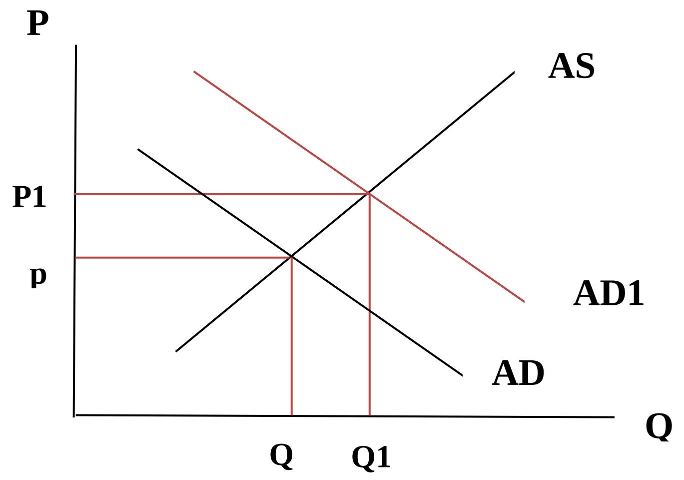

السياسة المالية التوسعية

في أوقات التضخم: عند ارتفاع الأسعار يأتي دور السياسة المالية لتقليل الطلب وخفض القوة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية كما يتضح من الرسم البياني رقم (3-2) وتتلخص هذه السياسة في :

(أ) تقليل الإنفاق الحكومي .

(ب) رفع معدل الضريبة.

(ج) السياستان معاً. (خفض الإنفاق وزيادة الضرائب), حيث تؤدي هذه السياسة إلى تخفيض الأنفاق الكلي الاستهلاكي والاستثماري لخلق فائض في الميزانية. وإلى تقليل الطلب الكلي وانتقال المحني لليسار من AD1إلي AD

شكل رقم (3-2)

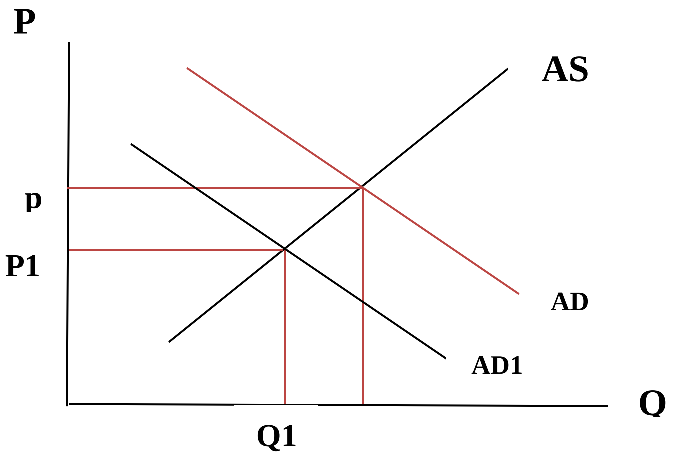

السياسة المالية الإنكماشية

واتخذت الموازنة العامة للدولة طابعاً وظيفياً فلم تعد تهدف إلى إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإنفاق والإيراد بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي. ولتحقيق ذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام أدوات ووسائل لتكييف أو ضاعها (عوده وعطا الله، 1990: 21)

3-2-2 أدوات السياسة المالية Fiscal Policy Tools

أولا: الإيرادات(Revenue): أن فرض الضرائب أو الرسوم يكون لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة، سواء المساهمة في الإنفاق العام الذي يعود على أفراد المجتمع بالنفع، أو من أجل حماية صناعة وطنية، أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو التأثير في حجم وارداتها من السلع المستوردة، كما تدخل في ترشيد النمط الاستهلاكي بالتوسع أو الحد منه عن طريق رفع أو خفض مقدار الضرائب، كما تستخدم في الحالات التي يعاني منها الاقتصاد بعض الاختلالات والمشاكل كالتضخم والانكماش، ففي حالة الكساد تتوسع الدولة في الإنفاق العام وتقلل

من الضرائب لتشجيع الاستثمار والاستهلاك، وفي حالة التضخم يتم تقليل الإنفاق والتوسع في الضرائب، فالضرائب تأثيرها يكون مباشرة على حجم الاستهلاك والاستثمار.(ميالة،2006: 12)

وتقسم الايرادات إلى:- (الوادي،2007: 68)

- **إيرادات ضريبية:** تعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لمقدرتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية لأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة (الحاج،) ومن أنواعها: ضرائب مباشرة (كضرائب الدخل) أو ضرائب غير مباشرة (كضريبة الاستهلاك والضرائب على الواردات). وتشكيل الإيرادات الضريبية النسبة الأكبر والأهم من الإيرادات الحكومية، ويمكن رفع نسبة هذه الإيرادات عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتستخدم للتحكم في النشاط الاقتصادي والتأثير على قرارات المستثمرين، فتلجأ الدولة إلى إعطاء بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإنتاجية الجديدة لعدد محدد من السنوات أو تمنح بعض التخفيضات لبعض نواحي الاستثمار أو التميز في المعاملة الضريبية فترفع معدلات الضريبة على بعض النشاطات التي لا تضيف شيء للاستثمار، كما يمكنها فرض معدلات عالية من الضريبة على السلع الكمالية لتقلل من استيرادها، وتوفير العملات الأجنبية المخصصة لشرائها، كما وتفرض معدلات مرتفعة من الضريبة على السلع الاستهلاكية المستوردة لحماية الصناعية الوطنية وتقليل استيرادها وتشجيع الأفراد على الاستثمار.
- الإيرادات غير ضريبية، فتشمل طوابع بريدية، التامين، الاتصالات، عوائد وأرباح استثمارية فوائد بنكية والرسوم مثل رسوم المحاكم وتسجيل الأراضي وكما تشمل التراخيص والغرامات.

ثانياً: الإنفاق العام (Public Spending): يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، تتبع الحكومة سياسة مختلفة تبعا لأوضاعها ففي أوقات الكساد تزيد الإنفاق الحكومي وأوقات التضخم تخفض الإنفاق الحكومي فيؤثر الإنفاق العام:- (الوادي، 2007: 137)

- ✓ على الاستهلاك عن طريق الزيادة في شراء السلع الاستهلاكية، وما ينتج عنه من زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي.
- ✓ وتؤثر الدولة على الاستثمار عن طريق الإنفاق بتأسيس مشاريع إنتاجية أساسية يحتاج إليها الاقتصاد الوطني ويحجم عنها القطاع الخاص إما لضخامة رأس المال أو لانخفاض العائد، ويساهم الإنفاق الحكومي باستغلال الموارد المعطلة من خلال مشروعات البنية التحتية مما

يحفز قطاع الأعمال للقيام بمبادرات استثمارية للاستفادة من خدمات تلك مشروعات التي تسهل عملية الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق.

ويأخذ الإنفاق:- (الوادي، 2007، 135)

- شكل الإعانات الاقتصادية للمنتجين والقطاع الخاص مما يشجعهم على القيام بالمبادرات الاستثمارية، ودفع عملية التنمية.
- أو شكل مدفوعات تحويلية كالإعانات الاجتماعية التي تمنح للفقراء والعجزة وكبار السن والأرامل وتوسع الحكومة في إقامة نظم التأمينات الاجتماعية يؤدي إلى عدالة توزيع الدخول وتقليص الفوارق الاجتماعية، وبالتالي الميل للاستهلاك وتنشيط الاقتصاد.

ثالثاً: الدين العام (Public Debt): يعتبر الدين من أدوات التوجيه الاقتصادي للمساهمة في تمويل المشروعات الإنتاجية ودفع عجلة التنمية شريطة عدم إساءة استخدامه ويعتبر تمويل العجز عن طريق الدين العام سياسة مجدية لها ايجابيات على الاقتصاد القومي طالما يعمل الاقتصاد في ظروف ركود، وله سلبيات كثيرة عندما يساء استخدامه إنفاقاً استهلاكياً ترفيهياً يتمتع به أناس محددون تدفعه الأجيال القادمة على شكل ضرائب ورسوم في المستقبل. ويرى بعض الاقتصاديون أنه من الأجدى للدولة تمويل العجز في فترات الركود وتوفير الشطر الأكبر من الأموال من الوسائل المحلية في فترات الرخاء، ولا يعني الاستغناء عن الوسائل الأجنبية للقيام بملىء الفجوة الادخارية وفجوة الصرف مع قدرة الدولة على السداد وهذا يعني أن القروض لم تعدد وسيلة للإيرادات فحسب بل أيضاً للامتصاص القوة الشرائية الزائدة لمحاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار.(شعبان،2012 :8)

2-2-4أهمية السياسة المالية The Importance of Fiscal Policy

تنبثق أهمية السياسة المالية من أهمية أدواتها في إعادة توزيع الدخل القومي وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة وتخفيف حدة الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد القومي وأصبحت السياسة المالية تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وإحدى العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي العام عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المرغوبة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقراريه تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير

على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية. (الوادي، 2007: 126)إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وبهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الوجوه وتزداد أنواعه بالاتجاه من الكم إلى النوع وكذلك كلما اندمجت الموازنة ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا هو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية الاجتماعية لخدمة السياسة العاملة ومصالح الاقتصاد الوطني(Walsh,2002:7)

2-3 الموازنة العامةPublic Budget

تعد الموازنة العامة للدولة الاداة الرئيسية في تحقيق انجازات الاداء العام والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءة اجهزتها سواء التشريعية او التنفيذية والرقابية من خلال النظر الى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي من أهم الخطط المالية التي تعتمدها الدولة في الاجل القصير، فهي تعتبر الاداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة. (Braconier, 1999: 12)

2-3-1 مفهوم الموازنة العامة : Public Budget Concept

لقد تعددت تعاريف الموازنة العامة تبعا للمنظور التي ينظر من خلالها اليها بالإضافة الى الاولويات والوظيفة التي تمارسها أو الاطار القانوني الذي يحكم الاثار والعلاقات التي تحدثها و نجد كل تعريف يهتم بجانب محدد له علاقة بالكاتب واتجاهاته الفكرية والعلمية حيث تدور معظم التعريفات حول عدة اصطلاحات ومن أهمها: تعريف عبد الحميد(2005) للموازنة" برنامج عملي مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية وتطوى مقدرات مفصلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة وهي الادارة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية "

ويعرف دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة للموازنة "بأنها عملية سنوية ترتكز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الموارد لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة".(غنام،2006: 20)

ويعرف قانون تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية رقم7/1998 الموازنة العامة في فلسطين " بأنها برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمحصلات الاخرى والنفقات والمدفوعات المختلفة "

ومن خلال تحليل التعريفات السابقة يلاحظ الباحث ما يلي :-

- ☒ تعكس الموازنة العامة الاهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية للدولة، فهي اداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة، وفقا لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الانفاق، تعد موازنة الدولة بمثابة مؤشر للجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- ☒ تصبح الموازنة العامة قانوناً واجب التنفيذ بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية بعد أن تقوم الحكومة بإعدادها، فهي أداة رقابية فعالة تمكن السلطات التشريعية من الاشراف الكامل على تقييم أداء الشئون المالية للسلطة التنفيذية، يتوجب مقارنة الاداء الفعلي مع الاداء المخطط له وحصر الانحرافات و اسبابها وطرق معالجتها والاستفادة من ذلك في عملية التخطيط القادمة
- ☒ الموازنة العامة أداة تخطيطية يتم عن طريقها بالتنبؤ بالسنة المالية المقبلة انجازها، فهي بيان لتوقعات الحكومة التقديرية من جانبي الإيرادات والنفقات.[1] ووضع الخطط المناسبة لجميع الانشطة، فهي خطة سنوية تلتزم الحكومة بتنفيذها في السنة القادمة .

وتشتمل الموازنة على ثلاث عناصر أساسية وهي: (Huff, 1992:49)

1- تقدير النفقات العامة: تقدير تكاليف أداء الخدمات العامة وهي متنوعة وكثيرة ويمكن أن نقسمها إلى خدمات عامة واجتماعية وثقافية وتعليمية وأمنية ومالية.... إلى آخره من الخدمات، والتي تختلف اختلافات طفيفة من دولة إلى أخرى حسب المستوى الثقافي والاجتماعية والمالي للدولة.

2- تقدير الإيرادات العامة: وهي تشتمل على كل ما تقوم به من جباية أموال سواء من ضرائب أو رسوم، أو فائض أو أرباح أو ممارسة الدولة لبعض النشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى المساعدات والمنح المالية التي تتلقاها الدولة من الدول الأخرى أو بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي .

1-هذه التوقعات مبنية على دراسات علمية واسطة تقوم بها اجهزة السلطة

3- تحديد مصادر تمويل العجز: أن مقابلة الإيرادات المتوقعة مع النفقات المتوقعة ينجم عنه عجز أو فائض، ويتوجب على وزارة المالية (الحكومة) أن تبحث عن مصادر تمويل للعجز.

2-3-2 تطور الموازنة العامة Development of Public Budget:

كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الموال وتنفقها دون أي مساس أو قواعد في ذلك، كما أن مالية الدولة لم تكن منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم حيث يقوم هذا الأخير بالإنفاق على الدولة كما ينفق على أسرته.(مسعود،2005: 126) وجاءت الشريعة الإسلامية بأسس فرض الضرائب وطرق توزيع مواردها، ثم تنظيم الموارد والإنفاق في إطار الأحكام والممارسات التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده، حيث تبنى الخليفة عمر بن الخطاب فكرة الدواوين لتنظيم العمليات المالية وضبط الموارد والإنفاق وتسجيلها. (الوادي، عزام،2000: 131)

وظهر الشكل العلمي والأكاديمي والعملي للموازنة العامة التي تطبق في وقتنا الحالي والتي يطلق عليها بالموازنة التقليدية في بريطانيا، حيث استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة في عام 1628، وأصبح من الضرورة اعتماد الإيرادات ونفقات الدولة من ممثلي الشعب والإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة.(قطب، 1994 : 17)

واتبعت فرنسا تطبيق الموازنة العامة السنوية سنة 1820 وتبعها في ذلك روسيا القيصرية سنة 1836 ولم تطبق امريكا هذا المبدأ الا سنة1921 وبعدها استخدم في كل دول العالم.(الحاج،2009: 149)

بدأت عملية الموازنة بضبط الإيرادات ومن ثم النفقات، وظهر مفهوم الموازنة كأداة رئيسة لخدمة أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كانت الموازنة التقليدية في مرحلة البنود والرقابة أداة لفرض الرقابة القانونية والمالية في جانبي الانفاق والايرادات العامة، وبعد ذلك ظهر في الولايات المتحدة الامريكية من ينادي بضرورة أدخال الإدارة العلمية الحديثة، تطورت الموازنة التقليدية في الإدارة الحكومية إلى موازنة البرامج والأداء في منصف القرن العشرين للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال وبكفاءة ووفقاً للخطة المعتمدة التي تسير عليها الحكومة. (السيوفي،2008، 19)

ثم تطورت الموازنة إلى مرحلة موازنة التخطيط والبرمجة لخدمة التخطيط القومي ومد المخطط الاقتصادي بالمعلومات والبيانات الازمة لاتخاذ القرار الاقتصادي، مستمدة مبادئها وأفكارها من علوم الاقتصاد وتحليل الأنظمة وبحوث العمليات والبرمجة، ومع الارتقاء بتطور مفهوم وأسلوب

وإعداد الموازنة ودورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وظهر مفهوم الموازنة الصفرية بهدف ربط التخطيط بالموازنة، وتحديد الوسائل البديلة لتنفيذ الانشطة وربط التكلفة بالأهداف وتحديد مسؤولية الإدارات الحكومية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة، وهكذا أصبحت الموازنة العامة بهذه التطورات جزءاً من برنامج أوسع، يعكس فيه مجموع النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، واستخدمت الموازنة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وأطلق عليها الموازنات التدخلية. (المهايني، 2010: 10)

ويراعى مجموعة من الأسس المحاسبية عند تبويب المعاملات المالية خلال إعداد الموازنة العامة بصرف النظر عن اختلاف نوعيتها، ويقصد بالأساس المحاسبي مجموعة المبادئ المحاسبية التي تحدد توقيت إثبات المعاملات أو الوقائع في السجلات لأغراض تسجيل المعاملات المالية،(وشاح،2008 :50-53)

وتتعدد هذه الأسس المحاسبية بناءً على كيفية وتوقيت تسجيل المعاملات كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (1-2): أساس تسجيل المعاملات المالية بالموازنة

الأساس	كيفية وتوقيت تسجيل المعاملات
الأساس النقدي	ويتم من خلاله تسجيل المعاملات عند الدفع أو الاستلام نقداً، أي أن تسجيل المعاملات يرتبط بخروج أو دخول النقود(.مرتبات الموظفين مثلا)
أساس الاستحقاق	يتم تسجيل المعاملات والتدفقات الاقتصادية عند نشوء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو استبدالها أو نقلها وليس تسجيل التدفقات النقدية فقط .أي أنه يعتمد على تسجيل القيمة المستحقة خلال فترة معينة سواء كانت إيراداً ومصروفاً (مثال الفوائد المسددة –الفوائد المستحقة أو أقساط الديون المستحقة).
أساس الاستحقاق المعدل	ويختلف عن أساس الاستحقاق في تسجيل الأصول المادية وقت الشراء.
الأساس النقدي المعدل	تختلف عن المحاسبة على الأساس النقدي في تسجيل الإيرادات والمصروفات الملتزم بها في سنة الموازنة وتسمح بفترة زمنية محددة بعد نهاية السنة لقيد المدفوعات والمتحصلات الطارئة.

المصدر: سلوم، حسن عبد الكريم، درويش، حيدر محمد الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ– دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005–2007–الجامعة المستنصرية–بغداد

وتهدف الموازنة العامة تحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل وهي الجزء الرئيسي من السياسة المالية .(الشمراني، 2010 :3) ويمكن توضيح الاهداف الاجتماعية من خلال الموازنة العامة التي اصبحت وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي وذلك بفرض الضرائب

التصاعدية و بخاصة الضرائب المباشرة التي توجه حصيلتها لتمويل بعض النفقات أهمها دعم السلع الاستهلاكية الضرورية، واعانات الضمان الاجتماعي، كما يمكن أن تستخدم الموازنة كوسيلة للتوجيه الاجتماعي عن طريق فرض الضرائب على السلع غير المرغوب في استهلاكها.(العلي، 2003: 510).

ويمكن التعرف على المركز المالي للدولة من خلال الموازنة العامة فهي وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الايرادات العامة خلال السنة المالية كما انها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت من اجلها لذلك فهي تكشف بوضوح حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازن الميزانية اي تقارب الايرادات من النفقات يعطي انطباعا لسلامة مركز الدولة المالي، ويحث فائض للموازنة عندما يكون مجموع الإيرادات مطروحاً منها النفقات, والقروض مطروحا منها التسديدات أكبر من الصفر ويسمى عجزاً إذا كان أصغر من الصفر.(الربيعي،2004: 4)

ويتراكم عجز الموازنة *بفعل وجود* الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والتي تحاول الدول سدها عن طريق الدين العام

2-4 الدين العام Public Debt

2-4-1 مفهوم الدين العام Public Debt Concept

يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام " بأنه الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة، المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة "

أما البنك الدولي فيؤكد في تعريفه على مبدأ شمولية الدين العام فيعرفه "بأنه كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية ذات الأجل الثابت إلى هذه الالتزامات مستحقة السداد في تاريخ معين، ويشمل الالتزامات المحلية والأجنبية كودائع العملة والودائع النقدية والأوراق المالية عدا الأسهم والقروض." ويركز البنك الدولي على الدين الخارجي.[1](أبو مدللة، العجلة، 2013: 8)

وتتحمل الجهات المدينة أعباء خدمة الدين العام وهي مبالغ تحسب وتدفع دورياً للدائنين ممثلة في كل من:- (عمر، 2003: 4)

1- الفوائد/ وهى نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، وهذه الفوائد تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجاري.

2- أقساط سداد الدين، وهى المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الاقتراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية.

1- يشمل الدين الخارجي مجموع كل من الدين العام طويل الأجل المضمون من الحكومة والدين الخاص غير المضمون من الحكومة

ويلجأ الاقتصاديون إلى تقسيم الديون إلى ديون منتجة وغير منتجة، ويعتبر الدين العام منتجاً، إذا تم استخدامه في شراء أصول تساعد على توليد دخل للحكومة، أو تسهم في زيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الوطني، وبغض النظر عن التقسيمات المحتملة للدين العام، فإن الأسباب التي تدفع الدول إلى الاقتراض تختلف باختلاف أهدافها وطبيعة اقتصاداتها، ويمكن حصر الأسباب التي تدفع الحكومات إلى الاقتراض فيما يأتي: (ماس ،2005: 11)

- تلجأ معظم الدول النامية إلى الاقتراض لتغطية العجز في موازناتها العامة , حيث إن الايرادات المحلية لهذه الدول لا تغطي الانفاق خلال بعض السنوات , مما يدفعها الى الاقتراض , خاصة وأن هذه الاقتصاديات تتصف بعدم التنوع , وضعف قاعدة الموارد , وعدم كفاءة النظام المصرفي في توفير المدخرات .
- تلجأ بعض الدول إلى الاقتراض, لمقابلة بعض الظروف الطارئة وغير المتوقعة, أو للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية, أو لتمويل الحروب, مما يلزمها زيادة الإنفاق لمقابلة مثل هذه الحالات .
- تحتاج الدول النامية إلى استثمارات هائلة في البنية التحتية , مما يدفعها إلى تغطية احتياجاتها في هذا المجال من الدين العام بوصفه مصدراً أساسياً لتمويلها, ومما يضاعف المشكلة, أن معظم مشاريع البنية التحتية لا توفر مداخيل مباشرة , يمكن الاعتماد عليها في خدمة الدين العام؛ المترتب تنفيذ هذه المشاريع.
- تلجأ العديد من الدول الى الدين العام لتمويل العجز المزمن في موازين مدفوعاتها, ولعجز الصادرات عن مواكبة الزيادة المطردة من الواردات لدى معظم الدول النامية.

2-4-2: الدين العام في النظرية الاقتصادية Public Debt in Economic Theory

توجد بصفة عامة ثلاث مدارس فكرية فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي للدين العام، وهي المدرسة النيوكلاسيكية و الكينزية و الريكاردية .

المدرسة النيوكلاسيكية: إن الآثار الاقتصادية للقرض العام في التحليل النيوكلاسيكي هي للقروض المصدرة لتغطية عجز دائم في الميزانية. ولكن قد يكون الأثر الاقتصادي القصير الأجل لتلك القروض على الادخار صغيراً جداً إذا كانت القروض لتغطية عجز مؤقت لفترات قصيرة.

وبنت المدرسة النيوكلاسيكية استنتاجاتها على افتراضات Fredman (redman,1988: 5)

وهي أن الفرد يعظم منفعته لفترة محددة بحياته المتوقعة .

- أن استهلاك كل فرد يتحدد بناء على الحل الأمثل لاستهلاكه الحالي والمستقبلي، حيث يتاح له الاقتراض والإقراض .

- هناك توازن في الأسواق بافتراض التشغيل الأمثل للموارد وثبات الدخل.

وبناءً على هذه النظرية فإن تمويل عجز ميزانية الدولة عن طريق الاقتراض العام سوف يؤثر على الاستهلاك والاستثمار وسعر الفائدة وصافي الصادرات. فإن زيادة الاستهلاك الحالي الناتج عن الاقتراض العام وإنفاقه، يجب أن يقابله تخفيض مماثل له في الاستثمار أو صافي الصادرات، وهو ما يسمى بأثر الإحلال للاقتراض العام (الساعاتي،1997: 3)

ويمكن لهذا الإحلال (Crowding out) أن يتم عن طريقين :

- في حالة الاقتصاد المغلق فإن التحول من الضرائب إلى القروض العامة سوف يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية، وذلك لأن الأفراد يكونون في حالة توازن أمثل بالنسبة لقرارهم للاستهلاك والادخار، ولا يكون لديهم حافز لشراء السندات الحكومية، وعليه فإن الدولة يجب أن ترفع سعر الفائدة حتى تحفز مزيدًا من الادخار الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الاستثمار الخاص، وبذلك فإن زيادة نسبة القروض العامة إلى الدخل القومي سوف تؤدي إلى تخفيض نسبة رأس المال إلى العمل، وذلك حينما يحل القرض العام محل تراكم رأس المال الخاص.(Douglas,1989,60).
- في حالة الاقتصاد المفتوح لدولة صغيرة فإن التحول من الضرائب إلى القروض العامة يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال، وبافتراض مرونة أسعار الصرف، فإن هذا التحول يرفع أسعار صرف العملة الوطنية، وبالتالي يرفع أسعار المنتجات المحلية ويخفض أسعار السلع المستوردة. وهذا يؤدي إلى تقليل الصادرات، وبالتالي تنخفض الصادرات بدلا من الاستثمارات نتيجة لزيادة القروض العامة.(الساعاتي،1997: 4)
- في حالة الاقتصاد المغلق يرى (Yellen 1989) يؤدي تمويل العجز بالقروض العامة في المدى الطويل إلى نقص المستوى التوازني لرأس المال الحقيقي الوطني، وبالتالي انخفاض النمو نتيجة لانخفاض نسبة رأس المال للعمل، بينما في حالة الاقتصاد المفتوح يؤدي العجز في الميزان التجاري إلى زيادة المديونية الخارجية للدولة، وهذا يؤدي إلى زيادة أعباء مدفوعات الفائدة المستقبلية، وبالتالي يؤدي إلى نقص الدخل المتاح للمواطنين ونقص رفاههم، وإذا كانت الضرائب المفروضة غير كافية لتمويل فوائد القروض العامة المستحقة، فإن الدولة سوف تضطر إلى إصدار سندات لتغطية هذا العجز، وبالتالي فإنه ينتج عن هذا نمو غير مستقر

لنسبة القروض العامة إلى الناتج القومي، وهذا سوف يؤدي إلى أزمات اقتصادية ينتج عنها انخفاض في الناتج وفي الاستهلاك. (Yellen 1989:18)

المدرسة الكينزية: تختلف المدرسة الكينزية عن المدرسة النيوكلاسيكية في نقطتين أساسيتين هما:-(Yellen 1989:19)

(1) افتراضها وجود بعض الموارد الاقتصادية غير المستغلة .

(2) افتراضها وجود عدد كبير من الأفراد يعانون من نقص في السيولة أو من الخداع النقدي، وهذا الافتراض يجعل الاستهلاك الكلي حساسا جدا لأي تغير في الدخل المتاح.

ويعتقد الكينزيون بأن زيادة القروض العامة لسدّ عجز الميزانية يمكن أن لا تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص والإحلال محله، فزيادة الطلب الفعال نتيجة لزيادة إنفاق الدولة الممول عن طريق الديون العامة سوف يؤدي إلى زيادة الربحية المتوقعة للمستثمر، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عند أي مستوى من أسعار الفائدة، والعجز الممول بالقروض العامة ربما أدى إلى زيادة الادخار والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة. ولا تستبعد المدرسة الكينزية إمكانية حلول الإنفاق الحكومي الممول بالقروض محل الاستثمار الخاص، إذا كان هناك حالة تشغيل كامل. لذلك فإن الآثار الإيجابية المتوقعة للعجز الممول بالقروض العامة يمكن حدوثها إذا كان العجز اسمياً (Nominal)، أما إذا كان العجز حقيقياً فإن الآثار تكون ضارة بالاقتصاد. كما أن الآثار الإيجابية يمكن أن تكون للعجوزات المؤقتة، أما تمويل العجوزات الدائمة بالقروض العامة فسوف يكون له آثار سيئة على الاقتصاد.(الساعاتي،1997 :5)

وجدت الدراسات أن الاقتصادات المعاصرة لا ينطبق عليها النموذج الكينزي، فإن عجز الميزانية الممول بالاقتراض العام لن يؤثر على الدخل التوازني وعلى حجم العمالة في الأجل الطويل (Chrystal and Thorton, 1988:59)

المدرسة الريكاردية: ترى المدرسة الريكاردية على أن تأثير أي إنفاق حكومي يكون مستقلاً استقلالاً تاماً عن الطريقة التي يمول بها، وبالتالي فإن العجز الذي يمول بواسطة القروض العامة لن يؤثر على الاستهلاك الحالي، لأن المستهلك الرشيد سوف يبني قراراته الاستهلاكية على دخله ودخول أبنائه في المستقبل، والتي تعتمد على القيمة الحالية للإنفاق الحكومي وليس على توقيت جمع هذه الضرائب. وعليه فإن المستهلك سوف يدخر أكثر ليجمع المبالغ اللازمة لدفع الضرائب المستقبلية وذلك في حالة تخفيض الحكومة للضرائب بدون تخفيض إنفاقها، وعليه فإن معدل الادخار القومي سوف يكون في معزل عن معدل الضرائب.

ومن أهم الانتقادات للمدرسة الريكاردية على المستوى النظري والتطبيقي هي أن تخفيض الضرائب سوف يزيد من الاستهلاك الحالي، لأنه سيزيد دخل الأفراد في فترات حياتهم وذلك للأفراد الأحياء حالياً، كما يزيد من ضرائب الأفراد الذين سوف يولدون في المستقبل والذين سيقع على عاتقهم تسديد هذه الديون (Tobin, 1986:220)

ولكن إذا افترضنا وجود دافع الإيثار بين الأجيال المختلفة، حيث أن الآباء سوف يقومون بزيادة ادخارهم في حالة انخفاض الضرائب عن الإنفاق العام، لتوفير الموارد اللازمة لأبنائهم لدفع الضرائب التي ستترتب عليهم. (Barro 1974: 1104)

لكن الباحث يستبعد وجود هذا الدافع على شكل واسع في المجتمعات المعاصرة وخاصة افي الدول النامية.

2-4-3 مؤشرات الدين العام Public Debt Indicators

نتيجة للأزمات النقدية التي عصفت ببعض الاقتصادات للأسواق النامية في التسعينات اصبح تحليل ودراسة قابلية القطاع المالي للتأثر وعلاقتها مع الدين موضوعاً رئيسياً لجدول أعمال السياسة الاقتصادية. أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً بعيد المدى لاكتشاف قابلية دولة أو عدم قابليتها للتأثر بالأزمات، كما إن توفر المعلومات المناسبة والمفصّلة المتعلقة بالاحتياطيات الدولية والدين الخارجي وتدفق رؤوس المال يزيدان من القدرة على اكتشاف قابلية التأثر ويوفران وقتاً كافيا للمسئولين عن السياسة الاقتصادية لكي يتمكنوا من اتخاذ التدابير الإصلاحية. وفي نفس الوقت يدور الحديث حول تحسين القدرة على تحليل المعلومات الأساسية من خلال تحديد القيم الحرجة لبعض المؤشرات وإجراء اختبارات الشد أم تطبيق نماذج أنظمة الإنذار المبكر.[1]

من بين المؤشرات التي تبدي المنظمات الدولية اهتماماً خاصاً بها في إطار أعمال الرقابة، ما يلي:

- مؤشرات الدين، ومن جملتها مواعد استحقاق الديون، الجداول الزمنية للسداد، الحساسية تجاه أسعار الفائدة وتكوين الدين بالعملة الأجنبية. إن العلاقات المتواجدة بين الدين الخارجي والتصدير والناتج المحلي الإجمالي مؤشرات مفيدة لتقييم تطور الدين والقدرة على السداد. وعلاوة على ما سبق ذكره فإن العلاقة المتواجدة بين الدين وتحصيل الضرائب تزداد أهمية في تقييم قدرة الدولة على السداد نظراً لضخامة الدين في القطاع العام.

1 – قد تؤدي الشكوك في العجز العام للدولة إلى عمليات المضاربة على أسعار العملات أو تُفقد الثقة بالبنوك الحائزة على سندات الدين العام وقد يسبب ذلك أزمة في القطاع المصرفي.

- مؤشرات كفاءة الاحتياطيات هامة للغاية في تقييم قدرة الدولة على تفادي أزمات السيولة. إن العلاقة المتواجدة بين الاحتياطيات والديون القصيرة الأجل عنصر أساسي لتقييم قابلية تأثر الدول المتمتعة بالوصول إلى الأسواق المالية بشكل واضح رغم أنه وصول غير ثابت.

يتم استعمال مؤشرات الاستقرار المالي بهدف تقييم نواحي القوة والضعف في القطاع المالي للدولة. إنها تختص برأسماله المؤسسات المالية، وجودة أصولها، والأدوات خارج الميزانية، والربحية والسيولة، وكذلك سرعة وجودة نمو الائتمان. يتم استعمالها لتقييم حساسية النظام المالي تجاه مخاطر السوق وتجاه تقلبات أيعار الفائدة وأسعار صرف العملات.

خاتمة الفصل:

ومن وجهه نظر الباحث لا نستطيع اعتماد نموذج بعينه على سبيل التعميم فيما يخص آثار الدين العام على الاقتصاد ولكن كل بلد حسب ظروفها وفلسفتها فمثلاً النموذج الكنزي لا ينطبق إلا على اقتصاديات الدول المتقدمة, كما عرفنا أن سبب عجز الموازنة واتساع نطاق الدين العام هو وجود الفجوات الاقتصادية إلا أنها بدورها تعكس أسباباً أخرى لعل من أهمها السياسات الاقتصادية والمتمثلة في انعدام الكفاءة والفساد، والظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تواجهها الدولة، متمثلة في تدهور شروط التجارة الخارجية، والركود الاقتصادي العالمي الذي ينتاب الاقتصاد العالمي كل فترة زمنية، ومعدلات الفائدة العالية ، كما إن نمو أعباء خدمة الدين بمرور الوقت تجعل عملية الإصلاح المالي أكثر وينتج عن زيادة الدين العام تكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الأفراد في الدول المدينة يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل، كما يضيع على ملايين أخرى من الأطفال بتلك الدول فرص السعادة والتمتع بالحياة، وتدهور نوعية الحياة داخل الدول المدينة إضافة إلى عدم استقرار المجتمع سياسيا وانخفاض معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة أيضا . وفي الفصل القادم سوف نتطرق للاستدامة المالية ومؤشراتها.

الفصل الثالث

"الاستدامة المالية ومؤشراتها"

3-1 المقدمة

3-2 مفهوم الاستدامة المالية

3-3 الاستدامة المالية ومبدأ الرفاة الاجتماعي

3-4 الحد الآمن للدين العام لتحقيق الاستدامة المالية

3-5 الاستدامة المالية والمؤسسات المالية الدولية

3-6 مؤشرات الاستدامة المالية

3-6-1 مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث

3-6-2 مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

3-7 محاذير استخدام مؤشرات الاستدامة المالية

3-8 الاستدامة المالية الاقتصادية

3-1 مقدمة:

أن الواقع الذي نعيشه يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن وجود الدين العام أصبح أمراً واقعاً، وأن على الدول أن تتعامل مع ذلك، لا أن تتخلى عن فكرة اللجوء للدين العام، ويرى صندوق النقد الدولي أن وضع حداً آمناً للدين العام المحلي أمراً حتمياً، يجنب العديد من دول العالم أن تقع في أزمات عنيفة بسبب الدين العام[1]، ومن ثم يصبح وضع حد أمأن للدين العام أو أن توجد مؤشرات لمراقبة الدين العام المحلي، وقد اختلفت المفاهيم الخاصة بذلك الحد، بالبعض يطلق عليه الحجم الأمثل للدين العام المحلي، والبعض الآخر يطلق عليه الحد الآمن.

وأن كان غالبية الاقتصاديين يرى أن تستند إدارة الدين العام إلى ما يعرف بالاستدامة المالية، لأنه أمراً بات من الصعب التفكير فيه للعديد من الحكومات، فقد دار جدل دائم على المستويين النظري والتطبيقي حول جدوى اللجوء للدين العام، وآثاره السلبية والإيجابية، إلا أن المنطق يقول بأنه لا يجوز أن يترك اللجوء إلى الدين العام بلا ضوابط، حيث يجب مراقبة مستوى الدين العام وأعبائه بحيث يتأكد صانع السياسات الاقتصادية من أن مستوى الدين في الحدود التي تعظم الاستفادة منه ومن آثاره الإيجابية، وتقلل من آثاره السلبية.

3-2 مفهوم الاستدامة المالية: The Concept of Fiscal Sustainability

أن للاستدامة المالية مفاهيم متعددة بعضها استند إلى الربط بين تعريف الاستدامة والقيد الزمني للميزانية[2]، في حين أن فريق أخر اتجه إلى الاعتماد على قواعد المالية العامة Fiscal Rules في تحديد ماهية الاستدامة المالية. (البغدادي،2009، 408)

والاستدامة المالية ترتبط بمفهومين أساسين: الدين العام والضرائب فكلاهما له تأثير قوي على الاستدامة المالية:- (ماس،5،2012)

- تلجأ بعض الدول إلى رفع معدلات الضريبة لحل مشكلة العجز في الميزانية من أجل تحقيق الاستدامة المالية [3]
- ويرى بعض الاقتصاديين أن ارتفاع الدين العام يجب أن يرافق بارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي، وربط (Blanchard) بين مفهوم الاستدامة وقيد الميزانية، وعليه يتحقق وضع

1-وهو ما حدث ببعض البلدان مثل اليونان التي توشك مشكلة الدين العام بها أن تزلزل الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي

3-ويرى كل من Franco &Balassone بأن على الدولة عدم الاستمرار في اللجوء إلى رفع معدلات الضريبة لحل مشكلة العجز في الميزانية من أجل تحقيق الاستدامة المالية .

الاستدامة للمالية العامة عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة، بحيث تعود إلى مستوياتها الاصلية في حالة حدوث طارئ ويشترط من أجل تحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو اعادة جدولة الدين.

عرف (Blanchard) الاستدامة المالية على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي. فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الأموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج، وهذا يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية, وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الاموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فأن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة.(Blanchard,1995:4)

وقد ربط (Quintanilla, 2009) الاستدامة المالية بقدرة الحكومة على تغيير سياساتها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على تسديد ديونها، وبهذا المفهوم تحليل الاستدامة المالية يصبح أكثر أتساعاً اذ يمكن مناقشة أثار التعديلات على السياسات المالية والنقدية اللازمة لتجنب عدم القدرة على الوفاء بالديون.

وهناك تعريفات للاستدامة المالية تقدم تحليلاً أكثر دقة فميزت بين:- (قباجة، 2012:6)

- المقدرة على تسديد الديون (solvency) أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الامد.
- الاستدامة (sustainability) " تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفاً في أفق زمني محدد.

<u>**ويعرف صندوق النقد الدولي**</u> مفهوم الاستدامة المالية " بأنها الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والايرادات العامة مستقبلاً " أي أن الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على اعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.

ويرى الباحث تحقيق الاستدامة المالية يقضى بتحليل هيكل الايرادات والنفقات العامة والتعرف على ابعاد السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف الدولة لتنفيذها أي لا يتطلب فقط تحقيق قيد

الميزانية، فهي حالة تمكن الدولة من تنفيذ برامج عملها المختلفة لجميع النشاطات في أطار مدى معين دون تقويض لقدرتها المستقبلية على الإنفاق أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

3-3 الاستدامة المالية ومبدأ الرفاة الاجتماعي Fiscal Sustainability and the Principle of Social Welfare

تتأثر الاستدامة المالية بما يلي :

- بدرجة تطور الأسواق المالية.
- وبالقدرة على التنبؤ بالمخاطر.
- وقدرة الحكومة على تنفيذ اصلاحات جوهرية وتدعيم الديون.

فتعتبر الدول التي يكون نسبة الدين العام فيها من الناتج المحلي الاجمالي مرتفع تكون عرضة لاضطرابات السوق أكثر, كتغيير الفارق بين أسعار الشراء وأسعار البيع للسندات الحكومية وتغيير أسعار الفائدة, فلا تعتبر السياسة المالية مستدامة إذا كان هناك دين عام تراكمي بشكل مفرط, بالإضافة إلى ذلك تنطلب الاستدامة لتجنب هذه الزيادة المفرطة لما لها تأثير وعبء على الأجيال القادمة, فاللجوء إلى الاقتراض لتمويل النفقات الحالية، هذا يعني تحميل للأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية المعمول بها في الوقت الحالي والتي بدورها تؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية بين الأجيال لما يجب عليهم استقطاع جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض

فقيام الحكومة بعملية القروض اليوم سيؤدي إلى تحويل الاستهلاك من المستقبل إلى الحاضر, بالإضافة إلى ذلك تحميل أعباء فوائد تلك القروض في المستقبل, ومن هنا لا بد على الدولة عندما تقوم بالاقتراض أن تفكر جليا بمدى تأثير تلك القروض على الأجيال في الامد البعيد لأن الأجيال الحالية ستعيش على حساب الأجيال المستقبلية أن لم تضع الحكومة حد للزيادة المفرطة في الدين فأصبحت الاستدامة المالية مرتبطة بالقدرة المستمرة للحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه الخدمات وتناسبها مع القدرات المالية للمواطنين" بمبدأ الرفاة الاجتماعي" , فلا تستطيع الدولة تقديم الخدمات العامة في المستقبل في ظل عدم الاستدامة المالية للدولة. (Quintanilla .2009).

3-4 الحد الآمن للدين العام لتحقيق لاستدامة المالية Public Debt Threshold Fiscal Sustainability

تعتبر عملية أدارة الحد الآمن للدين العام في الدول عملية اقتصادية هامة وذات طبيعة خاصة، فتشترك وزارة المالية والبنك المركزي والوزارات المعنية مثل التخطيط والتنمية الاقتصادية

والاستثمار، وكذلك الخبراء الماليين والاقتصاديين داخل الدولة، في تحديد نسبة الدين العام بالنسبة لناتج المحلي الاجمالي[1].

وتوجب اتفاقية " ماستريخت"[2] الخاصة بعضوية الاتحاد الأوروبي على كل من يرغب في العضوية في الاتحاد الأوروبي أن يلتزم بتطبيق مجموعة من الشروط ليكون حجم الدين يكون مقبولاً وآمناً، من بينها:- (البغدادي، 2009، 44).

- أن يكون الدين العام أقل من 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.[3]
- ألا يزيد نسبة العجز في الموازنة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن باستطاعة الدولة أن تتجاوز النسب المحددة والمقررة للعجز والدين بموجب تلك القواعد بشرط أن تصل إلى معدلات النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من 5% لضمان تحقيق الاستدامة المالية . (عبد اللطيف وشحادة، 2005: 4).

3-5 الاستدامة المالية والمؤسسات المالية الدولية Fiscal Sustainability and International Financial Institutions

يعارض الاقتصاديون في المؤسسات الدولية والمحلية غالباً التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة والدين العام، لذا فأنه إذا كانت الدولة ستقترض لا محالة فيجب عليها اللجوء إلى التمويل الحقيقي من المدخرات الحقيقية، وليس الاقتراض من البنوك المركزية الذي يأخذ شكل الإصدار النقدي الجديد، فلا يجب أن تخدعنا انخفاض التكلفة المالية لهذه الطريقة، لأن هذه الطريقة لها آثار شديدة السلبية على الاقتصاد القومي – لذلك فأن المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقط الدولي تشجع الاقتراض الذي يأخذ شكل أذون الخزانة يكتتب فيها الأفراد والمؤسسات الخاصة في المجتمع. (صندوق النقد الدولي،2003)

وعلى الرغم من أن البعض يرى أنه توجد ثلاثة مؤشرات أساسية تشير إلى خطورة مستوى الدين العام المحلي، ويجب أن تستهدف الإدارة الجيدة مراقبة ومتابعة للدين العام جيداً وهي:-(المعهد العربي للتخطيط، 2004 : 19)

- معدل نمو الدين مقابل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

1-ويشترك المستشارين من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحديد النسبة للدول النامية

2- وميثاق الاستقرار والنمو stability growth pact

3- وفي حالة وجود دين عام خارجي فأن الحد الأقصى يجب أن يكون أقل من النسبة السابقة، لما يترتب على الدين العام الخارجي من آثار اقتصادية أكثر تدميراً من الدين العام المحلي، ولهذا فأن نسبة 40% تقريباً من حجم الناتج المحلي الإجمالي تكون مناسبة إلى حد كبير في الكثير من البلدان.

- ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن تلك المؤشرات المذكورة آنفاً وأن كانت تتميز بالسهولة والبساطة إلا أنها لا تكفي أن تكون مطمئنة، إذ أن وضع ذلك الحد الآمن للدين العام يجب أن يأخذ في اعتباره العديد من العوامل الأخرى. حثت المؤسسات الدولية بصفة عامة وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تخفيض تراكم الدين العام، حيث أصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دليلاً إرشادياً لإدارة الدين العام تم إصداره في عام 2003م، بغرض مساعدة الدول النامية والناشئة على حماية أسواقها من جوانب الضعف أمام الصدمات المالية الدولية ولضمان قدرتها على الاستمرار في تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن أهم المبادئ التوجيهية التي تضمنها الدليل لإدارة الدين العام:- (صندوق النقد الدولي،2003)

- تخفيض تكلفة الاستدانة
- وتحقيق التوازن في هيكل آجال الدين
- تطوير سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية الحكومية

3-6 مؤشرات الاستدامة المالية: Fiscal Sustainability Indicators

نتيجة للأزمات النقدية التي أصابت بعض الاقتصادات للأسواق النامية في التسعينات، أصبح دراسة وتحليل قابلية القطاع المالي للتأثر، وعلاقتها مع الدين موضوعاً رئيسياً لجدول أعمال السياسة الاقتصادية. أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً بعيد المدى لاكتشاف قابلية دولة أو عدم قابليتها للتأثر بالأزمات، كما أن توفر المعلومات المناسبة والمفصّلة المتعلقة بالاحتياطيات الدولية والدين الخارجي وتدفق رؤوس المال يزيدان من القدرة على اكتشاف قابليتها للتأثر ويتيحان وقتاً كافيا للمسئولين عن السياسة الاقتصادية لكي يتمكنوا من اتخاذ التدابير الإصلاحية. وفي نفس الوقت يدور الحديث حول تحسين القدرة على تحليل المعلومات الأساسية عن طريق تحديد القيم الحرجة لبعض المؤشرات وإجراء اختبارات الشد أم تطبيق نماذج أنظمة الإنذار المبكر.[1]

تعتبر مؤشرات الدين العام أول معلومات متعلقة بالاستدامة. فهي مؤشرات ما بعد الحدوث ex-post، أي تقدّم لنا الوقائع التي تم التأكيد عليها. وبالعكس، توجد مؤشرات ما قبل الحدوث ex-ante فتقدم لنا المعلومات عن مدى التعديل المالي.

هناك مجموعة من مؤشرات الاستدامة المالية وأهمها:

1- قد تؤدي الشكوك في العجز العام للدولة إلى عمليات المضاربة على أسعار العملات أو تُفقد الثقة بالبنوك الحائزة على سندات الدين العام وقد يسبب ذلك أزمة في القطاع المصرفي.

3-6-1 مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث Fiscal Sustainability Indicators ex-post

- **<u>مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي</u>:** من المعتاد أن نلاحظ في المنشورات المتخصصة أن المؤشر الأكثر استعمالاً هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أنّ هذا الرأي صحيح. ويُعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يُظهر قدرة الحكومة على السداد كما أنها تدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة. [1](Blanchard,1999:6)
- **<u>مؤشر رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية</u>:** يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد. ويُظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين. وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين والناتج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة، فتعكس هذه النسبة ضخامة القُطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل.(صندوق النقد الدولي،2003)
- **<u>مؤشر خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية</u>:** يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية.
- **<u>مؤشر القيمة الحالية للدين / إيرادات الميزانية المحلية</u>:** يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد.
- **<u>مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي</u>:** يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، ومن الممكن تفسيره أيضا كإمكانيات متوفرة في الدولة لمجابهة النفقات غير المنتجة.(المعهد العربي للتخطيط، 2004: 19)
- **<u>مؤشر الفوائد / دخل الموازنة المحلية</u>:** يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في أطار تحصيل الدخل في دولة. تُستعمل هذه النسبة عامة كتسامح الدخل العام مع زيادة النفقات غير المنتجة.

---

1 - إن خدمة الدين عبارة عن مجموع الفائدة والاقساط

ويحاول الاقتصاديون إيجاد علاقة بين معدلات نسبة الفائدة أو التكلفة الحقيقة للدين ومتغيرات الاقتصاد الكلي تتواجد في الزمن بهدف مشاهدة قابليات التأثر من وجهات النظر الأخرى. ومن أهمها :- (المعهد العربي للتخطيط، 2004: 19)

i. **<u>مؤشر الدين الخارجي / التصدير</u>:** يقيس هذا المؤشر مستوى الدين الخارجي كنسبة مئوية يؤلفها تصدير السلع والخدمات. وتُظهر درجة ثقل العبء على التصدير أو على القدرة على توفير العملات. ويجب أن يُستعمل هذا المؤشر برفقة خدمة الدين كنسبة مئوية للتصدير، وتتم هكذا مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل العملات.

ii. **<u>مؤشر الاحتياط الدولي الصافي / الدين الخارجي</u>:** يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات. في المعتاد يُستعمل هذا المؤشر برفقة الدين الخارجي كنسبة مئوية لسرعة تراكم الاحتياطيات، وفي مثل هذا الحال يُقصد بذلك السنوات المطلوبة لتسديد الدين الخارجي الحالي بسرعة تساوي سرعة التراكم.

iii. **<u>مؤشر الاستهلاك</u>** / مدفوعات الدين الخارجي: يقيس هذا المؤشر مستوى استهلاك الدين كنسبة مدفوعات الدين الخارجي. هذا المؤشر عبارة عن نسبة دوارة revolving ratio ويدل على إعادة تمويل الدين بواسطة إصدارات جديدة. إذا زاد هذا المؤشر على ١٠٠ لا يتم تمويل الدين بواسطة دين جديد.

- **مؤشرات الاقتدار المالي:** تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أية أحداث طارئة في المستقبل، بمعنى آخر فإن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام وقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل. ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها:

i. **مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات:** تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الموازنة، وحيث إن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فإن الوزن النسبي للإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم زيادة وانخفاضاً.

ii. **مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام:**

يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام

وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر(1).

- **مؤشرات أعباء الدين:** هو نسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية والتي تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل أعباء الدين العام .

لا يوجد توافق الآراء بين المنظمات الدولية المختلفة فيما يتعلق بتحديد المستويات الدنيا لهذه المؤشرات. يبين الجدول التالي المستويات الدنيا المقترحة من الدول النامية وهي صادرة عن منظمتين دوليتين مختلفتين كما في الجدول التالي :

جدول رقم(1-3): مقارنة المستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون صندوق النقد الدولي

مؤشر قابلية التأثر	Debt Relief International المنظمة الدولية لتخفيف الديون	صندوق النقد الدولي **
خدمة الدين/ الدخل	28% - 63%	25% - 35%
القيمة الحالية للدين/ الدخل	88% - 127%	200% - 300%
الفائدة/ الدخل	4.6% - 6.8%	7% - 10%
الدين/ الناتج المحلي الإجمالي	20% - 25%	25% - 30%
الدين/ الدخل	92% - 167%	90% - 150%

* منظمة Debt Relief International: "النواحي الأساسية لتحليل استدامة الدين"، 2007م (Key Aspects of Debt Sustainability Analysis)

* صندوق النقد الدولي، قسم الشئون الخارجية للصندوق النقد الدولي: المذكرة الفنية تحت عنوان "مؤشرات قابلية التأثر" (Vulnerability Indicators)، 30 أبريل سنة 2003م

قيد الموازنة الزمني والاستدامة المالية intertemporal budget constraints

يعتبر الدين العام محققاً للاستدامة في حالة إذا كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون Solvency Condition Fiscal، ولكي يتحقق هذا الشرط يجب أن يكون في المستقبل فائض أولي في الموازنة يكفي لسداد هذا الدين، سواء القيمة الأساسية له، أو الفوائد المترتبة عليه، أي أن هذا الشرط يقتضي بأن يكون حجم الدين الحالي، بالإضافة إلى القيمة الحالية المخصومة للإنفاق

1- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص5.

لا تتعدى القيمة الحالية المخصومة للعائد، وبمعنى آخر ألا تزيد القيمة الحالية للدين عن القيمة الحالية المخصومة لإجمالي العوائد مطروحاً منها الإنفاق غير الشامل على الفوائد (Mendoza ,2008)

وأوضح كل من Mendoza and Oviedo أن تحقيق الاستدامة مرتبط بالقدرة على سداد الديون، والمرتبط بنماذج الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل، وبالتالي فأن الاستدامة المالية مرتبطة بتحقيق قيد الموازنة الزمني، وهو الذي ينظر للدين العام من منظور الاستدامة المالية، أي تحديد حجم الدين العام الذي لا يؤثر على القدرة المالية للحكومة على سداد هذا الدين.(Wickens, &Uctum ,1993: 334) ويشتق قيد الموازنة الزمني السابق الإشارة إليه من معادلة القيد الثابت للموازنة الحكومية:(سليمان، 2010:5)

$B_1+_1 = r_1+B_1+D_1$ معادلة رقم (1)

حيث أن :

B_1 الدين العام (المصدر الأول من أذون الخزانة)

D_1 عجز / فائض الموازنة الأولى.

R_1 معامل الخصم بين الفترتين $_1$ أو $_{1+1}$

وبحل المعادلة رقم (1) يكون قيد الموازنة الزمني هو:

معادلة رقم 2:

$$B_t = \sum R(t,t+j)^{-1} D_{t+1} + \lim r(t,t+T)^{-1} B_{t+t+1}$$

$$r(t-t+j) = \pi r_{t+k}$$

حيث أن r(t,t+j) : معامل الخصم بين الفترتين t و t+j

وعليه فأنه من خلال حل المعادلة رقم (2) فأن تحقيق الاستدامة يتطلب أن تزيد القيمة الحالية لفائض الموازنة الأولى المستقبلي عن القيمة الحالية للعجز الأولي المستقبلي بما يكفي لتغطية الفارق بين حجم الدين العام في أول الفترة والقيمة الحالية لحجم الدين العام في نهاية الفترة. ولكي يتحقق هذا فأنه يجب ألا تقوم الحكومة بسداد الدين من خلال التمويل البونزي (Ponzi)، أي الاستدانة لسداد مدفوعات الدين، وعليه فأن شرط الاستدامة يترادف مع عدم التمويل البونزي للدين العام، وبذلك يتحقق قيد الموازنة الزمني عندما يؤول حجم الدين العام إلى الصفر في نهاية الفترة، وهو ما توضحه المعادلة رقم (3):

$\text{Lim } r_{(t,t+T)}^{-1} B_{T+T} =_{t+1} =0$ المعادلة رقم (3)

وبالتالي فإن شرط الاستدامة وفقاً لقيد الموازنة الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة العامة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام.

3-6-2 مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث Fiscal Sustainability Indicators ex-ante

إن الوزن الكبير لخدمة الدين في ميزانية بعض الدول بالإضافة إلى عمليات الضغط المدني على المصروف، بدأ يعيق التعديلات المالية التي لم تستند إلا إلى التدابير السياسية ذات الطابع التقديري، فبدأ الدين العام ودفع الفوائد الناتجة عنه تشكل قضية هيكلية في الدول ذات العجز المستمر. في هذا الخصوص تتضح ضرورة إيجاد مؤشرات تتيح التحكم على قدرة الدول على مواجهة إبرام الديون قبل نشوء قضية الاستدامة. نظراً لأن القرارات المالية الحالية تفرض التزامات طويلة الأجل تهدف مؤشرات الاستدامة المالية إلى إظهار هذه النواحي البينية للمالية العامة بناء على المعلومات المتوفرة سنة بعد سنة. وتنشأ عن طريق الموازنات المالية الصلة بين إجماليات المالية لسنتين والصلة بينها وبين متغيرات الاحتياطي. فيؤلف الدين العام الصافي تراكم العجوزات المالية الماضية ويضاف إلى أرصدة الموازنة المستقبلية كنفقة دفع الفوائد على الدين العام الناتج. وهكذا سوف يتمثل عدم التوازن المالي الواقع باستمرار في عبء المصروفات القادمة المطلوبة لدفع الفوائد، مما يؤدي إلى تراكم دين جديد. (الإنتوساي، 2010 :15)

وتبين المعادلة التالية التناسب البيني المتواجد بين الموازنات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى وبين دفع الفوائد من جهة ثالثة، كما يلي:

$$D_{t+1} = D_t(1 + r_t) + BP_t$$

حيث أنّ D_t هو الدين العام في فترة t .

وr_t هو سعر الفائدة على الدين.

BP_t هو الموازنة المالية الأولية.

ابتداء من هذه النسبة ينشأ الشرط الرئيسي للاستدامة وهو يحدد علاقة الاتساق بين متغيرات السياسة، أي بين نمو الدين ونمو الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي وفقاً سعر الفائدة المعيّن. وتقترح المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة(الإنتوساي) مؤشرات متوافقة مع مبادئ الاستدامة المالية والتناسب البيني المتواجد بين الموازنات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى وبين دفع الفوائد من جهة ثالثة من أبرز المؤشرات :-

مؤشر الفجوة الضريبية [1]: يقيس مؤشر الفجوة الضريبية الفضل بين العبء الضريبي القائم والعبء الضريبي" المستدام ". ويدل المؤشر على مستوى العبء الضريبي المطلوب لتثبيت نسبة

---

1 - أحد مؤشرات المتانة الضريبية ام بها بلانشار "Blanchard"(1990م) وهو يقترح في وثيقته باستعمال مؤشرة للاستدامة يقدّر اتساق السياسة الضريبية المعمول بها، بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن المعلوم مستوى المصروف ومسار نمو الناتج المحلي الإجمالي والرصيد الابتدائي للدين. إذا كانت النسبة سلبية يدل المؤشر على أن العبء الضريبي على الاقتصاد منخفض للغاية ولا يستطيع تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. (الإنتوساي، 2010 :17) والمعادلة التالية يعبر عن مؤشر الفجوة الضريبية:

$$t_n^* - t = \frac{\sum^n g}{\mathrm{n}} + (r-q)d^* - t$$

حيث أنّ:

t_n^* هو العبء الضريبي الذي يؤدي في فترة n سنوات إلى استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى *d

g هو المصروف

r هو سعر الفائدة

q هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر Buite (Buiter, Willem H., 1985) : يسعى هذا المؤشر إلى قياس الفجوة بين الموازنة الأولية المستدامة والرصيد الأولي الفعلي حيث تم تحديد شرط الاستدامة بناء على مفهوم القيمة الصافية للملكية وهو أوسع من نفس المفهوم في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. (Schadler, 1995:7). ويعرّف مؤشر Buiter هذه الفجوة كما يأتي:

$$b^* - b_t = (\mathrm{r}-\mathrm{q})\mathrm{w}_t - \mathrm{b}_t$$

حيث أنّ *b هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستدام

b هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

w_t هو قيمة الملكية الصافية للحكومة كنسبة الناتج المحلي الإجمالي

r هو سعر الفائدة

q هو معدل نمو الناتج.

تدل القيمة الموجبة للمؤشر على أن الموازنة الأولية الحالية منخفضة للغاية ولا تستطيع تثبيت القيمة الصافية للملكية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. فإن هذا المؤشر يعتبر السياسة الضريبية مستدامة إذا أدّتْ إلى الحفاظ على ثبات الملكية الصافية للحكومة.

لكن تطبيق هذا المؤشر محدود من جراء مشاكل هامة من حيث المنهج والقياس. فيترتب على القياس الصحيح للقيمة الصافية للملكية الحكومية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن يضم عدداً من عناصر يَصعب إحصاؤها العملي. أما الأصول فيجب ألا تضم الأصول المالية ورأس المال الحقيقي فقط بل أن تتضمن كذلك أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية) بما فيها الأقساط المخصصة للضمان الاجتماعي (إضافة إلى غيرها التي يصعب إحصاؤها. أما الخصوم فيجب عليها ألا تقتصر على تضمن الدين العام المباشر بل وأن تضم

كذلك القيمة الحالية للمصروف المستقبلي المخصص للضمان الاجتماعي وغيرها من الامتيازات ذات الترخيص الآلي، والقيمة المعدَّلة حسب المخاطر لعدد من الخصوم الطارئة التي يصعب إحصاؤها. (الإنتوساي، 2010 :19)

<u>مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير:</u> ويدل هذا المؤشر على مستوى الرصيد الاولي المطلوب لتثبيت الدين كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والشكل التالي يعبر عن مؤشر:

$$\mathbf{BP^* - BP_i = (r1 - n1)b - BP}$$

حيث أنّ *BP هو الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين

BP هو الرصيد الأولي الغالب

r هو نزعة سعر الفائدة الحقيقي

n هو معدل نمو عدد السكان

b هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

إذا كان الرصيد الأولي الدائم أكبر من الرصيد الأولي الحالي فإن الفجوة الأولية موجبة، أي أن السياسة المالية ليست مستدامة لأنها تميل إلى رفع مستوى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما إذا كانت الموازنة الأولية الدائمة أقل من الموازنة الأولية الحالية تميل السياسة المالية إلى تخفيض مستوى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(PIB).أي أن السياسة المالية مستدامة.(الإنتوساي، 2010 :19)

<u>مؤشر العجز الأولي الإطار – المُعدّل[1]:</u> تؤدي سرعة التقلبات لمتغيرات الاقتصاد الكلي إلى أن يختلف العجز في لحظة معينة مما قد يكون عليه في الظروف العادية للاقتصاد الكلي. ويقترح المؤشر تقدير الرصيد الأولي المعدل وفقاً لتقلبات متغيرات الاقتصاد الكلي[2]، أي يقدّران نوعاً من القيمة الافتراضية القصيرة الأجل. ويستهدف هذا المؤشر إلى مقارنة الرصيد المعدل طبقاً للاقتصاد الكلي مع القيمة الناتجة عن اعتبار الفوائد الناشئة فعلاً في لحظة معينة، بالإضافة إلى مستوى الدين ومعدل نمو الدولة اللذين يسودان حينئذ. (Talvi, Vègh,2000:) [3] ويتم تعريف هذا المؤشر كما يلي:

1– مؤشر مقترح من قبل تالفي Talvi وفيغ Végh (2000م)

2 - يعاب على هذا المؤشر ضرورة تحديد مفهوم "الظروف العادية للاقتصاد".

3- إنه مؤشر مقترح من كالفو Calvo وإسكياردو Izquierdo وتالفي Talvi (٢٠٠٣ م) (السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للاتجار)

$$I_t^M = \frac{(r-g)}{1+g} b_{t-1} + d_t^M$$

r سعر الفائدة الحقيقي المخصص للتحليل

g هو النمو الحقيقي في سنة التحليل

d_t^M هو الرصيد الأولي المعدل طبقا للاقتصاد الكلي.

مؤشر عدم ثبات قيمة العملات[1]: يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة إذا في الاقتصاد،_إن تكوين الدين بالمقارنة مع تكوين الإنتاج الصناعي[2] هو عنصر هام جدا لاستدامة الدين، وينبني أن تكون سرعة التقلب في متغيرات تدفقات رؤوس المال أكبر منها في متغيرات الاقتصاد الكلي. ولذلك.:

$$b = \frac{B+eB^*}{y+ey^*} \qquad \text{(أ)}$$

حيث أنّ b هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

B هو الدين من ناحية السلع غير القابلة للإتجار

e هو سعر الصرف الحقيقي

B* هو الدين من ناحية السلع القابلة للإتجار

y هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع غير القابلة للإتجار

y* هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للإتجار.

وهناك حالة جديرة بالذكر فيما يتعلق باستعمال هذا المؤشر وهي كالآتي:

$$\frac{B/_{eB^*}}{y/_{ey^*}} = 1 \qquad \text{(ب)}$$

هذا ما يحدث إذا يتوافق تكوين الدين مع تكوين الإنتاج توافقاً تاماً. في هذه الحالة لا تؤثر متغيرات سعر الصرف على الاستدامة المالية بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

ومن جهة أخرى إذا كانت القيمة أقرب من٠ (صفر) بدلاً من اقترابها من ١ (واحد) نلاحظ درجة عالية من حساسية الوضع المالية تجاه تقلبات سعر الصرف الحقيقي. إذن يتطلب تقدير المؤشر (أ) تحديداً (ب) ولذلك يكون المؤشر المعني كما يأتي:

$$\frac{B/_{eB^*}}{y/_{ey^*}} = I \qquad (0 \leq I \leq 1)$$

ويبين الجدول التالي أهم مؤشرات المالية لما قبل حدوث وما بعد نشوء قضية الاستدامة المالية:

جدول رقم (3–2) مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث وما قبل الحدوث:

مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث Fiscal Sustainability Indicators ex-post	مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث: Fiscal Sustainability Indicators ex-ante
• مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي • مؤشر رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية • مؤشر خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية • مؤشر القيمة الحالية للدين / إيرادات الميزانية المحلية • مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي • مؤشر الفوائد / دخل الموازنة المحلية • مؤشر الاستهلاك • مؤشرات الاقتدار المالي أهمها: – مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات: – مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام • مؤشرات أعباء الدين	من أبرز المؤشرات :– – مؤشر الفجوة الضريبية – مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير – مؤشر العجز الأولي الإطار – المُعدّل – مؤشر عدم ثبات قيمة العملات

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على دراسة الانتوساي، 2010، المعهد العربي للتخطيط 2004 ، ابو مدللة وعجلة 2013

3–7 محاذير استخدام مؤشرات الاستدامة المالية Warning using indicators of fiscal sustainability

يؤخذ على استخدام مؤشرات الاستدامة المالية أنها قياسات محدودة لا تتعدى التمارين المحاسبية، تعتمد على تقديرات تحكمية لمسار الإيرادات والنفقات في المستقبل حيث لا تأخذ في الاعتبار الآثار الناجمة عن السياسة المالية القائمة على التوسع في الدين العام على الاقتصاد من خلال تأثيرها في أسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى. إن

ربط الاستدامة بثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، الذي يعد شرطاً غير كافٍ لتحقيقها، حيث قد يكون هذا الحجم على الرغم من ثباته، كبير بشكل قد يؤثر سلباً على الاقتصاد. كذلك فأن هذه المؤشرات لا تحدد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي المثلى، التي يجب ألا يتخطاها حجم الدين العام.

3-8 الاستدامة المالية الاقتصاديةEconomic Fiscal sustainability

يختلف مفهوم الاستدامة المالية الاقتصادية عن مفهوم الاستدامة المالية للدين العام، حيث لا تتوقف استدامة الدين العام على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية فقط[1]، أنما من خلال القدرة على الحفاظ على الحالة المستقرة الكفء للاقتصاد، وهي حالة الاقتصاد عندما ينمو بنفس معل نمو السكان، وتتعظم منفعة الجيل الحالي دون الانتقاص من منفعة الأجيال في المستقبل.(سليمان ،16،2010)

ويتم تقدير الاستدامة من خلال نماذج اقتصادية قائمة على منهج الاستقرار الديناميكي، ويحدد عليها الحد الآمن من الدين العام، الذي يحافظ على الحالة المستقرة الكفء للاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ووفقاً لهذه النماذج فأن تعريف الاستدامة يرتبط بالاستقرار والكفاءة في الاقتصاد، حيث تتحقق الاستدامة عندما يكون مستوى الدين العام محققاً للحالة المستقرة الكفء للاقتصاد، وألا تتخطى نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى معيناً يطلق عليه الحد الآمن للدين العام debt public threshold sustainability، والتي يمثل تخطيها اختلالاً لاستقرار وكفاءة النظام الاقتصادي بشكل عام، ويعتمد تقدير هذا الحد على معاملات أساسية داخل النظام الاقتصادي يمكن استخدامها لقياس تطور استدامة الدين العام عبر الوقت.Yakita(,2008:904)[2]

فقد رأى Domar أن شرط تحقق الاستدامة هو أن يكون معدل النمو داخل الاقتصاد أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل، فقيد الموازنة الزمني لا يمثل الأداة التحليلية الوحيدة لاختبار الاستدامة، حيث توجد أداة أخرى تعرف الاستدامة على أنها الاستقرار الديناميكي Dynamic Stability لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى ثابت، حيث ينظر هذا المنهج إلى الدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد وليس من الناحية المالية فقط. ففي حالة عدم تحقق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين في التضاعف.

1- إي ثبات مسار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وحده

2-تم بلورة فكرة الاستدامة الاقتصادية على يد Diamond عام 1965م

ففي حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عن سعر الفائدة على الأذون تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الحدود الآمنة، وتستطيع الحكومة التوسع بإصدار الأذون وزيادة حجم الدين العام لتمويل الإنفاق العام دون الحاجة إلى رفع الضرائب.(سليمان، 2010: 16)

تتيح مؤشرات الوضع المالي المستدام تكميل التحليل المتعلق بالمؤشرات التقليدية للاستدامة المالية بواسطة المنهج تاريخي، وتعمل على تقيم رد الفعل للهيئات المالية(وزارة المالية) أمام تقلبات المتغيرات المستقلة التي تحدد استدامة الدين الطويلة الأجل، ويتم تحديد وظيفة ردة الفعل كالتناسب بين فجوة الرصيد الأولي الفعلي[1] بالنسبة إلى الرصيد الأولي المستدام (أو المستهدف)، وكذلك الفجوة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة، بالنسبة إلى التناسب بين الدين والناتج المحلي المستدام (المستهدف). وإذا كانت هذه المؤشرات سريعة التغير فإنه يدل على كيفية رد الفعل لهيئة المالية من سنة إلى أخرى، بواسطة مستحدثات سياستها في مجال المصروف أو الضرائب أمام تقلبات الفجوة بين مستوى الدين الفعلي والمستوى المستدام.-Juan) (Ramón, Croce, 2003) وفي بحث صدر ب2003 م يقدّم كل من Juan– & Croce Ramón مؤشراً للاستدامة المالية من أجل فهم تأثير تقلبات ظروف الاقتصاد الكلي الطويلة الأجل على مستوى الموازنة الأولية المطلوبة لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتتم مقارنة وظيفة رد الفعل مع تطور الظروف التي تحدد استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للأجل الطويل، أي التناسب بين سعر الفائدة للأجل الطويل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأجل الطويل. فكلما زاد سعر الفائدة للأجل الطويل بالنسبة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد الفائض الأولي المطلوب لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الزمن. (الإنتوساي، 2010 :21)

وتقترح منظمة الانتوساي هذا المؤشر المقترح

$$I_t^{PFS} = (\beta_t - \lambda_t) = \frac{1 + r_t}{1 + g_t} - \frac{BP_t - BP^*}{b_{t-1} - b^*}$$

حيث أنّ سعر الفائدة الحقيقي (r)

ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (g)

فجوة الرصيد الأولي الفعلي (BP)

الرصيد الأولي المستدام أو المستهدف (BP*)

الفجوة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة (b)

التناسب بين الدين والناتج المحلي الإجمالي المستدام أو المستهدف (b*)

β هي التناسب بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (g)

---

[1] الرصيد الأولي يحدده السياسة المالية في مجال الضرائب والمصاريف .

وλ هي وظيفة رد الفعل للسياسة المالية والمحددة كالتناسب بين فجوة الرصيد الأولي الفعلي (BP) بالنسبة إلى الرصيد الأولي المستدام أو المستهدف (*BP)، وكذلك الفجوة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة (b)، بالنسبة إلى التناسب بين الدين والناتج المحلي الإجمالي المستدام أو المستهدف (*b).

وإذا كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة أكبر من المستهدف سوف تلتقي بـ *b بشرط وفقط بشرط أن

$$|\beta_t - \lambda_t| < 1$$

ولذلك في ظروف الثبات.

إذا كانت قيمة المؤشر أكبر أو معادلة لـ ١ يكون من الواضح أن هيئة المالية لا تزال تمارس سياسة مالية لا تتوافق مع اقتراب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من المستويات المستدامة ومن جهة أخرى إذا كانت قيمة المؤشر أقل من ١ يكون من الواضح أن الوضع المالي متوافق مع الظروف المطلوبة لضمان الاستدامة.

خاتمة:

تناولنا في هذا الفصل مفهوم الاستدامة المالية، أي مقدرة الحكومة على الوفاء بالديون المستحقة عليها بشكل مستمر دون التعرض إلى خطر الإفلاس، وأنه بالإمكان إحداث عجز في الميزانية يتم تغطيته مستقبلا بواسطة الايرادات المستقبلية، فقد ربط الاقتصاديون بين الاستدامة المالية والاقتراض كأداة يتم من خلالها تقليل التشوهات الاقتصادية للأنظمة الضريبية، أي إحداث عجز مؤقت في موازنة الدولة عند حدود معينة، ولكن مع توضيح أسباب هذا العجز والوقت اللازم للرجوع مرة أخرى لوضعية التوازن.

إن مشكلة الاستدامة المالية ليست بحجم ومستوى الدين العام فحسب، وإنما بطريقة استخدام الحكومة لتلك الاموال، فإذا ارادت الحكومة التوسع في أنفاقها على المدى القصير، لا بد أن تقوم بذلك خلال مواردها الذاتية، ولكن دون تأثير على عامل الكفاءة في ادائها لمهامها من جهة أو على قدرتها في مواجهة المخاطر الحالية أو المحتملة غير المرغوب فيها خصوصا من نمو الاقتصاد وتطوره من جهة أخرى.

ثم تحدثنا عن مؤشرات الاستدامة المالية والتي يمكن تقسيمها وفقا" للمعايير الدولية إلى مؤشرات ما قبل الحدوث ومؤشرات ما بعد حدوث قضية الاستدامة ,وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية يصعب تطبيق بعض هذه المؤشرات لاسيما مؤشرات ما قبل حدوث عملية الاستدامة على الوضع الفلسطيني بسبب احتوائها على عناصر يصعب احصائها عملياً مثل مؤشر بيوتر على سبيل المثال قائم على مفهوم ثبات نسبة القيمة الصافية للملكية إلى الناتج المحلي الإجمالي فنجد أن مفهوم الملكية مفهوم واسع ويتضمن عناصر كثيره منها الأصول المالية ورأس المال الحقيقي

بالإضافة إلى أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية, كما يمكن الاستفادة من بعض المؤشرات في وضعنا وتطبيقها عمليا" خاصةً مؤشرات ما بعد الحدوث و التي تدرس العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات أعباء خدمة الدين، مؤشرات الاقتدار المالي العام.

وأخيرا" نشير أن إدارة الدين العام لابد عليها الاعتماد على مفهوم الاستدامة الاقتصادية التي تحقق الاستقرار الديناميكي للاقتصاد، وأن لا تكتفي بالاستناد إلى مفهوم الاستدامة المالية فحسب، فمحاولة وضع نسبة ثابتة غير مرنة للحد الأمن للدين العام صحيح محاسبياً لكنه أمراً غير صحيح اقتصادياً، حيث تختلف تلك النسبة من دولة إلى أخرى، فربما تكون نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي نسبة آمنة لدولة معينة، بينما لا تكون تلك النسبة خارج الحدود الآمنة لدولة أخرى، بل ربما تكون نذير بوقوع أزمة اقتصادية ووجود وضع اقتصادي متردي. وفي الفصل القادم سنتناول مديونية السلطة الفلسطينية.

الفصل الرابع:

" مديونية السلطة الوطنية الفلسطينية "

4-1 مقدمة

4-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني

4-3 الموازنة العامة

4-4 تطور الدين العام في فلسطين

4-5 مؤشرات الدين العام

4-6 الآثار الاقتصادية للدين العام

4-1 مقدمة:

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام 1948، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته، لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للمملكة الأردنية الهاشمية، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، وفرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع، التكيف مع الأوضاع الجديدة. (الصوراني،2004: 4)

وعلى اثر الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع، في حزيران 1967، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور، وكان الاحتلال الإسرائيلي يسعى دائماً إلى إضعاف أي نشاط تأسيسي بنيوي للاقتصاد الفلسطيني وجره باستمرار إلى حالة عدم التوازن والبقاء مشوهاً باستمرار، فعمل الاحتلال على وضع تصورات مبرمجة دائماً في تحديد الهياكل الاقتصادية (دون تطويرها) سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة واللازمة لاقتصاده حيث أنها تصبح منسجمة مع احتياجاته ومتطلباته فقط مما جعل الاقتصاد الفلسطيني من حيث الشكل البنيوي أو من حيث الطبيعة الوظيفية كحالة مكملة للاقتصاد الإسرائيلي، فأصبح سوقاً لبضائعه أو مصدراً للأيدي العاملة وبعض المواد الأولية. (أبو القمصان، 2005: 5)

ومع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو تبنت السلطة الفلسطينية مجموعة من الاجراءات والخطط لتحسين أداء المالية العامة والاقتصاد الفلسطيني، بما يساهم في بناء القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، والتقليل من الاعتماد على المساعدات المالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، وأسباب الدين العام ومؤشرات الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية

4-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا خدماتياً ضعفت فيه قطاعات الاقتصاد الأساسية، فلم نعد نجد دوراً جوهرياً لكل من القطاعات الحيوية أهمها (الصناعة، الزراعة، السياحة). ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضح التمويل اللازم للتنمية المستدامة، فهو اقتصاد يقوم على استجداء المنح والمساعدات الدولية، ويعاني من معدلات البطالة العالية، ومعدلات الفقر المتنامية، والانقسام السياسي والجغرافي اللذان يضعفان فرص التنمية في فلسطين.

4-2-1 <u>الناتج المحلي الإجمالي</u>: لقد شهدت الفترة من عام 1995 حتى عام نهاية الربع الثالث من العام 2000 نمواً في الناتج المحلي لأسباب عدة كان من أهمها الاستقرار السياسي في تلك الفترة، بالإضافة إلى زيادة المشاريع الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، والجانب الأكثر أهمية هو

تدفق المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ في تلك الفترة، وتخصيص جزء ليس بالبسيط منها لصالح البنية التحتية، وتأثير العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل وفي الخارج مما ساهم في رفع الدخل القومي الإجمالي، و ساهم ذلك في تحسن مستويات الدخل مما زاد في قيمة الاستهلاك النهائي بشكل متواصل حتى العام 1999 و أشارت النتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 36%، وبلغ أعلى معدل نمو حققه الاقتصاد الفلسطيني في عام 1997 حيث سجل نسبة 12,2%.[1](الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003: 33- 38)

وبدأ الأمر يزداد سوءاً على صعيد الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع في الفرع الرابع من 2000 حتى عام 2002 بسبب انطلاق انتفاضة الأقصى وسياسة إسرائيل من إغلاق وحصار. ووصلت في بداية العام 2002 (- 7.9%)، ثم تحسّن بشكل ملموس في منتصف العام 2003 مقارنة مع بدايته، وعند مقارنة منتصف العام 2003 مع منتصف العام 2002؛ فإننا نجد أن هناك نسبة نمو تصل إلى 19%، كما ظلّ الناتج المحلي الإجمالي يحقق نمواً حتى نهاية العام 2003. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004: 21).ويعود السبب في تحقيق النمو إلى:- (البنك الدولي، 2004: 8)

- تحويل إسرائيل مستحقات السلطة المالية من عائدات سابقة وجديدة، وزيادة الاستثمار بنسبة 14%، كما تم توفير 100 ألف وظيفة متواضعة.
- تخفيف الحصار والإغلاق للأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- زيادة تدفق العمالة الفلسطينية نحو إراضي 1948 .

إلا أن هذا التحسن الضعيف في الناتج المحلي الإجمالي بدأ في التراجع خلال عام 2004 بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية المدمرة للبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية والحصار الخانق وإغلاق المعابر، وقد أدت السياسة الاسرائيلية إلى تقويض الحياة الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية، مع انعدام الرؤية الواضحة على المسار السياسي، وقد بلغت إجمالي قيمة الخسائر الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة (2000-)2005 6,5 مليار دولار تقريباً أو 140% من حجم الناتج المحلي الفلسطيني، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي العام 2005 بنسبة 40% بالمقارنة مع العام 2000 (وزارة التخطيط الفلسطينية والإسكوا، 2008: 28)

[1]كان هذا عائد الى زيادة عوائد استثمار المشاريع التي تم تنفيذها منذ قيام الكيان الاقتصادي الفلسطيني في عام 1994 والتي احتاجت فترة لظهور تأثيرها، وهو ما كان واضحا في العام 1999م

أما العام 2006؛ فقد شهد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وقامت الحكومة الإسرائيلية بفرض حصار شامل على قطاع غزة وترافق معه حصار أمريكي وأوروبي صارم وعربي متردد، وهو ما ساهم في انخفاض المؤشرات المختلفة في بداية الفترة بسبب الحصار ثم احتجاز إسرائيل للأموال الفلسطينية وإقفال المعابر الأمر الذي تسبب بإضعاف الحركة التجارية، وإعاقة حركتهم والحد من تدفق المساعدات لهم يتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، وتبعه فرض عقوبات عليه شملت منع إدخال المحروقات والمواد الغذائية إلا بكميات قليلة، وتبعه اجتياح من هنا وتجريف من هناك وقصف للورش الصناعية والمصانع المختلفة مما أدى إلى نتائج مدمرة.(world bank , 2006: 3).

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2,5% في العام 2006 عن العام 2005، وجاءت المساعدات الخارجية في عام 2006 ضعف ما حصلت عليه السلطة في العام 2005. (أمان،2007: 9)في حين أن العام 2007 شهد نمواً بنسبة 4,9% والتي أعقبت حالة التراجع التي شهدها العام 2006 ؛ وقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 7,4% في العام 2009 عن العام 2008.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009: 37– 40)

ولقد عاودت المؤشرات ارتفاعها خلال السنوات 2008 و2009 و2010، حيث شهد الناتج المحلي ارتفاعاً بسبب ارتفاع نسبة المساعدات للسلطة، لكن السمة العامة لهذه السنوات هي الارتباك وعدم التوازن في نشاط القطاعات الاقتصادية

المختلفة، ولا يمكن خلال هذا السياق إغفال الدور التدميري للحرب التي قامت بها إسرائيل في عام 2008 –2009، والتي دمرت فيها البنية التحتية لاقتصاد قطاع غزة وقد بلغت خسائر الحرب الإسرائيلية على غزة بأربعة مليارات من الدولارات، كما نشأت في قطاع غزة كنتيجة لسياسة الحصار الإسرائيلية العديد من الأنفاق على الحدود مع مصر.(UNCTAD, 2009: 7)

وحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً خلال العام 2009 و2010، ويعود الفضل إلى قطاع غزة في تحقيق نسبة نمو مرتفعة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 23% مقارنة مع 5,2% في الضفة الغربية، ويأتي هذا النمو بسبب تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول بعض المواد الخام ومواد البناء زيادة التجارة عبر الأنفاق، وهو ما سبّب طفرة في الإنشاءات المُموّلة في معظمها من المساعدات الخارجية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012"15)

ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى نوعاً ما عن الآثار المباشرة للتطورات التي شهدتها الساحة العالمية والإقليمية خلال العام 2012، إلا أن مشاكله وتحدياته الخاصة لعبت بالمقابل دور المثبط

للأداء الاقتصادي، فالقيود والمعيقات التي يضعها الاحتلال من جهة، بالإضافة إلى مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي، وجمود الأفق السياسي من جهة ثانية، كانت المحرك الرئيس وراء تباطؤ الأداء الاقتصادي، وزادت من الشكوك حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مستدامة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 5.9% خلال العام 2012، مقارنةً مع 12.2% خلال العام 2011.لكن ذلك ليس مؤشراً على التحسن كون الاقتصاد الفلسطيني يعمل من مستويات ضعيفة أساساً معتمداً على المساعدات الخارجية وغير منشئ للعمالة ويعاني من قاعدة إنتاجية متآكلة .(سلطة النقد،2013: 18). والشكل رقم (1-4) يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2000-2012 بالأسعار الثابتة.

الشكل رقم (1-4): معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للأعوام 2000-2012 بالأسعار الثابتة.

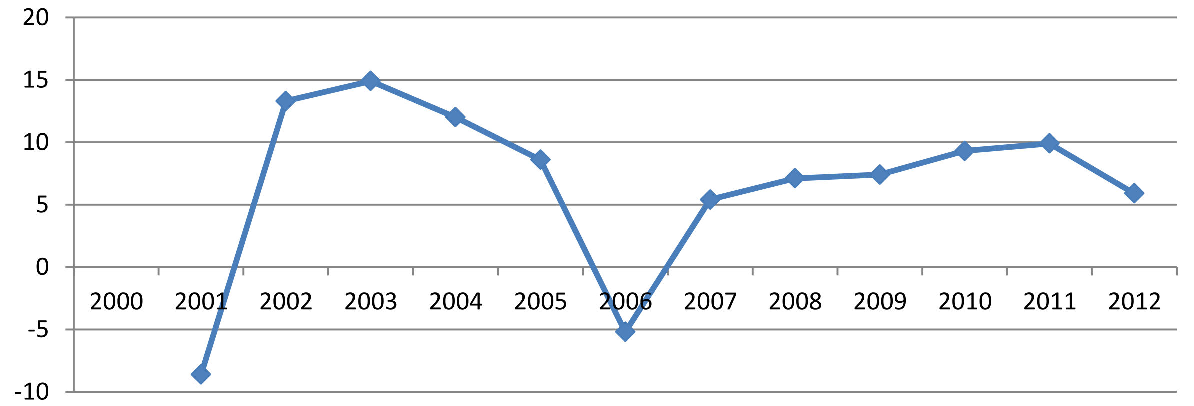

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية 2000-2012

<u>2-2-4 تطور معدل التضخم</u>: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما الناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية (عبد الرحمن، عريقات 1999: 145) والتضخم مهم لتلخيص تطورات السياسات النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد. فالبيانات المتعلقة بالفترة (2000-2010) تشير إلى وجود معامل ارتباط بنحو 65% بين التضخم في الأراضي الفلسطينية واسرائيل . في حين بلغ معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم في الأراضي الفلسطينية حوالي 25% خلال نفس الفترة . وحافظت الأسعار في فلسطين على مستويات تضخم متدنية ومتقاربة نسبياً خلال العامين الأخيرين، إذ بلغت نسبة التضخم 2.8% خلال العام 2012 مقارنة بـ2.9% في العام 2011. وهذا يشير إلى أن جزءاً كبيراً من التضخم المحلي ناتج عن تذبذب الأسعار في

الخارج . وتحديداً اسرائيل (سلطة النقد ، 2013). ويبين الشكل رقم(2-4) معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية

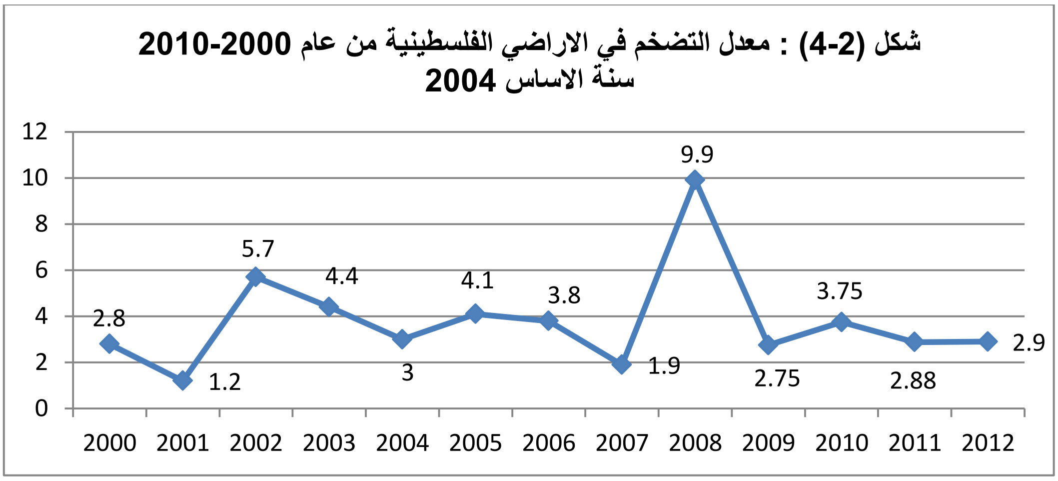

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناء على تقارير سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الارقام القياسية للأسعار 2000-2012

3-2-4 أسعار الفائدة:

منذ نشوء سلطة النقد نجد أن هناك اختلاف في أسعار الفائدة عند مقارنتها مع مثيلاتها في الدول مصدرة هذه العملات, حيث أن أسعار الفائدة على الودائع في الاراضي الفلسطينية أدنى من مثيلاتها في تلك الدول في حين أسعار الفائدة على التسهيلات في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيلاتها في تلك الدول الأمر الذي جعل هامش الفائدة (الفرق بين أسعار الفائدة على التسهيلات وأسعار الفائدة عمى الودائع) في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيلاتها في تلك الدول، كنتيجة إلى الوضع السياسي غير المستقر وعدم وضوح ملكية العقارات والأراضي لكثير من المتعاملين، ويعتبر هامش الفائدة على الدينار الأردني هو الأدنى والأقرب إلى مستواه في الاردن خلال الفترة (1995- 2006) وذلك على عكس الهامش على الشيكل الذي يعتبر الأعلى والأكثر بعدا عن هامش الفائدة على الشيقل في إسرائيل لنفس الفترة. (النجار، صحيفة القدس،2007)

وفي ظل عدم وجود عملة وطنية لا تستطيع سلطة النقد الفلسطينية تحديد أسعار الفائدة، فيتم احتساب أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العملات الرئيسة المتداولة في فلسطين: الدينار الأردني, والدولار الأمريكي ، والشيكل الإسرائيلي, بشكل دوري اعتماداً على البيانات التي تزودنا المصارف لسلطة النقد على أساس الوسط الحسابي المرجح (سلطة النقد الفلسطينية, التقرير السنوي , 2010, ص1)، والشكل التالي يوضح أسعار الفائدة على القروض (1995-2011)

شكل رقم (3-4)

أسعار الفائدة على القروض خلال الفترة (1995 – 2011)

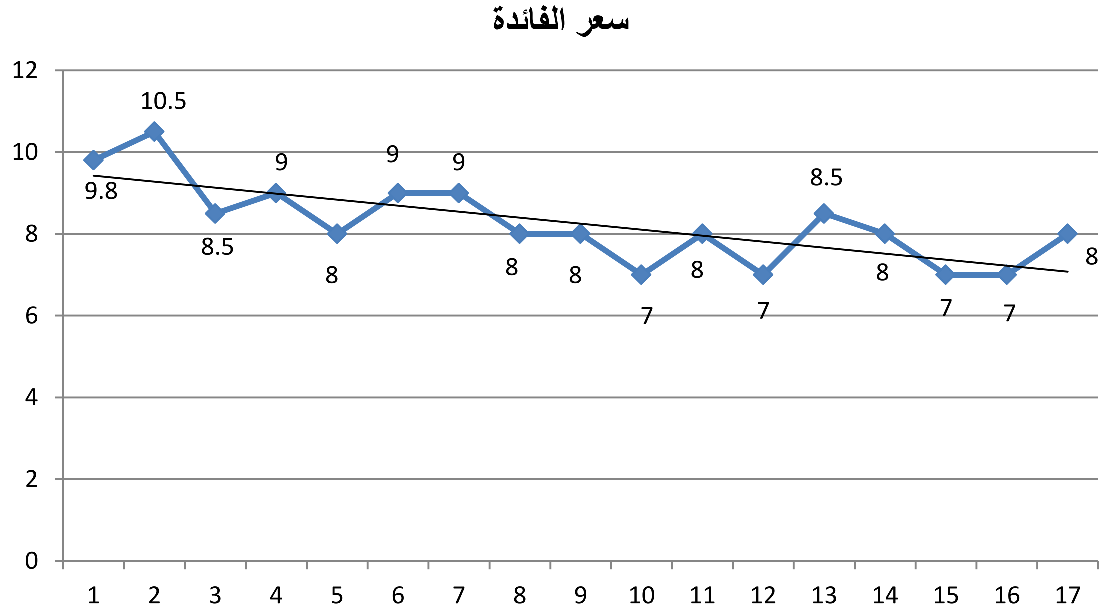

المصدر: مقابلات ميدانية للباحثة مرام الفرا لقطاع البنوك المحلية والتي كانت جزء من رسالة ماجستير اعدتها بعنوان " دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، 2012"

4-2-4 الاستثمار(التكوين الرأسمالي الثابت):

يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح، أي أنه يقصد بالتكوين الرأسمالي الإجمالي أنه عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت إضافة للتغير في المخزون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2011 ، ص31) .

و البيانات تشير أن نسبة الاستثمار الكلي بلغت (% 28.7) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996-2012) والشكل البياني التالي رقم (4-4) يوضح نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الحقيقي.

شكل(4-4) : الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996- 2012)

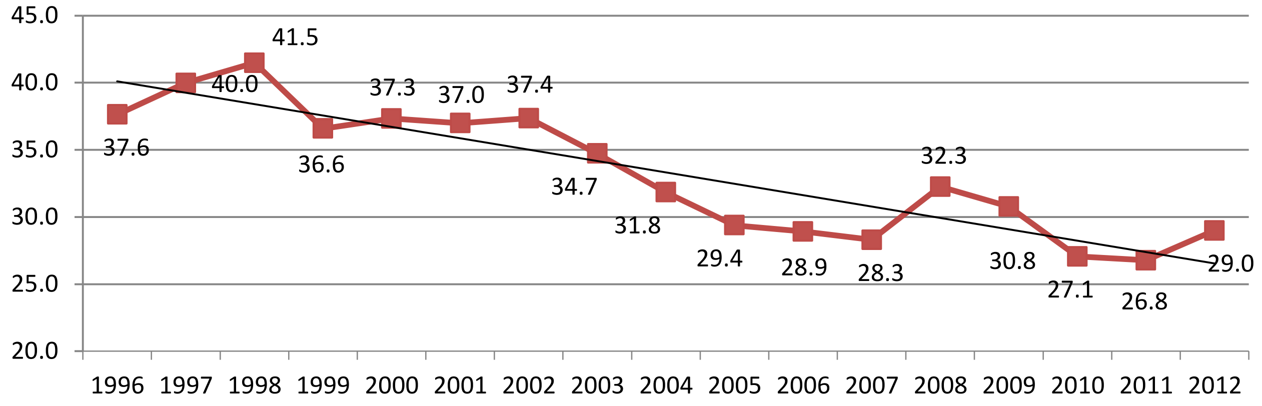

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناء على تقارير سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996 -2012)

نلاحظ من الشكل (4-4) ارتفاع نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 1999بنسبة(% 40.96) ، وذلك يعود لتحسن أداء الأنشطة الاقتصادية خلال نفس العام، كما نلاحظ انخفاض الاستثمار الكلي خلال الفترة (2000-2002) إذ بلغ متوسط نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الحقيقي (% 28.2) خلال الفترة نفسها.

وبشكل عام يعود انخفاض الاستثمار الكلي نتيجة عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات والمساعدات بشكل دوري، والضغوط المالية التي تواجهها موازنة السلطة الفلسطينية، مما يجعل الأولوية في الإنفاق الحكومي لتغطية الرواتب والنفقات الجارية الأخرى ، ويعزى ضعف المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية، إلى الارتباط الكبير بين الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة والنشاط الاقتصادي، بالإضافة لاعتماد فئة واسعة من الشعب الفلسطيني على المساعدات الدولية وعلى تحويلات ذويهم من الخارج، إذ بلغ المتوسط السنوي لصافى تدفقات دخل عناصر الإنتاج الخارجية (934.37) مليون دولار بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1996-2012) ، بينما بلغ المتوسط السنوي لصافي تدفقات التحويلات من الخارج (1608.50) مليون دولار بالأسعار الثابتة لنفس الفترة، وهذا ما يجعل الفجوة كبيرة بين الدخل الإجمالي المتاح والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط الفجوة بينهما (1535.71) مليون دولار، والتي تمثل ما نسبته (% 36.3) من متوسط الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة.(حمدان,2012: 77)

4-2-5 الميزان التجاري(التجارة الخارجية):

التجارة الخارجية واحدة من أهم المقومات الاقتصادية، كونها تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتخلق المنافسة في الأسواق المحلية ، وتساعد حريتها في تأمين السلع الأساسية للسوق المحلي، و الميزان التجاري يسجل حركة الواردات والصاد رات بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن

واقع التجارة في الأراضي الفلسطينية يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، حيث يمثل العجز التجاري السمة الهيكلية الرئيسية للميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة (1995-2012)، لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها، والشكل البياني التالي يوضح العجز في الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية

شكل رقم (4-5) :

نسبة العجز في الميزان التجاري من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995 -2011)

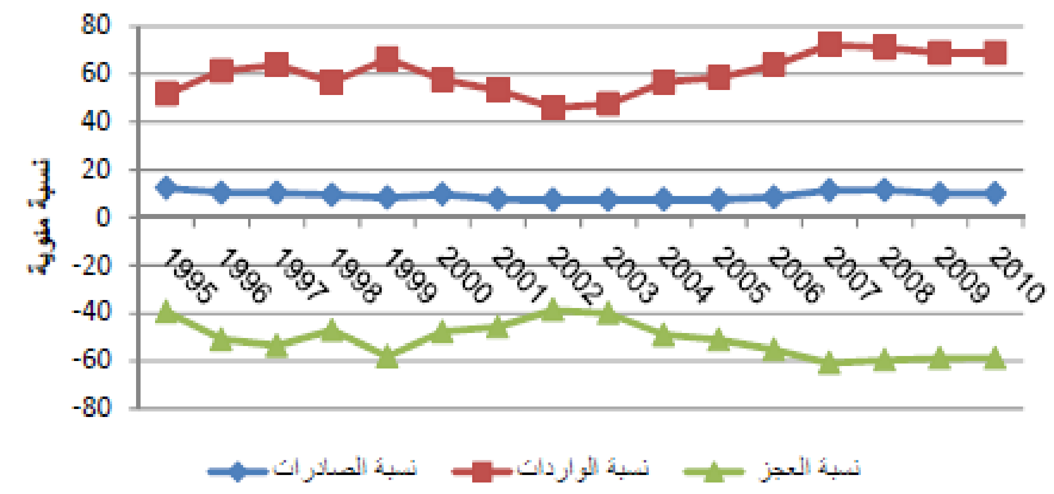

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناء على تقارير سلطة النقد الفلسطينية مؤشرات الاقتصادية الرئيسية

يتضح من الشكل رقم(4-5) نسبة العجز في الميزان التجاري (-50.95%)من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2012).

3-4 الموازنة العامة:

تعاني الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية من خلل هيكلي مزمن يتمثل في جانبي الموازنة العامة (النفقات والإيرادات). فقد تراكم الإنفاق الجاري وتزايد سنة بعد اخرى نتيجة للقرارات الخاطئة الناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة وتمثل ذلك بزيادة التوظيف في القطاعين المدني والأمني والتوسع في تأسيس المؤسسات والوزارات. مما عمل على تضخم في فاتورة الرواتب والأجور وبنفس الوقت باتت هذه النفقات ملزمة للسلطة الفلسطينية ولا تستطيع التخلص منها، ويعتبر مقيداً للسياسة المالية للسلطة الفلسطينية ومن ناحية أخرى تعتمد السلطة الفلسطينية في تمويل هذه النفقات الثقيلة من خلال الاعتماد على إيرادات جزئها الأكبر من مصدرين غير ثابتين وغير مؤكدين وهما : تحويل المقاصة من إسرائيل والمساعدات الدولية .(أبو زعيتر،2012: 90)

4-3-1 عناصر الموازنة العامة الفلسطينية:-

تنقسم عناصر الموازنة الفلسطينية إلى :

الإيرادات العامة: وهي مجموع المبالغ النقدية والعينية التي تحصل عليها الحكومة بموجب القوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة , وتشمل الإيرادات الضريبية و الإيرادات غير الضريبية وأي إيرادات أخرى تحصل عليها السلطة الوطنية الفلسطينية. (البحيصي, 1997)

تنقسم الإيرادات العامة الى نوعين (بكرون, 2012: 45 – 47)

أولاً: إيرادات عامة محلية: وتشمل الجباية المحلية من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وهي موضحة فيما يلي ومنها :

- **الإيرادات الضريبية:** وتشمل الضرائب على الدخل, والأرباح, والضرائب المحلية على السلع والخدمات, وأية ضرائب أخرى قد تفرض من وقت الى أخر, والإيرادات الضريبية المدرجة في موازنة السلطة يمكن توضيحها بالتالي:

✓ **الضرائب على الدخل والأرباح:** سواء الضرائب على دخل الشركات أو الأفراد أو الموظفين والمستخدمين, والضرائب على دخل الضريبة المحولة من الخارج

✓ **الجمارك :** ومنها الجمارك الداخلية والجمارك من الخارج

✓ **ضريبة القيمة المضافة والمكوس:** وتشمل ضريبة القيمة المضافة على المستوردات, والانتاج المحلي, ضريبة القيمة المضافة المحولة من الخارج, المكوس على المحروقات والسجائر, ضريبة الشراء على الانتاج المحلي, وضريبة الشراء على المستوردات, المكوس المحولة من الخارج.

✓ **ضريبة الأملاك :** ومنها العقارات والأراضي.

- **الإيرادات غير الضريبية :** وتشمل رسوم الرخص, الغرامات والبريد والاتصالات, عوائد وأرباح استثمارية, ايرادات مختلفة .

ثانياً: إيرادات المقاصة: وهي متحصلات ضريبة القيمة المضافة, الجمارك, الضرائب الخاصة التي تفرض على المحروقات, وغيرها, الايرادات التي يجبيها الاحتلال من الضرائب والجمارك على السلع التي تستوردها السلطة أو التجار الفلسطينيين عندما تدخل الموانئ والمعابر[1].(بكرون، 2012: 45 – 47)

---

[1]ويحصل الاحتلال على 3% من قيمة الجمارك كبديل تحصيل والباقي يحول للسلطة حسب بروتكول باريس الاقتصادي.

جزء كبير من الإيرادات العامة يتأتى من إيرادات المقاصة التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية حسب اتفاق باريس الاقتصادي، وتشكل معدلا شهريا يبلغ نحو 46% من إجمالي الإيرادات العامة المحلية والمنح ، ونحو 67% من إجمالي الإيرادات المحلية بدون المنح خلال الفترة ما بين 2010-2012، تعتبر تدفقات إيرادات المقاصة غير منتظمة تعتمد على رغبة إسرائيل في تحويل الايراد المتحقق منها، إضافة إلى تقديم التجار الفلسطينيين لفواتير المقاصة الخاصة بهم، حيث يتعين على السلطة الفلسطينية تقديم هذه الفواتير من أجل إلزام إسرائيل بتحويل المبالغ المترتبة عليها للسلطة الفلسطينية وفقاً لهذه الفواتير .(سلطة النقد، 2012:7)

ثالثاً: ايرادات خارجية : مثل المنح والمساعدات الدولية : حيث تعتمد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية المقدمة من الدول المانحة لتغطية جزء كبير من نفقاتها ، وتشكل هذه المنح والمساعدات الخارجية نحو 30% من إجمالي إيرادات العامة والمنح من عام (2010-2012) و تتسم هذه المنح بعدم الاستمرارية والتذبذب بشكل كبير(سلطة النقد،2012: 7)

النفقات العامة: و تقسم إلى نفقات جارية ورأسمالية وتوضحها كما يلي (بكرون، 2012 : 47-49)

<u>أولا : النفقات الجارية</u>: وتشمل الأجور و الرواتب، العلاوات والنفقات التشغيلية و التحويلات للوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى للسلطة الوطنية وتوضحها كالتالي :

- النفقات التشغيلية : وتشمل السفر في مهمات رسمية، الايجارات، مصاريف المياه والكهرباء، مصاريف بريد وهاتف، المحروقات، مصاريف قرطاسية ومطبوعات، مصاريف الصيانة واصلاحات و لوازمها، مواد و لوازم استهلاكية، نفقات وسائط النقل.
- النفقات التحويلية: وتتمثل في المبالغ المدفوعة للضمان الاجتماعي والإعانات، التقاعد والتعويضات، المساهمات.

<u>**ثانياً: النفقات الرأسمالية و التطويرية:**</u> وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية الأخرى مثل الأبنية والانشاءات, الأراضي والاستملاكات, مركبات وأليات ثقيلة، الأجهزة والمعدات والآلات، الأثاث، اللوازم و المواد الأولية... إلخ.

جدول (1-4) : مؤشرات المالية العامة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1997- 2012 (مليون دولار)

المؤشر	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي النفقات	1.362	1.358	1.411	1.668	1.435	1.246	1.635	1.528	2.281	1.707	2.877	3.463	3105.5	3258.3	2279.7	3616.4
قات الجارية والصافي الإقراض	862	838	937	1.199	1.095	994	1.240	1.528	1.994	1.426	2.567	3.273	2919.6	2983.2	2227	2817.5
النفقات التطويرية	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	190	185.9	275.1	130	163.6
صافي الإيرادات	807	868	942	939	273	290	747	1.050	1.370	722	1.616	1.780	1584.4	1900.4	1661.8	3077
ائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم	(555)	(490)	(469)	(729)	(1.162)	(356)	(888)	(478)	(911)	(985)	(1.261)	(1.683)	(1521)	(1358)	(618)	(540)
إجمالي المنح والمساعدات	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1.019	1.322	1.953	-	-	-	-
منح لدعم الموازنة	20	10	23	54	531	468	261	353	349	738	1.012	1.763	1402	1277	828.9	685
ائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270	(144)	(80.9)	11	(80)45
الدين العام	212	309	392	795	1.191	1.090	1.236	1.422	1.602	1.494	1.439	1.406	1732	1883	1943.8	2482.5

المصدر : وزارة المالية، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps

الجدول رقم (1-4): مؤشرات المالية العامة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2012 -1997 (مليون دولار)

ففي مرحلة التأسيس (1994 - 1999): كان يتم تمويل الإنفاق الجاري أساسا من الإيرادات المحلية وكان عجز الموازنة الجاري في انخفاض مستمر حيث كانت الموازنة فائضة في 1998 ومتوازنة في 1999 تقريبا. وقد بلغ عدد موظفي القطاع العام 98الف شخص في 1999م منها 44% لموظفي الأجهزة الأمنية مع فاتورة رواتب وأجور 524 مليون دولار، وتبلغ حصة الرواتب من الانفاق الجاري نحو 55% مما شكل جوهر الخلل في الموازنة. (عبد الرازق،2002 :14)

ومع سنوات بداية الانتفاضة في العام(2000-2002): انعكست الظروف السياسية القاسية والحصار الاقتصادي الخانق خلالها على الموازنة العامة: حيث هبطت الإيرادات المحلية بشكل حاد خصوصاً عندما أوقفت إسرائيل تحويل مبالغ المقاصة إذ لم تحول إسرائيل حتى نهاية 2002 سوى 16% من المستحقات خلال هذين العامين. ومع ازدياد الضغوط الاجتماعية وتوقف حركة العمل في إسرائيل وجدت السلطة نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق و زيادة التشغيل العام الذي ارتفع في عام 2002 ليصل إلى 124 ألف موظف تقريباً، وبلغت الرواتب والأجور نحو 665 مليون دولار سنوياً. و اعتمدت السلطة الفلسطينية في تمويلها للعجز على مصدرين رئيسين وهما المساعدات والمنح التي بلغت 471 مليون دولار في 2002 ، والإقراض من المصارف المحلية إذ بلغت 456 مليون دولار خلال الفترة 2000 -2003 بمعدل فائدة مرتفع للغاية 10% على ديون الدولار و15% على ديون الشيكل، ومع نهاية 2002 بلغت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية عنق الزجاجة حيث تراكمت الديون غير المسددة للسلطة إذ بلغ مجموع الديون المتراكمة الداخلية والخارجية نهاية العام 2002 نحو 1.2مليار دولار.(المراقب الاقتصادي والاجتماعي،2009: 6)

نتيجة لضغط الأزمة المالية والسياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية وبسبب ضغوط الدول المانحة بدأ الإصلاح المالي في العام 2003، وتمثلت أهم معالم الإصلاح في تأسيس الحساب الموحد، وتجميع ثروات السلطة وتقليص نشاطاتها في مجال الأعمال في صندوق الاستثمار فضلا عن وضع سقف للتوظيف العام، مما ساعد على نجاح الإصلاح البدء بإعادة دفع أموال المقاصة ووعود الدول المانحة بتوفير المساعدات. (حرب،2004 :1)

ومع نهاية العام 2005 بلغ عدد الموظفين في القطاع العام 146 ألف موظف، بالرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من التوظيف والتقاعد المبكر مما أدى إلى رفع فاتورة الرواتب والجور إلى 1.001 مليون دولار في 2005. من ناحية أخرى ومنذ 2003 ازدادت فاتورة "صافي الإقراض" زيادة كبيرة ووصلت في العام 2005 إلى 344 مليون دولار أدت الزيادة المستمرة في الإنفاق إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 (مقداد، الكحلوت،2009: 771).

ومع نجاح حركة حماس في الانتخابات البرلمانية في مطلع 2006 وتأسيس الحكومة بعد ذلك انخفضت ايرادات الموازنة، إذ تعطلت تحويلات المقاصة (لم يتم استلام سوى 40% من الإيرادات المستحقة من المقاصة خلال العام 2006)، وانخفض تحصيل الضرائب وقامت المصارف المحلية بتقليص انكشافها تجاه الديون الحكومية.

ولم يحصل الموظفون العموميون سوى على نحو 40% من رواتبهم بالمتوسط وبالرغم من التقشف ظل الإنفاق أعلى من الإيراد، وبلغ عدد الموظفين الحكوميين في 2006 نحو 159 ألف موظف موزعين مناصفة بين الموظفين المدنيين وقوات الأمن . (ماس،2012: 3) , وتم سد عجز الموازنة بسحب دفعات تحت الحساب من صندوق الاستثمار الفلسطيني، ثم تشكلت حكومة الوحدة الوطني في مطلع العام 2007 ولكنها لم تعش لأكثر من نصف سنة شهد هذا العام استمراراً في المؤشرات ذاتها للعام الفائت (عدا بالنسبة لإيرادات المقاصة التي عادت للتدفق) وهي زيادة المنح والمساعدات للنفقات الجارية (من 738 إلى 1.012 مليون دولار بين 2007-2006) والارتفاع الحاد في الإنفاق الجاري (من 1.426 إلى 2.567 مليون دولار).

لا شك بأن للانقسام السياسي الداخلي[1] في العام 2007 تأثير سياسي سلبي حيث (بال تريد، مجلة اقتصادية دورية,2010)

- ضاعف من شدة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة واعتباره كياناً معادياً وتحديد السماح بدخول 33 سلعة من أصل 9000 سلعة إليها.
- تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 ملايين دولار.
- تراجع صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي. إذ انخفض عدد الشاحنات المحملة بالمنتجات المصدرة من 5.747 شاحنة سنوياً قبل حزيران 2007 إلى 20 شاحنة في 2009.
- تراجعت التسهيلات الائتمانية المقدمة للغزيين من 524.7 مليون دولار عام 2006 إلى 192.3 مليون دولار خلال العام 2010
- انخفاض عدد الشاحنات المحلية بالمنتجات الواردة على قطاع غزة من 160 ألف شاحنة قبل الانقسام (عام 2005) إلى 60 ألف شاحنة فقط في العام 2010.
- تدمير المنشآت الزراعية (من 14000 دفيئة سنة 2006 إلى 7000 دفيئة.

1- الانقسام الداخلي يعني اقالة الرئيس ابو مازن حكومة الوحدة الوطنية وتكليف د.سلام فياض بحكومة طوارئ بدون موافقة المجلس التشريعي ورفض حركة حماس الاقالة واستمرارها بعملها في ادارة حكومة غزة.

- وانخفض عدد المنشآت الصناعية من 1900 تشغل 35 آلف عامل إلى 35 منشأة تشغل 2000 عامل. وانخفض عدد المنشآت العاملة في مجال البناء من 1900 تشغل 35 ألف عامل إلى 35 منشأة تشغل 2000 عامل.

وظهرت بوادر تحسن على الموازنة العامة في الفترة 2009 - 2010 وتمثل هذا في ارتفاع صافي الإيرادات المحلية من 1.6 إلى 1.9 مليار دولار وجاءت هذه أساساً من زيادة إيرادات المقاصة. وفي مقابل زيادة الإيرادات المحلية الصافية بمقدار 18%، وازداد الإنفاق بنسبة طفيفة فقط نتيجة السيطرة على صافي الإقراض (انخفاض بنحو 45%) انعكس هذا بانخفاض العجز الجاري قبل المساعدات الخارجية بمقدار 28% إلى نحو مليار دولار في 2010. من ناحية ثانية انخفضت المساعدات للنفقات الجارية من 1.76 مليار إلى 1.13 مليار بين 2008 و 2010.(المراقب الاقتصادي والاجتماعي،2011: 22-23)
ولكن وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي خلال 2010-2008 إلا أن المساعدات الخارجية للموازنة ما زالت مهمة للغاية في تمويل الإنفاق الجاري (أكثر من الثلث). كذلك مازال هناك عجز في الموازنة الكلية (الجارية والاستثماري). وهو ما انعكس في زيادات مضطردة الدين العام.
عاد الاقتصاد الفلسطينية للتباطؤ خلال عام 2012 بعد مسيرة نمو المطرد التي بدأها منذ العام 2007 وزادت الإيرادات العامة لتبلغ 3172.3 مليون دولار بنمو مقداره 0.6% عن العام 2011 ، وقد جاءت هذه الزيادة كنتيجة من إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة، وتشكل ما نسبته 31% من الناتج المحل الاجمالي مقارنة 32.3% في العام 2011 وبلغت حصة المساعدات الخارجية من هذه النسبة 9.1% و10% خلال عام 20111 و2012 على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية ،2013: 38)
وسجلت النفقات هلال العام 2012 زيادة بنسبة 7.7% مقارنة بالعام 2011 لتصل إلى 12.543.2 مليار شيكل وشكلت ما نسبته 31.8% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2012 مقارنة بنحو 33.3% في العام 2011 وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع كل من الإنفاق على صافي الإقراض ونفقات غير الأجور، وبالمقابل انخفض الإنفاق التطويري ونفقات الأجور والرواتب (سلطة النقد الفلسطينية ،2013: 41)
وارتفع العجز الجاري خلال العام 2012 بنحو 9.9 % مقارنة بالعام السابق ليبلغ 3081.4 مليار شيكل ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في كل من صافي الإقراض نحو 571 مليون شيكل ونفقات غير الأجور نحو 573 مليون شيكل ومع هذا تراجعت نسبة العجز بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى 7.9% في العام 2012مقارنة بنحو 8% في العام 2011. (سلطة النقد الفلسطينية ،2013: 40)

4-4 تطور الدين العام في فلسطين:

بالرغم من الجهود الحكومية الرامية لتخفيض حجم الدين العام وأعباء خدمته تماشيا مع التزامها بتخفيض سقف المديونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي, وفي ظل عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير الاحتياجات الرئيسية للمجتمع والوفاء بمتطلبات التطوير من الموارد الذاتية لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى البحث عن مصادر خارجية كالمعونات لدعم الاقتصاد الفلسطيني والمساعدات، الا أن عدم التزام الدول المانحة بالوفاء بما التزمت به من معونات مالية بشكل كامل حتم التوجه نحو الاقتراض المحلي والخارجي لسد هذه الثغرة الامر الذي أدى إلى تسارع وتيرة النمو في الدين العام عبر السنوات (سلطة النقد الفلسطينية ، 2011).

وقد بدأت السلطة في تلقي مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي حول إدارة الدين وتطوير سوق النقد، بما في ذلك تدريب الموظفين، لضمان تطبيق أفضل الممارسات الدولية(صندوق النقد الدولي، 2011: 26)[1]

وفي هذه الفقرة سنستعرض تطور حجم الدين العام(الداخلي والخارجي) خلال فترة الدراسة.

4-4-1 تطور الدين العام خلال الفترة (1995-1999):

اتسمت هذه الفترة من حياة السلطة الوطنية الفلسطينية بتضخم حجم الإنفاق العام لإقامة المؤسسات الفلسطينية، وتزايد أعداد الموظفين المدنيين والعسكريين، وإقامه مشاريع البنية التحتية، أمام محدودية الموارد المحلية وضعفها، مما أدى إلى تسارع حجم الدين العام في ظل عدم توفر قانون الدين العام. وبلغ حجم الدين العام 83.3 مليون دولار في العام 1995، وتسارع نموه خلال هذه الفترة ليصل إلى 300 مليون دولار في السنة اللاحقة 1996 ثم إلى 615 مليون دولار عام 1999 ، وبمعدل تغير يصل إلى 636 % خلال الفترة (1995-1999)(المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2001:151) وقد استخدم معظم هذه القروض في إقامة مشاريع بنية تحتية، حيث تم توجيه نحو 15.5% من إجمالي القروض إلى قطاع المياه والمجاري، 13.3 % للكهرباء، 5.2 % طرق وإسكان، 4.3 % للزراعة، 2.7 % مناطق صناعية، بينما انفق 14.1 % من إجمالي. القروض تحت بند مساعدات فنية، وقد بلغت نسبة القروض والتي تمثل ديوناً خارجية من إجمالي المساعدات الدولية عام 1994 نحو 0.5 %، زادت عام 1995 إلى 8.3 % ثم 27.8% عام 1996 ووصلت إلى 52.3 % عام 1999 و هي تتدرج ضمن المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية .(العبادي، 2001)

2-4-4 تطور الدين العام خلال الفترة (2000-2012):

بلغ حجم الدين العام 795 مليون دولار عام 2000 ، وقفز حجم الدين زيادة بنسبة في حوالي 50% عام 2001ويعود السبب إلى الاضطرابات الشديدة والهجمات الإسرائيلية العنيفة والمتكررة على الأراضي الفلسطينية بسبب اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى 2000 فكلما تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية يترتب عليها زيادة في عجز الموازنة، وارتفاع في حجم الدين خاصة الداخلي لمواجهة حالة الطوارئ التي تخلفها هذه الاعتداءات، بالإضافة إلى ضعف الموارد المحلية وتزايد حجم النفقات نتيجة حالات الطوارئ، ووصل الدين العام إلى 2213 مليون دولار عام 2011 وبنسبة زيادة مقدارها 178.4 %، عن العام 2000، وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية حوالي 14%.(ابو مدلله، العجلة ،2013:)

وقد بلغ اجمالي الين العام لعام 2012 تقريباً 2482.5 مليون دولار أي حوالي 24.2% من اجمالي الناتج المحلي.(سلطة النقد،2013)

جدول رقم (2-4)تطور الدين العام (2000-2012)

السنة	إجمالي الدين العام	معدل النمو(%)	الدين العام الخارجي	معدل النمو(%)	الدين العام الداخلي	معدل النمو(%)	نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين(%)
2000	795	-	378	-	417	-	47.5
2001	1190	49.7	827	118.7	363	12.9-	69.5
2002	1090	8.4-	950	14.8	140	61.4-	87.1
2003	1236	13.4	987	4.1	249	77.8	79.8
2004	1422	15.0	1010	2.3	412	65.4	71.0
2005	1602	12.7	1010	0	592	43.7	63.0
2006	1493	6.8-	1010	0	483	18.4-	67.6
2007	1432	4.0-	1010	0	422	12.6-	70.5
2008	1544	7.8	1010	0	534	26.5	65.7
2009	1732	12.2	1087	7.6	645	20.7	62.7
2010	1883	8.7	1043	4.0-	840	30.2	55.4
2011	2213	17.5	1261	20.9	952	13.3	56.9
2012	2482.5				1400		

المصدر : وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps

شكل رقم (4-6) تطور الدين العام من العام 2000 حتى العام 2012

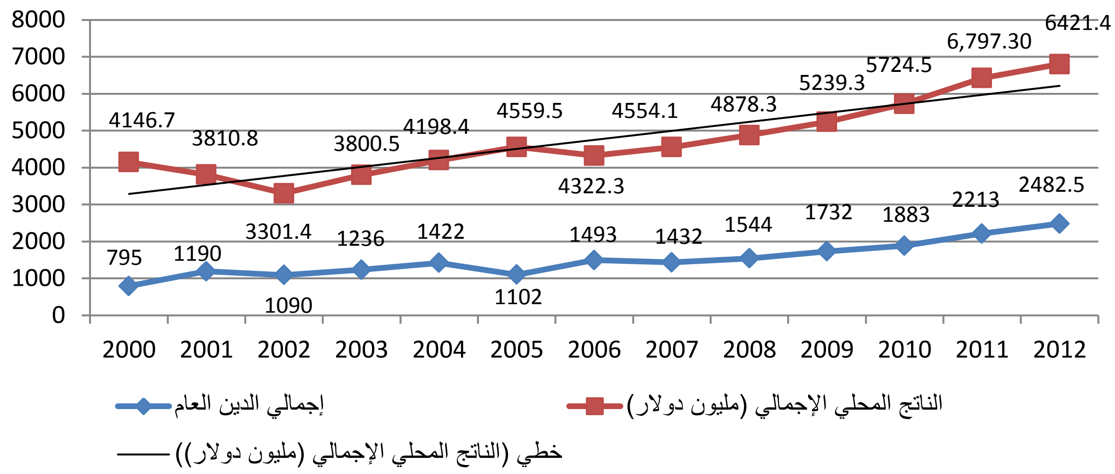

المصدر : وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، للأعوام من عام (2000-2012)

3-4-4 الدين العام الخارجي: توضح بيانات الصادرة عن وزارة المالية أن الجزء الأكبر من حجم الدين العام يأتي من مصادر خارجية في إطار المساعدات الدولية، وتشير هذه البيانات إلى أن حوالي ثلثي الدين العام هو دين خارجي لدول ومؤسسات دولية خلال الفترة (2001-2011)، زاد حجم الدين الخارجي من 378 مليون دولار عام 2000 إلى 1261 دولار عام 2011 وبمعدل زيادة مقداره 233.6 %، ولكنه انخفض في 2012 ليبلغ 1.1 مليار دولار . ولكن في الفترة ما بين أعوام (2004-2008) لم تشهد تغيراً في حجم الدين سواء بالزيادة أو الانخفاض، ولكن الحكومة لجأت إلى الدين الداخلي والاقتراض من البنوك (وزارة المالية، الأعوام 2000-2012)

تركزت القروض الخارجية على المؤسسات دولية وبنسبة تراوحت بين 70-75 % من حجم القروض الخارجية، أما 10-15% فقد كان من نصيب المؤسسات مالية عربية، بينما تراوحت نسبة القروض الثنائية بين 10-15 % من حجم القروض الخارجية التي انحصرت في عدة دول، مثل: الصين والسويد واليونان وإيطاليا وإسبانيا ولم يزد حجم القروض الثنائية من هذه الدول مجتمعة عن 165 مليون دولار حتى العام 2011(سلطة النقد، 2011 : 87)

أما حجم القروض الخارجية من المؤسسات العربية والدولية فقد تراوح بين 739 مليون دولار عام 2001 كحد أدنى و 922 كحد أقصى عام 2009 ، منها حوالي 60 % من مؤسسات مالية عربية، مثل: صندوق الأقصى والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والباقي 40 % من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الدولي للتطوير الزراعي و الأوبك. (سلطة النقد، 2011 : 87)

من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر، وبنسبة 94 %، من القروض الخارجية عبارة عن قروض ميسرة، تتراوح فترة السماح بها بين 10–15 سنة وفترة السداد من 12–30 سنة وبمعدل فائدة لا يتجاوز 3% وهذا يعكس استقرار الدين الحكومي الخارجي في حجم مدفوعات الفائدة, والتي تعتبر ثابتة وقليلة نسبياً، حيث تبلغ متوسط الفائدة المدفوعة على الدين الحكومي الخارجي 0,3 مليون دولار شهرياً خلال الفترة ما بين كانون ثاني2012 ونيسان 2013 (سلطة النقد،2013)

شكل رقم (7–4) يبين تطور الدين العام الخارجي

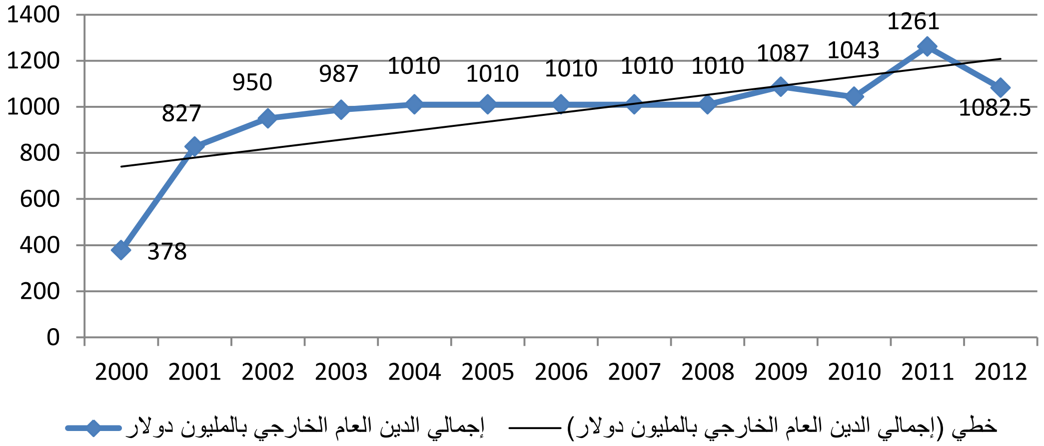

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، للأعوام من عام (2000–2012)

4–3–4: الدين العام الداخلي: تشير البيانات وزارة المالية في الأراضي الفلسطينية إلى زيادة في حجم الدين العام الداخلي من 417 مليون دولار عام 2000 إلى 1.4 مليار دولار مليون دولار في العام 2012، وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن المصدر الوحيد للدين المحلي هو البنوك التجارية المحلية وسلطة النقد . حيث بات الاقتراض من القطاع المصرفي مصدراً رئيسياً لتمويل العجز المالي لدى الحكومة الفلسطينية (وزارة المالية، الأعوام 2000–2012)

هناك تباين واضح في أسعار الفائدة المدفوعة من الحكومة الفلسطينية مقابل الاقتراض من المصارف المحلية (الدين المحلى الحكومي) بحسب العملة المستخدمة. فقد كان سعر فائدة الإقراض على الشيكل الإسرائيلي الأعلى, إذ بلغ بالمتوسط حوالى 7.4%خلال الفترة كانون أول 2011حتى كانون اول 2012. بالمقابل بلغ متوسط سعر الفائدة على الدينار الأردني نحو5.0%، وحوالى 4.1%على الدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. و يعود ارتفاع الفائدة على الشيكل الإسرائيلي إلى أن أغلبه يكون على شكل جارى مدين والذي تكون أسعار الفائدة عليه مرتفعة نسبياً مقارنة بأنواع القروض الاخرى.(سلطة النقد،2013)

أما عن حجم الدين الحكومي الداخلي فقد كان الاقتراض بالشيكل الإسرائيلي والأعلى بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة على هذه العملة, حيث تضاعف اقتراض الحكومة الشيكل الإسرائيلي ما بين عامي 2011,2012. ويعزى السبب في هذا الارتفاع الى طبيعة نفقات الحكومة التي تدفع في جلها بعملة الشيكل الإسرائيلي, فالرواتب والاجور التي تشكل نحو55% من النفقات الحكومية تدفع بعملة الشيكل, كذلك النفقات التشغيلية, والتحويلية والرأسمالية والنفقات التطويرية. تدفع بهذه العملة. الاقتراض الحكومة بالدولار الأمريكي فقد تراجع بنحو 32.8%مابين العامين 2011,2012,بالمقابل ارتفع الاقتراض الحكومي بالدينار الأردني بنحو 30.1%خلال نفس الفترة(سلطة النقد، 2013 :4). والشكل رقم (8-4) يبين تطور حجم إجمالي الدين العام الداخلي (2000-2012) بالمليون دولار أمريكي.

شكل رقم 4.8: يوضح تطور حجم اجمالي الدين العام الداخلي للفترة 2000-2012

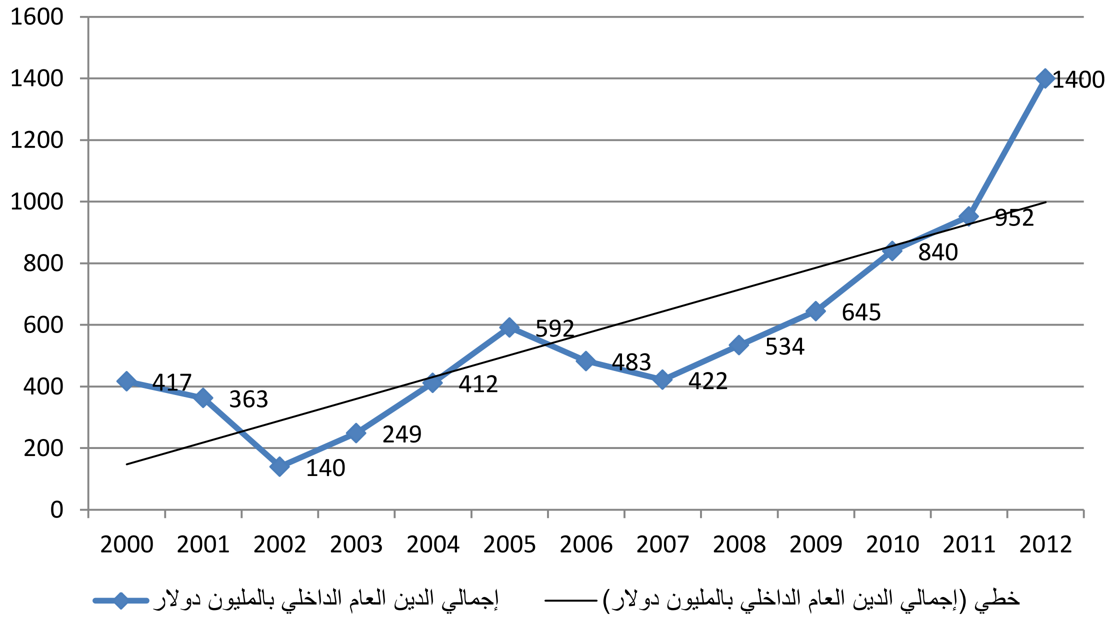

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، للأعوام من عام (2000-2012)

و لا تسمح الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة للسلطة بإصدار سندات محلية بدلاً من البنوك التجارية وبتكلفة أعلى من تلك المترتبة على إصدار السندات.

فقد درست سلطة النقد في عام 2011 إجراء طرح صغير لأذون خزانة من خلال توريق الدين الحالي للسلطة الفلسطينية المستحق لسلطة النقد الفلسطينية، إلا أن عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وتفاقم العجز المالي وانخفاض حجم المساعدات المتوقعة حال دون تنفيذ هذا المشروع، الذي كان من الممكن أن يمثل، حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي، خطوة أولى نحو التطوير

التدريجي لسوق أذون الخزانة، الأمر الذي سوف يساعد على تنمية سوق النقد وأسواق التداول بين البنوك، وتعتزم السلطة أيضاً إصدار شهادات الدين "صكوك" مع استخدام عقارات السلطة الفلسطينية كضمان.(عودة،2012)

ويرى الباحث ما يلي :

- أن تطور حجم الدين الداخلي ومحدودية مصادره، وبحكم أنه من البنوك التجارية هو الأكثر خطورة من الدين الخارجي الذي تتنوع مصادره ما بين مؤسسات عربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، مقترناً بشروط القروض الميسرة ودرجة الأمان التي على ما يبدو تتمتع بها القروض الخارجية، على العكس من الديون العامة الداخلية التي يترتب عليها، فوائد مرتفعة وسرعة في السداد، الأمر الذي يمثل عبئاً على موازنة السلطة التي تعاني من عجز مزمن.
- ينعكس استقرار الدين الحكومي الخارجي في حجم مدفوعات الفائدة، والتي تعتبر ثابتة وقليلة نسبياً مقارنة بالفائدة الشهرية المدفوعة على الدين الحكومي المحلي، إذ يبلغ معدل مدفوعات الفائدة الشهرية على الدين العام نحو1.9مليون دولار خلال الفترة ما بين كانون ثاني2012ونيسان 2013، بالمقابل فان متوسط الفائدة المدفوعة على الدين الحكومي الخارجي بلغت0,3 مليون دولار شهريا خلال نفس الفترة . (سلطة النقد، 2013)
- يعتبر لجوء الحكومة للاقتراض من الجهاز المصرفي الفلسطيني بوتيرة عالية أمراً يستدعى الوقوف عنده, حيث يعتبر ذلك من مكامن الخطر المهمة المرتبطة بأداء الموازنة على الاستقرار المالي، وذلك في ظل ضعف أوضاع السيولة ووجود خلل هيكلي في بنود الانفاق الرئيسية والتي تدفع في معظمها بالشيكل. كما أن اللجوء المستمر للاستدانة من البنوك المحلية من شأنه أن يؤدي إلى حالة من عدم اليقين حول استقرار الأوضاع المالية العامة للسلطة الفلسطينية، مما قد يؤدي على المدى المتوسط والطويل لزيادة معدلات الفائدة, ورفع تكاليف خدمة الدين الحكومي، وسيؤدي الى مزاحمة القطاع لخاص في الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشاريع الاستثمارية في المدى الطويل، و هوما سيؤثر حتماً وبشكل سلبي على حجم وتدفقات الاستثمار الوطني والأجنبي، و هو يهدد الايرادات الضريبية ويؤدى الى زيادة العجز المالي، ويجب أن لا نغفل إن اعتماد السلطة على المساعدات كمصدر أساسي في تمويل الموازنة ومشاريع التنمية أو جدلها حالة من الارتباط القصري مع الخارج وهذا بدوره أثر عليها بفقدانها استقلالية القرار الاقتصادي والذي بدوره أضعف قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي.

5-4-4 تطور أعباء الدين العام[1]:

أن زيادة حجم الدين يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وخاصة الفوائد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وفي ظل عدم تطور الإيرادات العامة بنفس النسبة، فإن العجز في الموازنة سيزداد ليؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاقتراض، وهكذا تظهر الحلقة المفرغة لاستمرار زيادة حجم الدين.(مد الله، العجلة، 2013: 18)

ارتفعت حصة المواطن الفلسطيني من الدين العام لتبلغ نحو 578.2 دولار خلال العام 2012 مقارنة بنحو 530.8 في العام السابق وشكل الدين العام خلال العام 2012 حوالي 78.3% من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بحوالي 70.2% خلال العام2011 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013: 41).

أن حجم خدمة الدين العام والذي يشمل الفوائد والأقساط التي تتحملها الموازنة العامة سنوياً في عام 2010 وصل إلى 295.4 مليون دولار ثم تطور ليصل عام 2011 إلى 308.3 مليون دولار وبزيادة نسبتها 4.4%، الملاحظ أن عبء الدين المحلي هو المسيطر على حجم عبء الدين العام خلال العامين إلى 92 % تقريباً من العبء الكلي. والشكل التالي يبين حجم عبء الدين العام حسب مصادر الدين العام.

شكل رقم (4-9) : حجم عبء الدين العام حسب مصادر الدين

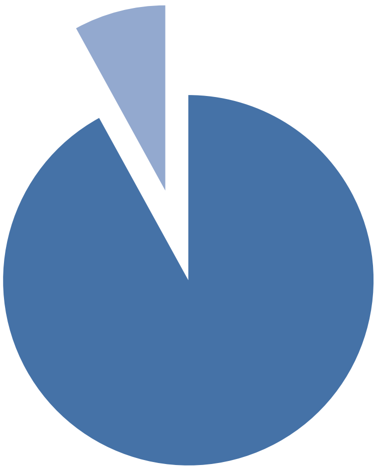

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناء على بيانات سلطة النقد2012

ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قصر الفترة الزمنية لقروض الدين المحلي، بل إن جزءاً منه يتمثل في تسهيلات الجاري مدين، ويترتب على ذلك ارتفاع حجم الفوائد والتي وصلت حسب بيانات الجدول التالي إلى 56 مليون دولار عام 2012. وينعكس عبء الدين العام على الموازنة العامة للسلطة إذ

1-ان الاحصاءات حول اعباء الدين العام لم تتوفر الا حديثا على الموقع الالكتروني لوزارة المالية للأعوام 2010-2011-2012، سيقتصر تحليل أعباء الدين وعلاقتها بالموازنة والارادات للأعوام الثلاثة الاخيرة.

بلغت نسبة هذا العبء إلى الإيرادات العامة في العام 2012 لتصل إلى 22.7 % من حجم الإيرادات العامة، وهي نسبة مرتفعة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضعف الموازنة واستمرار العجز الجاري فيه (سلطة النقد الفلسطينية ،2013: 41)

جدول (3-4): تطور أعباء الدين العام للعامين 2011 ،2010 – مليون دولار

السنة	الأقساط			الفوائد			أعباء الدين العام (الأقساط+ الفوائد)			نسبة الأعباء من الإيرادات
	الدين الخارجي	الدين الداخلي	المجموع	الدين الخارجي	الدين الداخلي	المجموع	الدين الخارجي	الدين الداخلي	المجموع	من الإيرادات العامة
2010	18.5	255.3	273.8	5.34	16.3	21.64	23.84	271.6	295.4	%10
2011	21.2	258.6	279.8	5.2	23.2	28.5	26.4	281.9	308.3	%16
2012	13	433	446	4	56	60	17	502	519	%22.7

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على بيانات الدين العام المنشورة من دائرة الدين العام على موقع وزارة المالية الإلكتروني www.pmof.ps و (سلطة النقد الفلسطينية ،2013: 41)

5-4 مؤشرات الدين العام:

تم شرح مؤشرات الدين العام في الفصل الثالث، وقد صنفت منظمة الانتوساي هذه المؤشرات إلى نوعين:

- مؤشرات ما بعد الحدوث، مثل المؤشرات التي تقيس خطر تدهور وضع الدين في سياق الظروف الحالية، والمؤشرات المالية التي تظهر سلوك الخصوم كمتغيرات السوق
- ومؤشرات ما قبل الحدوث، مثل تقيس قدرة الحكومة على مواجهة أحداث طارئة في المستقبل[1]

و قد تعرفنا على الوضع القائم للدين العام في فلسطين وتطور هذا الدين و مصادره و أعباءه، ويحاول الباحث استخدام أهم المؤشرات وأكثرها ملاءمة للحالة الفلسطينية، والتي يحكم بها عادة على الدين العام من حيث وصوله إلى مرحلة الخطر أم استقراره في مرحلة الأمان، ومدى تداعياته على الوضع المالي والاقتصادي، ومن ثم يمكن الحكم على مدى الرشد في إدارة الدين العام[2].

1- لم يتمكن الباحث حساب مؤشرات ما قبل الحدوث بسبب عدم امكانية الحصول على البيانات المطلوبة
2- لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات انظر: الانتوساي، مؤشرات الدين العام، مرجع سابق.

وسنعتمد هنا على عدد من المؤشرات من خلال دراسة العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات أعباء خدمة الدين، وأخيراً مؤشرات الاقتدار المالي العام.

1-5-4 نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ويعتبر من أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد، وتراوحت نسبة الدين العام الفلسطيني إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2012) بين 23.8-35.8% ، وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي عام 2010 إلى 25.2 %، لكنها ارتفعت إلى 33.3% عام 2011 حيث بلغ معدل نمو الدين هذا العام 17.5%، ويمثل الدين العام في نهاية العام 2012 نحو 35.8% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، إذ أن قانون الدين العام في السلطة الفلسطينية يحدد في مادته الخامسة سقفاً على الدين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي) ومن الواضح أن هذه النسب جميعها لم تتجاوز هذه النسبة، وسواء قيس ذلك نسبة للدين المحلي فقط أم للخارجي والداخلي معاً.

شكل رقم (4-10) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من العام 2000-2010

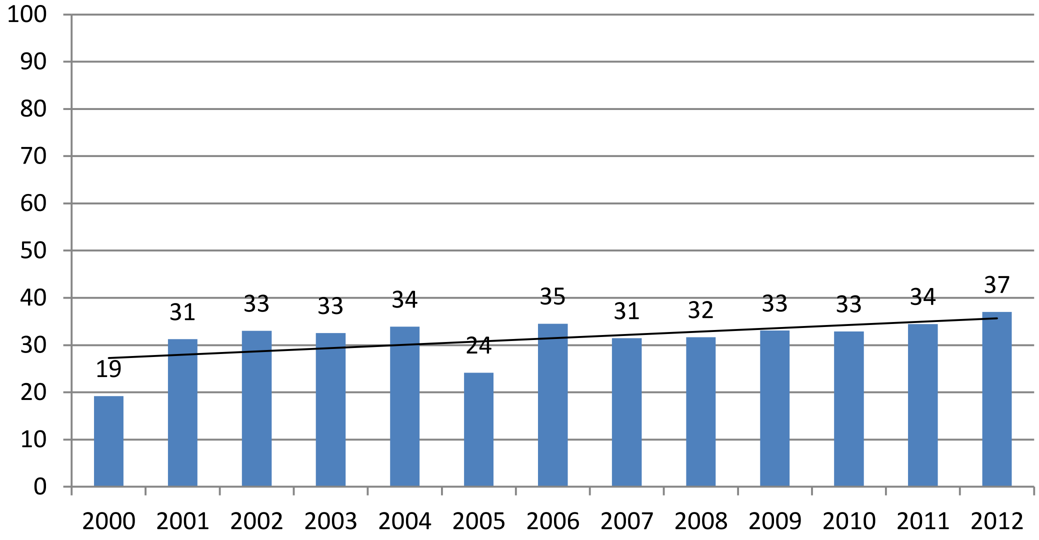

المصدر: حسبت معدلات النمو بناء على الإحصاءات الواردة في تقرير سلطة النقد السنوي 2013 وكذلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2012، رام الله، 2013.

1-تم حساب هذه النسبة بالعلاقة مع الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة بأرباع العام 2012 . تم اعتماد سعر الصرف 3.8 شيكل/ دولار

4-5-2 مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي:

يقيس هذا المؤشر مستوى الأمان الذي يتحدد بتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام. على الصعيد الفلسطيني وبناء على إحصاءات الجدول رقم (3) والخاص بمعدلات النمو للدين العام والناتج المحلي لفترة الدراسة.

أن معدل نمو الدين العام أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي في ست سنوات، بينما ينخفض في ست سنوات ، الواضح أن معدلات النمو في كل من المؤشرين متذبذبة و ليس مستقرة انعكاساً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عموماً

إن معدل نمو الدين العام 2012 وصل إلى 12.1 %، بينما كان معدل نمو الناتج المحلي 5.9% لنفس الفترة. بناء عليه، وتشير إلى زيادة معدل نمو الدين العام الفلسطيني عن معدل الناتج المحلي الحقيقي، وهذا يدل على خطورة الأمر وفقاً لهذا المؤشر، وقد يشير إلى سوء إدارة الدين العام, **إلا أنه كان معامل الارتباط بين الدين العام وإجمالي الناتج المحلي90% بحسب البيانات المتعلقة بالفترة من 2000-2012** وهي نسبة عالية جدا" تعبر عن تمويل النشاط الاقتصادي في البلد بالدين (ملحق رقم 4).

جدول رقم (4-4): معدلات نمو الدين العام والناتج المحلي (2001-2012) - (نسب مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الدين العام	49.7	-8.4	13.4	15	12.7	-6.8	4	7.8	12.2	8.7	17.5	12.1
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	-8.6	-13.3	14.9	12	8.6	-5.2	5.4	7.1	7.4	9.3	9.9	5.9

المصدر: حسبت معدلات النمو بناء على الإحصاءات الواردة في تقرير سلطة النقد السنوي 2013 وكذلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2012، رام الله، 2013.

4-5-3 مؤشرات أعباء الدين:

يتوفر معلومات عن أعباء الدين، كما أشرنا مسبقاً، لأعوام 2010، 2011،2012 ، وقد استعرضنا في بند سابق حجم الأقساط والفوائد، و قد استخدمنا في حينه مؤشر نسبة الأعباء إلى الإيرادات العامة والجارية والتي بلغت 10%، 11.2% على التوالي للإيرادات العامة، بينما تصل نسبة الأعباء إلى الإيرادات المحلية 16 % من حجمها الإجمالي، وفي هذا البند سنكمل بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بأعباء الدين. والمتعلقة بنسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية والتي تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل أعباء الدين العام وتتمحور هذه المؤشرات حول نسبة أعباء الدين والفوائد إلى النفقات العامة والجارية، والجدول رقم (4) يوضح هذه النسب.

جدول رقم (5-4): نسبة أعباء الدين العام إلى النفقات العامة والجارية – مليون دولار

السنة	النفقات العامة	نسبة أعباء الدين إلى النفقات العامة	نسبة الفوائد إلى النفقات العامة
2010	3259	%9	%0.70
2011	3489	%8.8	%0.75
2012	3616.4	%14.3	%1.6

المصدر: تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2010 ، مرجع سابق، ص 56

تشير بيانات الجدول أن 9% من النفقات العامة خلال العامين2010 و2011 تخصص لخدمة الدين العام وتصل إلى 14.3 % من النفقات العامة في العام 2012، بينما لا تتجاوز خدمة الفوائد 1% من النفقات العامة خلال العامين2010 و2011. وتصل خدمة الفوائد إلى 1.6 % من النفقات العامة في العام 2012، ورغم انخفاض النسبة قياساً ولكنه يترافق مع تزايد معدلات العجز المالي التي تعاني منها السلطة مثل انخفاض الدعم الخارجي مما يثير القلق

4-5-4 مؤشرات الاقتدار المالي:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أية أحداث طارئة في المستقبل، بمعنى آخر فإن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام وقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل. ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها:

1- مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات:

تعكس الأزمة المالية المستمرة للسلطة الفلسطينية نفسها في استمرار عجز الموازنة، وحيث إن السلطة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فإن الوزن النسبي للإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم زيادة وانخفاضاً. وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى استمرار العجز قبل المساعدات وبعدها ما عدا سنوات الفترة (2006-2008).

جدول رقم (6-4): تطور عجز الموازنة الفلسطيني (2000-2012) - مليون دولار

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العجز قبل المساعدات	729	1162	956	888	478	911	985	1261	1708	1827	1358	618	540
العجز بعد المساعدات	209	313	259	286	125	275	34+	61+	270+	425	81	11	80.4

المصدر: تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2013

إن استمرار العجز يشير إلى زيادة مستمرة للنفقات عن الإيرادات سواء في الحجم أو معدل النمو؛ أي أن قدرة الحكومة المالية من خلال موازنتها قد لا تتناسب مع متطلبات تمويل أعباء الدين مستقبلاً في ظل تزايد حجم العجز واستمرار تمويل ما تبقى منه بعد الدعم والمساعدات من البنوك المحلية. والأزمة المالية للسلطة أزمة هيكلية تعكس ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد الإيرادات الكافية واللازمة لتغطية النفقات [1]، إضافة إلى ما تسببه الإجراءات الإسرائيلية من إرباك مستمر من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي بالحصار وإغلاق المعابر والحواجز وغيرها من سياسات.

2- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام:

يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر[2]. وتشير جداول حجم الفائدة والأقساط المنشورة على موقع وزارة المالية إلى أن أسعار الفائدة وفي المتوسط (وهي تختلف حسب نوع العملة، شيكل، دولار، دينار) تقع بين 1-6% حسب مدة القروض وشروطه ونوع العملة. وبالاطلاع على الفوائد وأعباء الدين متاحة لهذين العامين، سنجد أن معدلات نمو الدين تصل إلى 8.7%، 17.5% للعامين على التوالي؛ أي أنها أعلى من أسعار الفائدة على الدين العام الفلسطيني وهذا يعكس وجود أزمة حقيقية خاصة فيما يتعلق بالدين الداخلي.

تشير مؤشرات الدين العام مجتمعة إلى أن الدين العام لم يصل بعد إلى مرحلة الخطر وفقاً للمعايير الدولية، ولكن بعض المؤشرات تؤكد الوصول لمرحلة الخطر. فإذا تعاملنا مع مشكلة الدين العام في سياق الأزمة المالية الجارية للسلطة واستمرار عجز موازنتها، ومحدودية قدرتها على زيادة

1- أنظر في الأزمة المالية للسلطة: مازن العجلة، الأزمة المالية وبرامج الإحلال: الطريق الصعب، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد2011،32.

2- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص5.

معدلات نمو الإيرادات المحلية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، لاشك أن وضع الدين العام لن يكون مريحاً، ومن الصعب التعامل معه، في ظل هذه التعقيدات ذات الصلة المباشرة بتطوره وحجمه، على أنه في المستوى الطبيعي وبعيداً على خطر التدهور.

6-4 الآثار الاقتصادية للدين العام الفلسطيني :

للدين العام آثاراً مهمة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، بحسب طبيعة هذا الدين وأوجه إنفاقه وحجم أعباءه.

ومن الممكن تحديد آثار الدين العام على الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لما يلي:

1- هناك عجزاً مستمراً في الموازنة الفلسطينية حتى بعد تمويله عن طريق المساعدات، واستخدم الدين المحلي لتمويل عجز الموازنة (سلطة النقد الفلسطينية، 2010 : 60)

2- تسبب أعباء خدمة الدين إلى زيادة في النفقات العامة، وبالتالي الإنفاق العام يتزايد سنة بعد أخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، فالدين المحلي يوجه بالكامل إلى إنفاق غير استثماري(سداد رواتب), مما يؤدي إلى ازدياد واستمرار عجز الموازنة.

3- ساهم الدين الخارجي بدور مهم في تطوير البنية التحتية، إذ إن حوالي 90% من حجم الدين الخارجي، تم توجيهه لتطوير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني. غير أن استحقاق السداد والذي بدأ خلال العقد السابق، جاء في سياق أزمة مالية للسلطة، مما عزز من زيادة عجز الموازنة خلال الفترة الحالية، وفي هذا إشارة إلى ثقل عبء الدين الخارجي قياساً على الأزمة الحالية وتداعياتها رغم دوره في تهيئة بنية تحتية ملائمة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية.

4- زيادة عرض النقود بسبب اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي، الأمر الذي يعزز من ارتفاع معدلات التضخم، تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الرقم القياسي للأسعار لعام 2011 بلغ 132.7% (سنة الأساس 2004)، وبناء على بيانات الجدول رقم (1) فإن هذه الفترة (2004-2011) شهدت معدلات نمو مرتفعة للدين العام إذ قفز من 1422 مليون عام 2004 إلى 2213 مليون عام 2011 ، رغم أن هناك عوامل أخرى بلا شك تؤثر في زيادة معدلات التضخم إلا أنه من الصعب إغفال دور تزايد حجم الديون خاصة المحلية.

5- الديون المحلية من الجهاز المصرفي بلغت 37% من حجم التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي وذلك خلال العام2012) وهي نسبة مرتفعة قياساً على الدول المجاورة والمشابهة،

وهذا بدوره قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية والتي يتأثر بها القطاع المصرفي. من الضروري توفير أكبر قدر ممكن لتعزيز قدرة القطاع الخاص على ممارسة دوره بالكامل في قيادة عملية التنمية حسب توجهات السلطة وخططها التنموية.

خاتمة الفصل:

تفتقر السلطة الفلسطينية إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية،، فتلجأ إلى الحصول على الموارد المالية من خلال المساعدات والمنح الخارجية وعند انغلاق المسار التفاوضي مع إسرائيل تنخفض هذه المساعدات، مما يزيد من عجز الموازنة، فتقوم الحكومة الفلسطينية بالاقتراض الخارجي والداخلي، ولكن هذه الموارد المالية الجديدة لم تتجه نحو المشاريع الانتاجية حتى تكون السلطة قادرة على خدمة ديونها ومن ثم تحقيق استدامة مالية في موازنتها، وتظهر مؤشرات الاستدامة المالية مجتمعة إلى أن الدين العام لم يصل بعد إلى مرحلة الخطر بحسب المعايير الدولية، ولكن بعض المؤشرات تؤكد الوصول لمرحلة الخطر, فالعجز المالي شبه الدائم في موازنة السلطة مع محدودية قدرتها على زيادة الإيرادات المحلية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي تجعل التعامل مع الدين على درجة عالية من الحساسية والحذر، لذا يجب مراجعة هذا الدين و أساليب إدارته و مصادر التمويل والبحث عن التمويل الاقل تكلفة.

الفصل الخامس

التحليل القياسي للعوامل المؤثرة في الاستدامة المالية

5-1 مقدمة

5-2 منهجية القياس والنماذج القياسية

5-2-1 صياغة النماذج القياسية وتعريف متغيراتها:

5-2-2 مصادر بيانات النموذج

5-2-3 معالجة بيانات النموذج القياسي

5-3 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة

5-3-1 التقدير القياسي للنموذج الأول

5-3-2 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

5-3-3 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS)

5-4 التقدير القياسي للنموذج الثاني

5-4-1 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

5-4-2 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج

5-4-3 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS)

5-6 التقدير القياسي للنموذج الثالث

5-1 مقدمة:

يسعى الباحث إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير (المتغيرات المستقلة) في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذو القرارات وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي.

ويستعرض الباحث في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية والمالية والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة وذلك باستخدام أساليب التحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لدراسة العوامل التي تساعد السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق الاستدامة.

حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد, وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية كاختبار السكون أو الاستقرار للسلاسل الزمنية والتعرف على خصائصها وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون, مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS-Ordinary Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

5-2 منهجية القياس والنماذج القياسية:

5-2-1 صياغة النماذج القياسية وتعريف متغيراتها:

لأغراض قياس حجم وسرعة استجابة أداء الرصيد الجاري في مقابل سياسات الإنفاق أو الإيراد، تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة والتي تساعد في تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) على النحو التالي:

$$cbd = f(\mathrm{tr}, \mathrm{ntr}, \mathrm{cr}, \mathrm{w}, \mathrm{nw}, \mathrm{i}, Dum)$$

أما لأغراض قياس حجم وسرعة استجابة أداء الرصيد الكلي بعد الأخذ بعين الاعتبار بند المنح والمساعدات الخارجية، فقد تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة والتي تساعد في تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) على النحو التالي:

$$ob = f(\mathrm{tr, ntr, cr, w, nw, i, aid, D}um)$$

حيث أن النماذج القياسية للدراسة تتكون من عدة متغيرات، ويمكن تعريف هذه المتغيرات حسب التعريفات الرسمية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية(سلطة النقد الفلسطينية، 2013: 24)

المتغيرات التابعة:

cbd : الرصيد الجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ob : الرصيد الكلي نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة:

tr : الإيرادات الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

$n\mathrm{tr}$: الإيرادات غير الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

cr : إيرادات المقاصة نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

w : نفقات الأجور والرواتب نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

nw : نفقات غير الأجور نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

i : نفقات صافي الإقراض نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

aid: المنح والمساعدات الخارجية: وهي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية بغرض تحقيق هدف سياسي أو تنموي أو اجتماعي أو اقتصادي, كما يشمل ذلك جميع أنواع المعونات(سماره، 2013: 97).

$\mathrm{D}um$: متغير وهمي يعبر عن الوضع السياسي.

5-2-2 مصادر بيانات النموذج:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني والبيانات المالية والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد

الفلسطينية، للفترة الزمنية من 1996 إلى 2013م، كما تم أخذ قيم جميع المتغيرات بالمليون دولار، ومن ثم إجراء المعالجات الإحصائية والقياسية اللازمة لها لتطبيق الدراسة.

3-2-5 معالجة بيانات النموذج القياسي:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النماذج القياسية وذلك للفترة الزمنية من 1996 إلى 2013 م وبذلك يكون عدد المشاهدات 18 مشاهدة بشكل سنوي، لذلك قام الباحث بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربيعية وذلك باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي القياسي (EViews7) وبطريقة (Quadratic-match average) وبذلك يصبح عدد المشاهدات 72 مشاهدة بشكل ربعي سنوي.

المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي وتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية و القياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

أ. **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):** تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع, ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع(عطية, 2005, ص256), كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلومات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، والتي تتمثل فيما يلي(Gujarati, 2004, p63-65):

- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

ب. **الصيغة الرياضية لنماذج الدراسة:** بعد مراجعة الباحث للنموذج القياسي المتبنى من قبل سلطة النقد الفلسطينية تبين أنها لجأت للنماذج التالية(سلطة النقد الفلسطينية، 2013: 24)

النموذج الأول:

$$cbd = \beta 0 + \beta 1\, tr + \beta 2\, ntr + \beta 3\, cr + \beta 4\, w + \beta 5\, nw + \beta 6\, i + \beta 7\, Dum + \varepsilon t$$

$\beta_1 > 0$, $\beta_2 > 0$, $\beta_3 > 0$, $\beta_4 < 0$, $\beta_5 < 0$, $\beta_6 < 0$, $\beta_7 < 0$

حيث أن:

β_0: الحد الثابت.

$\beta_6 \beta_1$, β_2 , β_3, β_4 , β_5 ,: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

β_7: تعبر عن تأثير المتغير الوهمي.

ε_t: الخطأ العشوائي.

أما بالنسبة للنموذج الثاني حيث أن بعض المتغيرات مأخوذة كنسب مئوية وبعضها مأخوذ كرقم, وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج الثاني المراد تقديره كما يلي:

$$ob = \beta 0 + \beta 1\, \mathrm{tr} + \beta 2\, ntr + \beta 3\, cr + \beta 4\, w + \beta 5\, nw + \beta 6\, i + \beta 7\, LN(aid) + \beta 8\, Dum + \varepsilon t$$

$\beta_1 > 0$, $\beta_2 > 0$, $\beta_3 > 0$, $\beta_4 < 0$, $\beta_5 < 0$, $\beta_6 < 0$, $\beta_7 > 0$, $\beta_8 < 0$

حيث أن:

β_0: الحد الثابت.

$\beta_7 \beta_6$, β_1 , β_2 , β_3, β_4 , β_5 ,: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

β_8: تعبر عن تأثير المتغير الوهمي.

ε_t: الخطأ العشوائي.

ت. اختبار السكون(الاستقرار): يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية(عطية, 2005, ص648):

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات و الطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron – PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

ث. **اختبار التكامل المشترك:** يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حده بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة. ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر(Trace) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة(عطية، 2005, ص670-673).

ج. **البرامج الإحصائية المستخدمة:** اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي(EViews7) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

3-5 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة:

نتناول هنا نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون و اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدرة.

حيث قام الباحث بإجراء تحليل قياسي بسيط لجميع متغيرات الدراسة مع المتغيرات التابعة كلاً على حده وكانت النتائج تشير لوجود مشاكل قياسية في هذه النماذج وبعد علاجها تبين أن معامل التحديد المعدل ($Adj.\ R^2$) في أحسن الأحوال لا يتجاوز 12% للنماذج القياسية البسيطة كلاً

على حده ويعتبر تأثير كل متغير مستقل على المتغيرات التابعة كلاً على حده ضعيف، لذلك لجأ الباحث لاعتماد النماذج القياسية المتعددة حيث أنه كلما زاد عدد المتغيرات الدالة إحصائياً وذات التأثير المعنوي في المتغير التابع فإن ذلك يؤدي لزيادة قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj.\ R^2$)، مما يجعل التفسير أكثر وضوحاً ودقة في مثل هذه الحالات.

5-3-1 التقدير القياسي للنموذج الأول:

أ. **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك يوضح الملحق رقم (1). يتضح من خلال الملحق رقم (1) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) و تم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة؛ بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي (1) I، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

ب. **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من الشرط الأول وهو سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، و التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test (*T trace*) و اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (T max)، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة. ويتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية H_0: r = 0 وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

- الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

يتضح من الملحق رقم(2) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند المستوى الثالث وما بعده؛ لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية, وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك $(r + 1)$, وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ت. **نتائج تقدير النموذج القياسي:** بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الأول، يقوم الباحث بتقدير النموذج القياسي حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك للحصول على معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، حيث تبين أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية؛ انظر الملحق رقم (3). كما أشارت نتائج التقدير الأولي للنموذج القياسي إلى أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار $(DW = 0.80)$ وهذه القيمة أقل من الحد الأدنى للقيمة الجدولية لاختبار (DW) عند مستوى دلالة 5% حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي $(d_L = 1.43, d_u = 1.80)$، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة و السليمة. وقبل علاج مشكلة الارتباط الذاتي لا بد من معرفة درجة الارتباط الذاتي حيث يتم استخدام اختبار (Partial correlation) واختبار (LM)لهذا الغرض؛ وبالنظر في الملحق رقم (4) يتضح أن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

لذلك لجأ الباحث لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي[1] في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي AR(1) , حيث بلغت قيمة اختبار (DW =2.1) وتظهر هذه القيمة أن قيمة

1- لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized least squares) على النحو التالي:

$$(cbd_t - \rho*cbd_{t-1}) = \beta_0\,(1- \rho) + \beta_1\,(tr_t - \rho*tr_{t-1}) + \beta_2\,(ntr_t - \rho*ntr_{t-1}) + \beta_3\,(cr_t - \rho*cr_{t-1}) + \beta_4\,(w_t - \rho*w_{t-1}) + \beta_5\,(nw_t-\rho*nw_{t-1}) + \beta_6\,(i_t-\rho*i_{t-1}).$$

حيث أن: ρ : معامل AR(1) .

الاختبار تحسنت بشكل كبير و ارتفعت عن الحد الأعلى لقيمة اختبار (DW) الجدولية، وهذا بدوره مؤشر على خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج انظر الملحق رقم (5)، كما تم تقدير النموذج القياسي الأول بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي؛ انظر الملحق رقم (6), وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من صلاحية النموذج المقدر والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى التي سوف يتم توضيحها لاحقاً، تم إدخال المتغير الوهمي للنموذج القياسي و الذي تبين أنه غير دال إحصائياً لذلك تم حذفه؛ انظر الملحق رقم (7)، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (1-5): نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: cbd				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000353	0.000851	-0.414195	0.6801
tr	1.63	0.43	3.76	0.0004
ntr	0.82	0.18	4.45	0.0000
cr	0.95	0.07	13.31	0.0000
w	-1.26	0.12	-10.45	0.0000
nw	-1.18	0.24	-4.92	0.0000
i	-0.06	0.02	-2.32	0.0233
R^2=0.75,	Adj. R^2 =0.72 ,	DW=2.1 ,	F =31.8 ,	Prob.=0.000

$$Cbd = -0{,}000353 + 1.63\ tr + 0.82\ ntr + 0.95\ cr - 1.26\ w - 1.18\ nw - 0.06\ i$$

5-3-2 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

معامل التحديد المعدل: نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj.\ R^2 = 0.72$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر

ما نسبته 72% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية وهي 28% فترجع إلى عوامل أخرى.

اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن قيمة الاختبار بلغت (F =31.8) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه في التنبؤ.

اختبار T: نلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً.

5-3-3 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS):

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة يشترط ذلك إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J =102.2) باحتمال بلغ (P- Value = 0.000) انظر ملحق رقم (8)؛ ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي, وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (72) مما يقلل من هذه النتيجة بناءً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، و بالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (T-statistic = -1.38E-16) و أن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) و تشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، انظر الملحق رقم (9).

اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):

تم استخدام اختبار (ARCH) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (N*R-squared=1.43) باحتمال (P-value = 0.2317) وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ, انظر الملحق رقم (10).

اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الحكم على ذلك من خلال قيمة اختبار (DW) التي تم توضيحها سابقاً حيث أشارت إلى عدم وجود المشكلة، وذلك لأن قيمة اختبار (DW =2.1) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة اختبار (DW) الجدولية (d_u = 1.80)، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد):

وللتحقق من عدم وجود مشكلة بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير $\left(VIF = \frac{1}{1-\mathrm{R2}}\right)$ حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي قيمتها أكبر من 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة(Studenmund, without date, P257–258). وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2–5): نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF
Tr	1.32
Ntr	1.82
Cr	4.23
W	3.17
Nw	1.82
I	1.06
Tr	1.32

تشير النتائج في الجدول رقم (2–5) إلى أن قيمة (VIF < 5) وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي المشترك مما يدل على جودة النموذج المقدر.

التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية:

تم استخدام الرسم البياني لتوضيح أن العلاقة خطية بين المتغير التابع (cbd) و المتغيرات المستقلة (tr, ntr, cr ,w ,nw ,i ,tr)، انظر الملحق رقم (11).

التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%، انظر الملحق رقم (12).

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

4-3-5اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي للنموذج المقدر:

لأغراض قياس حجم وسرعة استجابة أداء الرصيد الجاري في مقابل سياسات الإنفاق أو الإيراد، تم تقدير قيم معاملات خط الانحدار لمكونات كل من الإيرادات المحلية والنفقات الجارية، حيث كانت النتائج كما يلي:

أ. بلغ معامل خط انحدار الإيرادات الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي (1.63) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة الإيرادات الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة العجز الجاري بنسبة 1.63% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض العجز الجاري, وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية والعجز الجاري).

ب. بلغ معامل خط انحدار الإيرادات غير الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.82) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة الإيرادات غير الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لانخفاض العجز الجاري بنسبة 0.82% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين زيادة الإيرادات غير الضريبية وتخفيض العجز الجاري, وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية والعجز الجاري).

ت. بلغ معامل خط انحدار إيرادات المقاصة نسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.95) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة إيرادات المقاصة نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لانخفاض العجز الجاري بنسبة 0.95% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين زيادة إيرادات المقاصة وتخفيض العجز الجاري, وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين إيرادات المقاصة والعجز الجاري).

ث. بلغ معامل خط انحدار نفقات الأجور والرواتب نسبة للناتج المحلي الإجمالي (1.26−) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة نفقات الأجور والرواتب نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة العجز الجاري بنسبة 1.26% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين زيادة نفقات الأجور والرواتب وزيادة العجز الجاري، وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة طردية بين نفقات الأجور والرواتب والعجز الجاري).

ج. بلغ معامل خط انحدار نفقات غير الأجور نسبة للناتج المحلي الإجمالي (1.18−) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة نفقات غير الأجور نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة العجز الجاري بنسبة 1.18% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين زيادة نفقات غير الأجور وزيادة العجز الجاري, وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة طردية بين نفقات غير الأجور والعجز الجاري).

ح. بلغ معامل خط انحدار نفقات صافي الإقراض نسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.06−) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة نفقات صافي الإقراض نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة العجز الجاري بنسبة 0.06% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين زيادة نفقات صافي الإقراض وزيادة العجز الجاري, وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة طردية بين نفقات صافي الإقراض والعجز الجاري).

5-4 التقدير القياسي للنموذج الثاني:

أ. **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** يوضح الملحق رقم (11) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات النموذج الثاني باستخدام اختبار(Philips Perron– PP). حيث يتضح أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لمعظم متغيرات النموذج الثاني تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة؛ بمعنى أخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي (1) I، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

ب. **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من الشرط الأول وهو سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات. ويتضح من الملحق رقم(14) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند المستوى الثالث وما بعده؛ لذلك فإننا لا نستطيع رفض الفرضية البديلة, وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك (r + 1), وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ت. **نتائج تقدير النموذج القياسي:** بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك للحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع, حيث تبين أن بعض المتغيرات غير معنوية لذلك تم حذفها من النموذج وإجراء العديد من المحاولات للخروج بأفضل نموذج قياسي؛ انظر الملحق رقم (15)، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3-5): نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني

Dependent Variable: ob				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000244	0.001532	-0.159394	0.8739
Ntr	0.68	0.33	2.05	0.0438
Cr	0.44	0.14	2.99	0.0039
W	-0.51	0.21	-2.36	0.0212
Nw	-2.81	0.57	-4.88	0.0000
LN(aid)	0.06	0.02	2.40	0.0191
R^2=0.43, Adj. R^2 =0.39 , DW=2.1 , F =9.8 , Prob.=0.000				

$$ob = -0.000244 + 0.68ntr + 0.44cr - 0.51\ w - 2.81nw + 0.06\ LN(aid)$$

5-4-1 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

5-4-2 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

معامل التحديد المعدل: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. R^2 = 0.39) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 39% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية وهي 61% فترجع إلى عوامل أخرى.

اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن قيمة الاختبار بلغت (F =9.8) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه، بمعنى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على المتغير التابع.

اختبار T: نلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%.

3-4-5التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS):

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة يشترط ذلك إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير, وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة والتي تم شرحها سابقاً؛ انظر الملاحق رقم (19) رقم(18) ورقم (20) ورقم (21) ورقم (22).

<u>التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية:</u>

تم استخدام الرسم البياني لتوضيح أن العلاقة خطية بين المتغير التابع (ob) والمتغيرات المستقلة ((ntr, cr ,w ,nw ,LN(aid)), انظر الملحق رقم (23).

التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%، انظر الملحق رقم (24).

اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي للنموذج المقدر:

لأغراض قياس حجم وسرعة استجابة أداء الرصيد الكلي في مقابل سياسات الإنفاق أو الإيراد، تم تقدير قيم المعاملات لمكونات كل من الإيرادات المحلية والنفقات الجارية، حيث كانت النتائج كما يلي:

أ. بلغ معامل خط انحدار الإيرادات غير الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.68) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة الإيرادات غير الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لانخفاض العجز الكلي بنسبة 0.68% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين زيادة الإيرادات غير الضريبية وتخفيض العجز الكلي، وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين الإيرادات غير الضريبية والعجز الكلي).

ب. بلغ معامل خط انحدار إيرادات المقاصة نسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.44) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة إيرادات المقاصة نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف

يؤدي لانخفاض العجز الكلي بنسبة 0.44% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين زيادة إيرادات المقاصة وتخفيض العجز الكلي, وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين إيرادات المقاصة والعجز الكلي).

ت. بلغ معامل خط انحدار نفقات الأجور والرواتب نسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.51−) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة نفقات الأجور والرواتب نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة العجز الجاري بنسبة 0.51% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين زيادة نفقات الأجور و الرواتب وزيادة العجز الكلي، وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة طردية بين نفقات الأجور والرواتب والعجز الكلي).

ث. بلغ معامل خط انحدار نفقات غير الأجور نسبة للناتج المحلي الإجمالي (2.81−) وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة نفقات غير الأجور نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة العجز الكلي بنسبة 2.81% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين زيادة نفقات غير الأجور وزيادة العجز الكلي, وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة طردية بين نفقات غير الأجور والعجز الكلي).

ج. بلغ معامل خط انحدار المنح والمساعدات الخارجية (0.06) وهذا يعني أنه كلما زادت المنح والمساعدات الخارجية بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لانخفاض العجز الكلي بنسبة 0.06% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين زيادة المنح والمساعدات الخارجية وتخفيض العجز الكلي، وبذلك تثبت صحة الفرضية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين المنح والمساعدات والعجز الكلي). وهذا بدوره مؤشر مهم على استمرار حاجة الموازنة الفلسطينية لتدفق المنح والمساعدات.

أما بالنسبة المتغير الوهمي: بعد التأكد من جودة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية تم إدخال المتغير الوهمي الأوضاع السياسية للنموذج القياسي المتعدد؛ انظر ملحق رقم (16)، وكان

غير دال إحصائياً, ويمكن تفسير ذلك بأن تواصل تدفق المنح والمساعدات الخارجية كان يعمل على التخفيف من حده سيادة الأوضاع السياسية غير المستقرة.

5-6 التقدير القياسي للنموذج الثالث:

حاول الباحث ادخال المزيد من المتغيرات المؤثرة كمتغير ومعدل سعر الفائدة الحقيقي و الرصيد الكلي للاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري، و بعد إجراء التحليل القياسي لها تبين أن كلا من معدل الفائدة ورصيد الاستثمار الكلي غير معنوي سواءً في حالة الرصيد الجاري أو الرصيد الكلي، أما متغير معدل النمو الاقتصادي فتبين أنه غير معنوي في حالة الرصيد الجاري بينما كان معنوي في حالة الرصيد الكلي لكن معامل التحديد المعدل($Adj.\ R^2$) لم يتجاوز 7% وهذا يدل على ضعف تأثير النمو الاقتصادي على الرصيد الكلي، لذلك تم استبعاد هذه المتغيرات مع العلم انه تم عمل نموذج انحدار خطي بسيط لكل متغير مستقل مع كل متغير تابع ثم متعدد مع كل متغير تابع ومن الطبيعي أن تظهر النتائج بوجود علاقة غير معنوية إحصائيا" للمتغيرات السالفة الذكر في هذا النموذج و يعزى ذلك إلى أنه لا يوجد روابط بين الأنشطة الاقتصادية والموازنة العامة للسلطة ,أي ليست الموازنة انعكاسا" للأنشطة الاقتصادية على خلاف الوضع في الدول الأخرى بسبب عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية بالإضافة إلى تضخم الجهاز الوظيفي والعلاوات المالية غير المبررة ناهيك عن الخلل الهيكلي للاقتصاد بشكل عام، فمن المفترض أن معدل النمو أن يكون له أثر على العجز المالي إلا أن معظم النمو المتحقق هو نمو غير سليم نابع من أنشطه استهلاكية وليست إنتاجية و إن كانت إنتاجية فهناك ضعف في الجباية والوعاء الضريبي, وعن أسعار الفائدة فهي معطاه وتتحدد بفعل متغيرات خارجية (التضخم مستورد) **أما بالنسبة لمتغير رصيد الميزان التجاري** فقد تبين أنه غير معنوي في حالة الرصيد الجاري بينما كان معنوي في حالة الرصيد الكلي, فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-5): نتائج تقدير النموذج القياسي لرصيد الميزان التجاري(K)

Dependent Variable: ob				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001462	0.001645	0.888405	0.3775
K	0.000411	8.28E-05	4.966046	0.0000
R^2=0.26, Adj. R^2 =0.25 , DW=2.1 , F =24.6, Prob.=0.000				

وقد تم التحقق من جودة النموذج الإحصائية والقياسية؛ انظر الملحق رقم (25) والتي تم شرحها سابقاً ولا داعي لشرحها مرة أخرى.

بلغ معامل خط انحدار رصيد الميزان التجاري (0.000411) وهذا يعني أنه كلما زاد العجز في الميزان التجاري بنسبة 100% فإن ذلك سوف يؤدي لانخفاض العجز الكلي بنسبة 0.0411% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ويتضح من هذه النتيجة أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري وزيادة العجز الكلي, بسبب زيادة الواردات والتي لها دورا "في زيادة إيرادات المقاصة و من ثم خفض العجز الكلي ,أما الجاري فعدم دلالة رصيد الميزان إحصائيا" يعود لضخامة فاتورة الرواتب

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 مقدمة

6-2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي للاستدامة المالية

6-3 النتائج المتعلقة بالدارسة الإحصائية القياسية

6-4 توصيات متعلقة بالنفقات

6-5 التوصيات متعلقة بالإيرادات

6-1 مقدمه:

تناولت الدراسة بالتحليل الوصفي والقياس العوامل التي تساعد السلطة الفلسطينية على تحقيق الاستدامة المالية ممثلة ببنود الموازنة العامة، الدين العام واخيرا إجمالي الناتج المحلى كما قدمت الدراسة تحليلا احصائيا قياسيا لمعرفة مدى قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق الاستدامة المالية، و لقد توصلت الدراسة الى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مؤكدة من التحليل القياسي، نورد تلك النتائج على النحو التالي:

2- 6 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي:

1- تذبذب معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي في الأراضي الفلسطينية منذ الفترة (1996-2012) متأثرة بالتقلبات السياسية باعتبارها الأكثر تأثيراً، و وجود معامل ارتباط بينه وبين الدين العام بنسبة 90% وهي نسبة عالية جدا" تدلل على أن النشاط الاقتصادي الحاصل في الدولة قائم من خلال الدين.

2- بلغت نسبة الاستثمار الكلي (28.7 %) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996-2012) وبشكل عام يعود انخفاض الاستثمار الكلي نتيجة عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات والمساعدات بشكل دوري، والضغوط المالية التي تواجهها موازنة السلطة الفلسطينية, والأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة.

3- نسبة العجز في الميزان التجاري بلغت (-50.95%)من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2012).

4- استمر حجم النفقات العامة في تزايد مستمر في ظل الظروف السائدة حيث شكلت النفقات الجارية بالمتوسط 80% من حجم النفقات العامة خلال سنوات الدراسة واحتل بند الرواتب والأجور أكثر من نصف النفقات الجارية نسبة بلغت 57.5%للعام 2012,بينما شكلت النفقات الجارية غير الأجور بنسبة 42% من النفقات الجارية

5- استحوذ متوسط إيرادات المقاصة على أكثر من 64% من متوسط صافى الإيرادات وساهمت في تمويل نحو 42% من متوسط النفقات الجارية في الفترة (2000-2010)

6- في حين إن إيرادات الضريبة محلية الجباية شكلت 21%بالمتوسط من صافى الإيرادات المحلية وساهمت في تمويل 4%من النفقات الجارية، بينما شكلت الإيرادات غير

الضريبية17% بالمتوسط من صافى الإيرادات المحلية وساهمت في تمويل 11%من النفقات الجارية(2000 –2012).

7- بلغ متوسط حجم المنح والمساعدات الخارجية 47%من متوسط الإيرادات العامة، خصص 75% بالمتوسط منها لدعم الموازنة و25%لتمويل النفقات التطويرية

8- شهدت الفترة (2000-2012) تطورات مهمة في حجم الدين إذ ازداد حجم الدين من 795مليون دولار إلى 2482.5مليون دولار عام 2012 وبنسبة قدرها 212% بمتوسط زيادة سنوي 18%تقريبا, وكان للدين الخارجي القيمة الأكبر من حجم الدين أي بمعدل ثلثي الدين هو دين خارجي و مؤسسات دولية واقليمية أما الدين الداخلي يعتبر الأكثر عبئا بسبب ضعفه وشروطه, حيث يتم الحصول عليه من البنوك المحلية ولفترات قصيرة (من شهر الى 6 شهور), وتصل نسبة أعبائه من نسبة الدين العام إلى42%من العبء الكلى.

9- تشير مؤشرات الدين العام مجتمعة إلى أن الدين العام لم يصل بعد إلى مرحلة الخطر وفقا للمعايير الدولية، ولكن بعض المؤشرات تؤكد الوصول لمرحلة الخطر(خصوصاً اذا تعاملنا مع مشكلة الدين العام في سياق الأزمة المالية الجارية للسلطة الفلسطينية واستمرار عجز موازنتها ومحدودية مواردها المحلية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي)

10- لقد قامت الحكومة الفلسطينية خلال السنوات الماضية باتخاذ مجموعة من الخطوات الرامية لتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية و زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل إنفاقها الجاري مع الأخذ بعين الاعتبار أن توجه الحكومة لرفع إيراداتها المحلية لم يوازى بخطوات مماثلة على صعيد ضبط الإنفاق الجاري. كانت محصلتها أن تجاوزت تغطية الجباية المحلية ثلثي الإنفاق الجاري بعد أن كانت مناصفة" مع بند المنح في العام 2008 ، بموازاة تراجع عجز الرصيد الجاري كنسبة لإجمالي الناتج المحلي إلى ثلث ما كان عليه العام 2008. وهذا يشير بشكل واضح إلى أن الحكومة الفلسطينية تسير فعلا في مسار تصحيحي غير أنها ما زالت تعاني من محدودية التمويل في تغطية التزاماتها وما زالت تعاني من استمرار العجز في رصيدها الكلي بعد المنح وبالتالي استمرار الحاجة للاستدانة من القطاع المصرفي ناهيك عن تراكم المتأخرات.

6-3 النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية

- بينت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للمعادلة الخاصة بالرصيد الجاري والمعادلة الخاصة بالرصيد الكلى أن هناك خمس منبهات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية على الأكثر عند مستوى معنوية 5% مما يعنى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل تسلك سلوكاً مشابهاً.

- تبين من خلال نتائج تقدير النموذج القياسي الأول أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة فيه ذات دلالة احصائية أما في النموذج الثاني تم حذف بعض المتغيرات المستقلة غير معنوية احصائيا و هي الإيرادات الضريبية وصافى الاقراض.

6-3-1 على صعيد أداء الرصيد الجاري (النموذج الاول)

وباستخدام منهج الاقتصاد القياسي لتقدير قيم معامل خط الانحدار لمكونات كل من الإيرادات المحلية والنفقات الجارية على مستوى الرصيد الجاري فقد أظهرت النتائج وفقا لبيانات الموازنة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) أن أكثر المتغيرات المستقلة في جانب الإنفاق له تأثير على أداء الرصيد الجاري هو عامل الأجور والرواتب ,حيث بلغ معامل خط انحدار الرواتب والأجور (-1.26)، وهذا يعنى أنه كلما زادت نسبة نفقات الأجور والرواتب بنسبة 1% فان ذلك سوف يؤدى لزيادة العجز الجاري بنسبة 1.26% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى (أي وجود علاقة طردية), ثم يليه نفقات غير الأجور (1.18-) في حين بلغ معامل خط انحدار نفقات صافى الاقراض (0.06-).

و في جانب الإيراد كان أكثر العوامل تأثيرا على أداء الرصيد الجاري هو عامل الإيرادات الضريبية ,حيث بلغ معامل خط انحدار الإيرادات الضريبية (1.63)، وهذا يعنى أنه كلما زادت نسبة الإيرادات الضريبية بنسبة 1% فان ذلك سوف يؤدى لانخفاض العجز الجاري بنسبة 1.63% مع ثبات المتغيرات الأخرى (علاقة عكسية)، أما إيرادات المقاصة فكان تأثيرها (0.95)، بينما بلغ معامل خط انحدار الإيرادات غير الضريبة (0.87)

واخيراً المتغير الوهمي في هذا النموذج والمعبر عنه بالأوضاع السياسية غير مستقلة كان غير معنوي.

6-3-2 على صعيد أداء الرصيد الكلى (النموذج الثاني)

فتشير النتائج وفقا لبيانات الموازنة لنفس الفترة أن أكثر العوامل تأثيرا على أداء الرصيد الكلى في جانب النفقات هو عامل نفقات غير الأجور، حيث بلغ معامل خط انحدار نفقات غير الأجور(2.81-)، وهذا يعنى أنه كلما زاد نسبة نفقات غير الأجور 1% فان ذلك يؤدى لزيادة العجز بنسبة 2.81%، مع ثبات المتغيرات المستقلة الاخرى (أي وجود علاقة طردية) ,ثم تبعه عامل نفقات الأجور بنسبة تأثير (0.5-)

أما عن عوامل جانب الإيرادات و التي كان أكثر عامل له تأثير على أداء الرصيد الكلى هو عامل الإيرادات غير الضريبية ,حيث بلغ معامل خط انحدارها (0.68), وهذا يعنى أنه كلما زاد نسبة الإيرادات بنسبة 1% فان ذلك سوف يؤدى إلى انخفاض العجز الكلى بنسبة 0.68% مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى (أي وجود علاقة عكسية)، ثم تلاه إيرادات المقاصة بمعامل خط انحدار بلغ نسبة (0.44)

- و أخيراً بلغ معامل خط انحدار المنح والمساعدات الخارجية (0.06) (علاقة عكسية) و هذا بدوره مؤشر على استمرار حاجة الموازنة الفلسطينية لتدفق المنح والمساعدات الخارجية.

أما عن مدى تأثير مكونات كل من سياسات الإيراد والإنفاق على أداء الرصيد الكلى مع الأخذ بعين الاعتبار بند المنح والمساعدات الخارجية فقد جاءت النتائج بأن سياسات تخفيض النفقات عموما ستعمل على تخفيض العجز الكلى بنسبة أكبر من سياسات رفع الإيراد حيث أشارت النتائج إلى أن رفع الإيراد بنسبة 1% من شأنه تخفيض عجز الموازنة الكلى بنحو (0.47) وترتفع هذه النسبة إلى (0.81-) في حال قيام الحكومة باتخاذ سياسات من شأنها الحد من النفقات بنسبة 1%.

وأخيرا" حاول الباحث ادخال المزيد من المتغيرات المؤثرة كمتغير معدل سعر الفائدة الحقيقي و الرصيد الكلي للاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري، وبعد إجراء التحليل القياسي لها تبين أن كلا من معدل الفائدة و رصيد الاستثمار الكلي غير معنوي سواءً في حالة الرصيد الجاري أو الرصيد الكلي, أما متغير معدل النمو الاقتصادي فتبين أنه غير معنوي في حالة الرصيد الجاري بينما كان معنوي في حالة الرصيد الكلي لكن معامل التحديد المعدل(Aj. R2)لم يتجاوز 7% وهذا يدل على ضعف تأثير النمو الاقتصادي على الرصيد الكلي، لذلك تم

استبعاد هذه المتغيرات مع العلم أنه تم عمل نموذج انحدار خطي بسيط لكل متغير مستقل مع كل متغير تابع ثم متعدد مع كل متغير تابع .

أما بالنسبة لمتغير رصيد الميزان التجاري فقد تبين أنه غير معنوي في حالة الرصيد الجاري بينما كان معنوي في حالة الرصيد الكلي، حيث بلغ معامل خط انحدار رصيد الميزان التجاري (0.000411) وهذا يعني أنه كلما زاد العجز في الميزان التجاري بنسبة 100% فإن ذلك سوف يؤدي لانخفاض العجز الكلي بنسبة 0.0411% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ويتضح من هذه النتيجة أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري و زيادة العجز الكلي.

التوصيات

6-4 توصيات متعلقة بجانب النفقات

1- يتعين على الحكومة الفلسطينية قدر الإمكان وعلى الرغم من صعوبة خفض الأجور الحكومية أن تقوم بضبط فاتورة الرواتب من خلال مجموعة من الإجراءات التي من شأنها وقف التوظيفات الجديدة باستثناء التوظيفات الضرورية وصولاً إلى القضاء على ظاهرتي الموظف الوهمي والبطالة المقنعة واللجوء لتعبئة الشواغر التوظيفية التي تخلو بسبب التقاعد من خلال برامج إعادة الهيكلية الوظيفة (تدوير الموظفين) بالإضافة إلى تشديد الضوابط والترقيات وإنهاء فلسفة كون الحكومة المشغل الرئيسي في الاقتصاد الفلسطيني

2- النفقات الجارية غير الأجور تحديدا" النفقات التشغيلية لابد للحكومة من ترشيدها والحد من انفاقها مع الأخذ بعين الاعتبار جودة الخدمات المقدمة للمواطن بالأخص في قطاعي الصحة والتعليم

3- تخفيض التكلفة الأمنية وإعادة النظر في حاجة المجتمع الفلسطيني لهذا الكم من الأجهزة الأمنية.

6-5 توصيات المتعلقة بجانب الإيرادات

1- يتوجب على الحكومة الفلسطينية العمل على تحسين إيراداتها المحلية و التركيز على بند المقاصة خاصة لما له من دور وأهمية كبيرة في تغطية الإنفاق الجاري، وذلك بالعمل على الحد من التسريبات الضريبة في هذا البند من خلال انشاء قاعدة بيانات مشتركة تفعل الرقابة على حركة السلع مع اسرائيل و أيضاً عبر المعابر الاسرائيلية مع الخارج.

2- العمل على تحسين كفاءة تحصيل الدوائر الضريبية مع تجنب إحداث زيادات مباشرة في الضريبة وأن تكون الزيادات بالتدريج وليس مرة واحدة، أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فهي عبارة عن رسوم لا تتأثر بالأنشطة الاقتصادية.

3- القيام ببرامج توعوية للمواطنين لإبراز دورهم الهام في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الالتزام بدفع الضرائب وتوضيح المسئولية القانونية بحق المتهربين.

4- السعي الجاد في البحث عن الدعم والمساعدات الخارجية عربياً ودولياً لتمويل النفقات الاستثمارية و التطويرية من أجل بناء بنية تحتية قوية و مستقرة قادرة على توليد الإيرادات المحلية في المستقبل القريب تحل محل الدعم الخارجي تدريجياً.

5-يجب مراجعة الدين العام و أساليب إدارته ومصادر التمويل والبحث عن التمويل الأقل تكلفة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- خلف، فليح حسين (2007)، الاقتصاد الكلي ،ط1، جدارا للكتاب العالمي ، عمان، الأردن
- عبد الحميد ، عبد المطلب (1998) السياسات الاقتصادية ، تحليل جزئي وكلي ، مطبعة العمرانية ، القاهرة مصر.
- عبد الرحمن ،اسماعيل ،عريقات ،حربي(1999) : مفاهيم أساسية في الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ص145
- عطية، عبدالقادر، (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق, الدار الجامعية, الاسكندرية.
- عفر ، عبد المنعم (1987) السياسات الاقتصادية و الشريعة في الاسلام ، الاتحاد العالمي للبنوك الاسلامية .
- قطب، ابراهيم، محمد(1994) الموازنة العامة للدولة، ج1 ، الهيئة العامة للكتب المصرية للكتاب ، طبعة الرابعة
- لحاج ، طارق (1999) المالية العامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان –الاردن
- للبرفسور Alain .H. Hansen
- الوادي، محمد حسين، عزام، زكريا أحمد(2000) المالية العامة و النظام المالي في الأسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن

دوريات:

- (النجار، صحيفة القدس،2007)
- الربيعي، فلاح خلف(2008) التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف الموازنات العامة في العراق، مجلة الحوار المتمدن 20008/6/10-2308.
- عبد الهادي، سامر علي (2013) الاثار الاقتصادية للمديونية – حالة الأردن 1990-2010) ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل جامعة الزرقاء –الاردن
- لقاء مع الدكتور سيف الدين عودة (الثلاثاء, مارس ,2014,الساعة 12)
- مازن العجلة، الأزمة المالية وبرامج الإحلال: الطريق الصعب، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 32، 2011.
- المعهد العربي للتخطيط، (2004) إدارة الديون الخارجية إعداد بلقاسم العباس ، مجلة جسر التنمية العدد الثلاثون 2004
- المهايني، محمد (2010) الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16- العدد الأول -2000
- الورقة المرجعية لجلسة مائدة مستديرة لنقاش الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تموز 2011.
- الورقة المرجعية لجلسة مائدة مستديرة لنقاش موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ,2012.

رسائل الماجستير:

- أبو القمصان، (خالد 2005) دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، مايو 2005 م – غزة – فلسطين.
- ابو زعيتر, أحمد خميس عبد العزيز(2012) دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية, رسالة ماجستير في الاقتصاد في جامعة الازهر
- أبومدللة ، سمير ، العجلة،، مازن (2013) تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000–2011) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العددالأول، ص263– ص292 يناير 2013.
- حرب، جهاد(2004) الإصلاح المالي في السلطة الفلسطينية ،المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية، رام الله فلسطين .
- حمدان، بدر شحدة سعيد (2012) تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني, رسالة ماجستير في الاقتصاد في جامعة الازهر
- خليل، سامي(1994) نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، ط1 ،القاهرة ، مصر.
- الساعاتي، عبدالرحيم عبدالحميد(1996)، الدين العام والقراض العام وأثرهما على الرفاه ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي ، م8 ، ص 3–22 (1416هـ/1996م)
- السطلي، هشام مصباح (2013) السياسات الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،كلية الادارة والاقتصاد، الدنمارك.

- سلوم، حسن عبد الكريم، درويش، حيدر محمد(2009) الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ – دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005-2007-الجامعة المستنصرية-بغداد
- سليمان ،عمرو محمد محمود(2010) إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية
- السيوفي ، قحطان،(2008) السياسة المالية في سورية أدواتها – ودورها الاقتصادي ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق سوريا
- شريف ، عمر(2011) السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية و الاستقرار في إطار النظام الإسلامي ، جامعة باتنة ، الجزائر.
- شعبان، عبد الحميد (2012) فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني ، ورقة عمل في مؤتمر تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، رام الله ، فلسطين .
- الشمراني، غادة شهير(2010) متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة شفافية الموازنة-إصلاح النظام المحاسبي – الإصلاح الاقتصادي-الإصلاح الاداري –جامعة الملك سعود
- الصوراني، غازي (2004) الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية نقدية ومهمات مستقبلية، غزة – فلسطين
- عمر، محمد عبد الحليم (2003) الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر، مقدم إلى ندوة: « إدارة الدين العام »27 شوال 1424هـ – 21 ديسمبر 2003م
- الفرا، مرام تيسير مصطفى ،2012، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية في الجامعة الاسلامية بغزة.

- مسعود، درواسي(2006) السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر رسالة دكتوراة ، جامعة الجزائر، 2006
- مقداد محمد، الكحلوت خالد(2009) واقع الايرادات و النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الاسرائيلية، مجلة الجامعة الاسلامية، العدد الأول، المجلد 17، غزة
- مياله، مؤيد جميل محمد (2006) علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية جامعة النجاح ، نابلس، فلسطين
- ميساء عبادي،(2001)القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة النجاح
- وشاح، محمود عبد الله محمود(2008) الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل في الجامعة الاسلامية.

تقارير رسمية:

- الإنتوساي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (2010) مؤشرات الدين العام ، مؤتمر الإنتوساي 20، جوهنسبورغ
- (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010 ،، ص1)
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)(2007) الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الإيرادات والنفقات خلال عام 2006 والنصف الأول من عام 2007، القدس.

- البنك الدولي(2004) ركود اقتصادي أم انتعاش؟ فك الارتباط الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني، واشنطن، ديسمبر 2004،
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2003) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 19942000، رام الله
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2004) الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة 2000– 2004، رام الله، يوليو(2004)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004 – 2007، مارس 2009، رام الله،
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، مايو 2012،
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2011 ،ص31 .
- سلطة النقد الفلسطينية (2010) ، التقرير السنوي 2010 (رام الله: سلطة النقد.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، 2001) ص 13.
- سلطة النقد(2012) تقرير الاستدامة المالية للحكومة المركزية ، رام الله فلسطين
- صندوق النقد الدولي، قسم الشئون الخارجية للصندوق النقد الدولي: المذكرة الفنية تحت عنوان "مؤشرات قابلية التأثر" (Vulnerability Indicators)، 30 أبريل سنة 2003م
- عبد الرازق، عمر(2002) هيكل الموازنة الفلسطينية ، معهد الدراسات الاقتصادية(ماس) رام الله فلسطين
- قانون تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية رقم1998/7 الموازنة العامة في فلسطين
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2009) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ومركز الإحصاء وسلطة النقد العدد 16، رام الله فلسطين

- وزارة التخطيط الفلسطينية والإسكوا (2008)التقرير الوطني حول رسم السياسات الاجتماعية في فلسطين 1994- 2008، رام الله

المواقع الإلكترونية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

http://www.pcbs.gov.ps

- سلطة النقد الفلسطينية

http://www.pma.ps

- وزارة المالية بالضفة الغربية

http://www.pmof.ps

المراجع الأجنبية:

- Barro, Robert J. (1974) "Are Government Bonds Net Wealth?" Journal of Political Economy, Nov./Dec. pp. 1095-1117
- Blanchard, Oliver J. (1990), "Suggestions for a new set of fiscal indicators", OECD Working Paper No.79
- Braconier, H. (1999). The Public Budget Balance: Fiscal Indicators and Cyclical Sensitivity in the Nordic Countries (Vol. 67). Nordic Council of Ministers.
- Buiter, Willem H., 1985,
- Chrystal K. Alec, and Thorton Daniel L. "The Macroeconomic Effects of Deficit Spending: A Review", Fedral Reserve Bank of St. Louis Review, vol. 70, No. 6, November/December 1988. pp.48-60.

- Croce, E. and V.H. Juan-Ramón (2003): Assessing Fiscal Sustainability: A Cross-Country Comparison, IMF Working Paper 03/145, Washington, D.C. International Money Fund.
- Douglas, Bernhein B. (1989) “Aneoclassical Perspective on Budget Deficits” Journal of Economic Perspective, vol. 3, No. 2. pp. 55-72.
- Fredman, Benjamin (1988) Day of Reckoning, N. Y. Random House
- Gujarati, Damodar N.,(2004). Basic Econometrics, McGraw companies.
- Huff, C. C. (1992). Elements of a realistic CASE tool adoption budget. Communications of the ACM, 35(4), 45-54.
- Mendoza, E. G., &Ostry, J. D. (2008). International evidence on fiscal solvency: Is fiscal policy “responsible”?. Journal of Monetary Economics, 55(6), 1081-1093.
- O .Blanchard : suggestions for a new set of fiscal indications “ Economic and statistics “ wp .no . 7 a .1995.
- Schadler, S. (Ed.). (1995). IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements, Part II: Background papers (Vol. 2). International monetary fund.
- Studenmund, A.H., (without date). Using Econometrics: A Practical Guide, 6th Edition. Addison Wesley Longman.
- Talvi, E. and C.Vègh (2000): The fiscal policy sustainability: a basic framework, How to solve a puzzle?: new sustainability indicators, Washington, D.C., Inter-American Development Bank)
- Tobin, J. (1986) “The Monetary-Fiscal Mix: Long Run Implication”, American Economic Review, Papers and Proceeding, May , pp. 213-218.

- UNCTAD(2009), Report on assistance to the Palestinian people, 7 August 2009.
- Walsh, C. E. (2002). The role of fiscal policy. FRBSF Economic Letter, 9(06), 2002.
- Wickens, M. R., &Uctum, M. (1993). The sustainability of current account deficits: a test of the US intertemporal budget constraint. Journal of Economic Dynamics and Control, 17(3), 423-441
- world bank(2006) west bank and Gaza update, April, 2006
- Yakita, A. (2008). Sustainability of public debt, public capital formation, and endogenous growth in an overlapping generations setting. Journal of public economics, 92(3), 897-914
- Yellen, Janet L. (1989) "Symposium of Budget Deficil" Journal of Economic Perspectives, vol. 3, No. 2. pp. 17-21

الملاحق

ملحق :(1) بيانات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة(1996-2012)

ملحق :(2) بيانات النماذج القياسية

ملحق(1)

بيانات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة(1996- 2012)

الاستثمار الكلي كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفترة(1996- 2012)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الاستثمار الكلي (مليون دولار)	نسبة من الناتج
1996	3292.8	1037.9	31.52
1997	3744	1173.4	31.34
1998	4197.7	1368.6	32.6
1999	4534.9	1857.4	40.96
2000	4146.7	1386.7	33.44
2001	3810.8	992.3	26.04
2002	3301.4	841.7	25.5
2003	3800.5	1063	27.97
2004	4198.4	1022.3	24.35
2005	4559.5	1265.7	27.76
2006	4322.3	1347.2	31.17
2007	4554.1	1122.9	24.66
2008	4878.3	1060.5	21.74
2009	5239.3	1137.3	21.7
2010	5754.3	1443.2	25.08
2011	6421.4	1688.9	
2012	6797.3	1403	

عاممن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني : (2008 -1995)

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/EXP%2094-08.htm

أما عامي (2009-2010)

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/Exp%2009-10.htm

أما عامي (2011-2012)

– سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps

ملحق (2)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة

القيمة بالمليون دولار																		
البيان	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
تقديرات عدد السكان (بالالف) منتصف العام	**2,608.9**	**2,694.6**	**2,783.1**	**2,871.6**	**2,962.2**	**3,053.3**	**3,138.5**	**3,225.2**	**3,314.5**	**3,407.4**	**3,508.1**	**3,612.0**	**3,719.2**	**3,825.5**	**3,935.2**	**4,048.4**	**4,168.9**	**4,293.3**
القوة العاملة (بالألف)	**514.8**	**559.6**	**599.0**	**637.1**	**667.3**	**667.0**	**642.0**	**657.0**	**722.0**	**752.0**	**789.0**	**834.0**	**882.0**	**908.0**	**951.0**	**976.0**	**1,059.0**	**1,114.0**
معدل البطالة (%)	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.3	25.3	31.2	25.5	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0
العاملين في اسرائيل (بالألف)	68.2	60.1	81.6	118.4	135.2	113.5	69.7	49.1	54.7	50.3	62.6	59.7	62.6	75.1	73.2	78.1	83.5	83.2
الحسابات القومية *																		
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	**3,220.2**	**3,365.5**	**3,701.6**	**3,944.3**	**4,178.5**	**4,194.7**	**3,897.2**	**3,432.6**	**3,840.9**	**4,198.4**	**4,634.4**	**4,619.1**	**5,182.4**	**6,247.3**	**6,719.6**	**8,330.6**	**9,775.3**	**10,254.6**
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	**3,212.4**	**3,292.8**	**3,744.0**	**4,197.7**	**4,534.9**	**4,146.7**	**3,810.8**	**3,301.4**	**3,800.5**	**4,198.4**	**4,559.5**	**4,322.3**	**4,554.1**	**4,878.3**	**5,239.3**	**5,724.5**	**6,421.4**	**6,797.3**

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدخل القومي الاجمالي بالأسعار الجارية	3,698.9	3,799.4	4,218.6	4,663.0	4,932.4	4,863.9	4,223.3	3,656.2	4,093.8	4,430.4	4,992.2	5,047.0	5,708.8	6,883.8	7,251.8	8,929.7	10,484.2	10,973.4
الدخل القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة	3,724.7	3,752.1	4,281.3	4,919.5	5,309.4	4,802.1	4,171.1	3,565.9	4,070.3	4,430.4	4,896.9	4,719.9	4,993.9	5,409.8	5,709.0	6,089.2	6,812.8	7,232.3
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (بالدولار)	1,619.2	1,539.0	1,662.8	1,848.3	1,930.3	1,690.9	1,426.7	1,185.1	1,314.5	1,389.8	1,489.9	1,392.7	1,429.1	1,504.1	1,542.0	1,597.8	1,734.8	1,786.7
اجمالي الاستهلاك	3,758.0	4,058.0	4,445.1	4,678.6	5,041.5	5,074.6	4,999.9	4,688.1	5,050.2	5,601.5	5,609.1	5,722.1	6,604.4	8,166.6	8,966.2	10,263.8	12,352.1	13,648.6
الاستهلاك العام	596.5	742.7	814.7	903.2	993.2	1,111.1	1,038.1	1,002.9	880.6	1,048.9	832.5	869.7	1,026.1	1,284.7	1,755.8	2,039.1	2,920.4	3,108.0
الاستهلاك الخاص	3,161.5	3,315.3	3,630.4	3,775.4	4,048.3	3,963.5	3,961.8	3,685.2	4,169.6	4,552.6	4,776.6	4,852.4	5,578.3	6,881.9	7,210.4	8,224.7	9,431.7	10,540.6
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,139.3	1,230.2	1,310.6	1,421.4	1,806.7	1,417.2	1,127.2	883.3	1,081.9	1,022.3	1,275.5	1,420.2	1,586.1	1,206.2	1,232.9	1,541.1	1,688.9	1,403.0
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	1,072.4	1,167.6	1,224.9	1,325.4	1,657.4	1,380.2	1,106.3	855.3	1,047.8	982.4	1,257.1	1,393.6	1,542.2	1,162.0	1,209.2	1,445.3	2,020.6	1,834.0
التغير بالمخزون	66.9	62.6	85.7	96.0	149.3	37.0	20.9	28.0	34.1	39.9	18.4	26.6	43.9	44.2	23.7	95.8	-331.7	-431.0

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التجارة الخارجية																		
العجز التجاري	**-1,677.1**	**-1,922.7**	**-2,054.1**	**-2,155.7**	**-2,669.7**	**-2,297.1**	**-2,229.9**	**-2,138.8**	**-2,291.2**	**-2,425.4**	**-2,250.2**	**-2,523.2**	**-3,008.1**	**-3,125.5**	**-3,479.5**	**-3,474.3**	**-4,265.7**	**-4,797.0**
صادرات السلع والخدمات (فوب)	499.1	561.0	586.3	697.4	683.6	698.0	437.9	379.8	409.1	483.8	613.3	678.3	911.3	960.0	905.3	1,151.6	1,509.7	1,669.6
واردات السلع والخدمات (فوب)	2,176.2	2,483.7	2,640.4	2,853.1	3,353.3	2,995.1	2,667.8	2,518.6	2,700.3	2,909.2	2,863.5	3,201.5	3,919.4	4,085.5	4,384.8	4,625.9	5,775.4	6,466.6
المالية العامة																		
الانفاق العام	….	**774.1**	**912.7**	**849.7**	**1,194.3**	**1,668.0**	**1,435.0**	**1,246.0**	**1,635.0**	**1,528.0**	**2,281.0**	**1,707.0**	**2,877.0**	**3,487.7**	**3,375.9**	**3,258.3**	**3,254.6**	**3,225.0**
نسبة النفقات الجارية لاجمالي الانفاق العام	….	54.7	56.8	57.4	77.6	71.9	76.3	79.8	65.3	89.7	72.3	61.5	70.6	81.0	83.4	83.5	86.7	84.9
نسبة الرواتب والأجور من النفقات الجارية	….	54.7	54.9	57.1	59.8	59.8	63.4	62.7	57.0	63.5	60.7	62.7	67.4	62.7	52.1	57.5	59.5	57.5
نسبة غير الرواتب والأجور من النفقات الجارية	….	45.3	45.1	42.9	40.2	40.2	36.6	37.3	43.0	36.5	39.3	37.3	32.6	37.3	47.9	42.5	40.5	42.5
البيان	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
اجمالي الايرادات العامة والمنح	….	**402.5**	**352.9**	**703.3**	**1,136.2**	**1,449.0**	**1,122.0**	**987.0**	**1,367.0**	**1,403.0**	**2,006.0**	**1,741.0**	**2,938.0**	**3,757.8**	**2,950.4**	**3,204.7**	**3,160.3**	**3,169.8**

إجمالي الإيرادات العامة	….	299.7	327.1	699.2	901.2	939.0	273.0	290.0	747.0	1,050.0	1,370.0	722.0	1,616.0	1,780.0	1,549.0	1,927.7	2,177.0	2,238.2
ايرادات ضريبية (بما فيها ايرادات المقاصة)	….	200.7	199.7	597.4	782.1	828.0	181.0	208.0	623.0	904.0	1,125.0	565.0	1,494.0	1,293.5	1,265.0	1,657.2	1,957.7	2,011.9
ايرادات غير ضريبية	….	99.1	127.4	101.8	119.1	111.0	92.0	82.0	124.0	146.0	245.0	157.0	122.0	486.2	283.6	270.5	219.2	226.3
المنح والمساعدات الخارجية	….	102.8	25.8	4.1	235.0	510.0	849.0	697.0	620.0	353.0	636.0	1,019.0	1,322.0	1,953.0	1,413.0	1,277.0	983.3	931.6
منح لدعم الموازنة	….	....	....	....	0.0	54.0	531.0	468.0	261.0	353.0	349.0	738.0	1,012.0	1,763.1	1,355.0	1,146.5	814.3	775.5
منح لدعم المشاريع التطويرية	….	....	....	....	235.0	456.0	318.0	229.0	359.0	0.0	287.0	281.0	310.0	215.0	46.8	130.5	169.0	156.1
عجز /فائض الموازنة بعد المنح	….	**-371.6**	**-559.9**	**-146.4**	**-58.1**	**-219.0**	**-313.0**	**-259.0**	**-268.0**	**-125.0**	**-275.0**	**34.0**	**61.0**	**270.1**	**-425.5**	**-53.6**	**-94.3**	**-55.2**
الدين العام	**96.3**	**258.2**	**403.3**	**548.3**	**648.5**	**769.7**	**1,199.6**	**1,319.8**	**1,332.3**	**1,002.2**	**1,196.9**	**1,092.0**	**1,451.4**	**1,557.4**	**1,736.1**	**1,883.9**	**2,212.9**	**2,482.6**
البيان	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي (%)	3.0	7.7	10.9	13.9	15.5	18.3	30.8	38.4	34.7	23.9	25.8	23.6	28.0	24.9	25.8	22.6	22.6	24.2

بيانات مصرفية																		
اجمالي موجودات / مطلوبات المصارف	….	**2,200.3**	**2,907.5**	**3,336.7**	**3,857.4**	**4,572.8**	**4,429.8**	**4,278.2**	**4,727.7**	**5,101.2**	**5,604.0**	**5,735.9**	**6,974.9**	**7,640.4**	**8,091.5**	**8,608.4**	**9,110.3**	**10,051.9**
ودائع العملاء المقيمين	….	1,707.5	2,066.7	2,390.5	2,832.0	3,470.9	3,349.0	3,277.5	3,546.5	3,857.6	4,105.5	4,112.3	4,982.9	5,716.0	5,977.1	6,630.3	6,776.8	7,241.6
التسهيلات الائتمانية : منها	….	423.8	612.9	833.1	1,005.5	1,346.7	1,220.7	953.7	1,071.2	1,422.6	1,792.9	1,905.4	1,758.5	1,730.1	2,234.2	2,882.1	3,552.6	4,199.3
للقطاع الخاص	….	401.9	549.9	747.4	907.4	930.0	857.1	814.2	822.6	1,010.8	1,200.7	1,421.5	1,683.3	1,195.9	1,596.8	2,044.9	2,451.8	2,791.8
الأرقام القياسية للأسعار																		
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2004 = 100)	….	70.5	75.9	80.1	84.5	86.9	88.0	93.0	97.1	100.0	104.1	108.1	110.1	121.0	124.3	129.0	132.7	136.2
الرقم القياسي لأسعار الممنتج (2007 = 100)	….	69.2	76.1	81.7	85.0	88.0	87.4	88.8	90.7	93.8	96.2	97.8	100.0	108.2	109.8	113.5	99.9	101.8
البيان	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الرقم القياسي لأسعار الجملة	….	65.2	69.3	73.5	78.4	80.3	81.2	84.1	86.1	90.6	93.7	97.0	100.0	110.7	110.0	114.0	118.3	119.4

477.6	476.9	489.6	493.0	441.7	527.3	605.0	1,128.6	277.6	179.8	151.2	195.0	207.6	236.8	155.0	139.1	….	….	**مؤشر القدس (البورصه)**

- المصدر : سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية http://www.pma.ps

ملحق (3)

ملحق يبين تطور حجم الدين العام ومكوناته (2000-2012) - مليون دولار أمريكي

السنة	إجمالي الدين العام	معدل نمو إجمالي الدين العام	إجمالي الدين العام الخارجي	معدل نمو إجمالي الدين العام	إجمالي الدين العام الداخلي	معدل نمو إجمالي الدين العام الداخلي
2000	795	-	378	-	417	-
2001	1190	49.7	827	118.7	363	12.9-
2002	1090	8.4-	950	14.8	140	61.4-
2003	1236	13.4	987	4.1	249	77.8
2004	1422	15	1010	2.3	412	65.4
2005	1602	12.7	1010	0	592	43.7
2006	1493	6.8-	1010	0	483	18.4-
2007	1432	4.0-	1010	0	422	12.6-
2008	1544	7.8	1010	0	534	26.5
2009	1732	12.2	1087	7.6	645	20.7
2010	1883	8.7	1043	4.0-	840	30.2
2011	2213	17.5	1261	20.9	952	13.3
2012	2482.5	12.1	1082.5	-14.1	1400	47.0

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps

ملحق (4)

ملحق الدين العام في ذمة السلطة الفلسطينية 2009-2012

(مليون دولار)

البيان	2009	2010	2011	2012
المصارف المحلية	640	831	1090	1377
قروض	304	345	506	719
جاري مدين	257	391	441	480
هيئة البترول[*]	78	95	143	178
المؤسسات العامة الأخرى	10	9	9	8
الدين المحلي الحكومي	649	840	1099	1385
المؤسسات المالية العربية	551	539	617	629
صندوق الأقصى	444	444	522	523
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	55	43	43	57
البنك الإسلامي للتنمية	52	53	52	50
المؤسسات الدولية والإقليمية	371	348	342	339
البنك الدولي	308	303	297	290
بنك الاستثمار الأوروبي	42	23	23	26
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	4	3	3	3
الأوبك	17	19	19	19
القروض الثنائية	165	156	155	130
أسبانيا	93	93	93	92
إيطاليا	30	31	31	33
الصين	5	5	5	5
السويد	25	27	26	0
الدين الخارجي الحكومي	1087	1043	1114	1098
إجمالي الدين العام الحكومي	1736	1883	2213	2483
حصة الفرد من الدين العام الحكومي (دولار)	441	465	531	578

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي،2012

ملحق رقم (5): اختبار الارتباط بين إجمالي الدين العام و الناتج المحلي الإجمالي

GDP2	DEPT2	
0.901342	1.000000	**DEPT2**
1.000000	0.901342	**GDP2**

ملاحق النموذج القياسي الأول

ملحق رقم (1): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات النموذج الأول

Variables	Phillips Perron Test	
	Level	1st Difference
Cbd	-2.17 (0.215)	-3.721* (0.005)
Tr	-2.35 (0.157)	-4.146* (0.000)
Ntr	-2.85 (0.056)	-5.298* (0.000)
Cr	-2.379 (0.151)	-5.017* (0.000)
W	-2.147 (0.227)	-4.690* (0.000)
Nw	-2.399 (0.145)	-4.545* (0.000)
I	-1.270 (0.638)	-4.491* (0.000)

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

ملحق رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.460787	121.7221	125.6154	0.0844
At most 1	0.205057	80.33985	95.75366	0.3534
At most 2	0.204030	64.96436	69.81889	0.1148
At most 3 *	0.194964	49.67541	47.85613	0.0334
At most 4 *	0.183269	35.14524	29.79707	0.0110
At most 5 *	0.168649	21.58137	15.49471	0.0053
At most 6 *	0.128384	9.206248	3.841466	0.0024

ملحق رقم (3): نتائج تقدير النموذج القياسي الأول

Dependent Variable: CBD
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001021	0.001105	-0.924327	0.3588
TR	1.299370	0.470357	2.762520	0.0075
NTR	0.664943	0.213656	3.112215	0.0028
CR	0.934413	0.064846	14.40965	0.0000
W	-1.296069	0.119800	-10.81862	0.0000
NW	-0.927262	0.237393	-3.906025	0.0002
I	-0.103467	0.044852	-2.306838	0.0243

R-squared	0.800552	Mean dependent var	0.000268
Adjusted R-squared	0.781854	S.D. dependent var	0.019604
F-statistic	42.81441	Durbin-Watson stat	0.807997
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (4): نتائج اختبار (Partial Correlation) واختبار (LM)

Date: 09/15/14 Time: 23:17
Sample: 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.058	-0.058	0.2497	0.617
		2	0.141	0.138	1.7189	0.423
		3	0.132	0.151	3.0310	0.387
		4	-0.154	-0.164	4.8517	0.303
		5	0.016	-0.046	4.8724	0.432
		6	-0.085	-0.060	5.4384	0.489
		7	-0.026	0.016	5.4917	0.600
		8	-0.453	-0.489	22.205	0.005
		9	-0.051	-0.114	22.421	0.008
		10	-0.129	-0.029	23.813	0.008
		11	-0.091	0.053	24.521	0.011
		12	-0.139	-0.406	26.197	0.010
		13	-0.018	-0.086	26.227	0.016
		14	0.010	0.008	26.236	0.024
		15	-0.028	0.008	26.308	0.035
		16	0.324	-0.099	36.097	0.003
		17	0.044	-0.014	36.279	0.004
		18	0.109	0.004	37.421	0.005
		19	0.085	-0.030	38.133	0.006
		20	0.169	-0.003	41.009	0.004
		21	0.017	-0.044	41.037	0.006
		22	0.011	-0.050	41.050	0.008
		23	0.025	-0.060	41.119	0.011
		24	-0.196	-0.038	45.315	0.005
		25	-0.029	-0.041	45.409	0.008
		26	-0.081	-0.044	46.155	0.009
		27	-0.058	-0.039	46.556	0.011
		28	-0.190	-0.081	50.892	0.005
		29	-0.025	-0.038	50.971	0.007
		30	-0.025	-0.014	51.051	0.010
		31	-0.014	0.022	51.078	0.013
		32	0.093	-0.074	52.215	0.013

تابع ملحق رقم (4)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.700505	Prob. F(2,61)	0.5003
Obs*R-squared	1.571620	Prob. Chi-Square(2)	0.4558

ملحق رقم (5): نتائج تقدير النموذج القياسي الأول بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: CBD
Included observations: 70 after adjustments
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001064	0.002589	-0.410899	0.6826
TR	1.636027	0.439875	3.719299	0.0004
NTR	0.824723	0.186968	4.411046	0.0000
CR	0.956392	0.072409	13.20814	0.0000
W	-1.261636	0.121605	-10.37484	0.0000
NW	-1.188109	0.243417	-4.880970	0.0000
I	-0.066719	0.028940	-2.305407	0.0245
AR(1)	0.668549	0.095482	7.001850	0.0000

R-squared	0.878195	Mean dependent var	0.000701
Adjusted R-squared	0.864443	S.D. dependent var	0.019400
F-statistic	63.85873	Durbin-Watson stat	2.114294
Prob(F-statistic)	0.000000		
Inverted AR Roots	.67		

ملحق رقم (6): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: CBD
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000353	0.000851	-0.414195	0.6801
TR	1.636028	0.434138	3.768454	0.0004
NTR	0.824726	0.185219	4.452697	0.0000
CR	0.956393	0.071832	13.31430	0.0000
W	-1.261636	0.120628	-10.45887	0.0000
NW	-1.188112	0.241094	-4.927996	0.0000
I	-0.066719	0.028688	-2.325714	0.0233

R-squared	0.751974	Mean dependent var	0.000491
Adjusted R-squared	0.728352	S.D. dependent var	0.013596
F-statistic	31.83419	Durbin-Watson stat	2.114292
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (7): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي

Dependent Variable: CBD
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000235	0.001081	-0.217670	0.8284
TR	1.619551	0.447192	3.621604	0.0006
NTR	0.825006	0.186666	4.419691	0.0000
CR	0.953919	0.073711	12.94131	0.0000
W	-1.257614	0.123647	-10.17100	0.0000
NW	-1.186193	0.243208	-4.877285	0.0000
I	-0.066892	0.028927	-2.312442	0.0241
Dum	-0.000334	0.001876	-0.178068	0.8592

R-squared	0.752100	Mean dependent var	0.000491
Adjusted R-squared	0.724112	S.D. dependent var	0.013596
F-statistic	26.87159	Durbin-Watson stat	2.122502
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (8): نتائج اختبار (Jarque–Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الأول

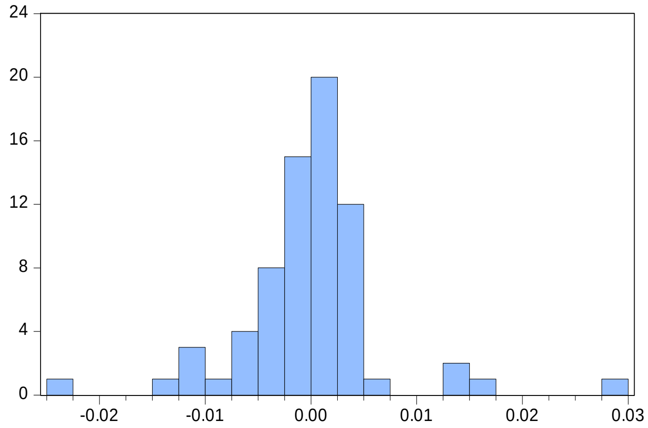

Series: Residuals
Sample 1996Q3 2013Q4
Observations 70

Mean	-1.12e-19
Median	0.000163
Maximum	0.029371
Minimum	-0.023018
Std. Dev.	0.006771
Skewness	0.702330
Kurtosis	8.751158
Jarque-Bera	102.2259
Probability	0.000000

ملحق رقم (9): نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -1.12e-19
Sample Std. Dev. = 0.006771

Method	Value	Probability
t-statistic	-1.38E-16	1.0000

ملحق رقم (10): نتائج اختبار (ARCH) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.418264	Prob. F(1,67)	0.2379
Obs*R-squared	1.430323	Prob. Chi-Square(1)	0.2317

ملحق رقم (11): الرسم البياني لتوضيح العلاقة الخطية

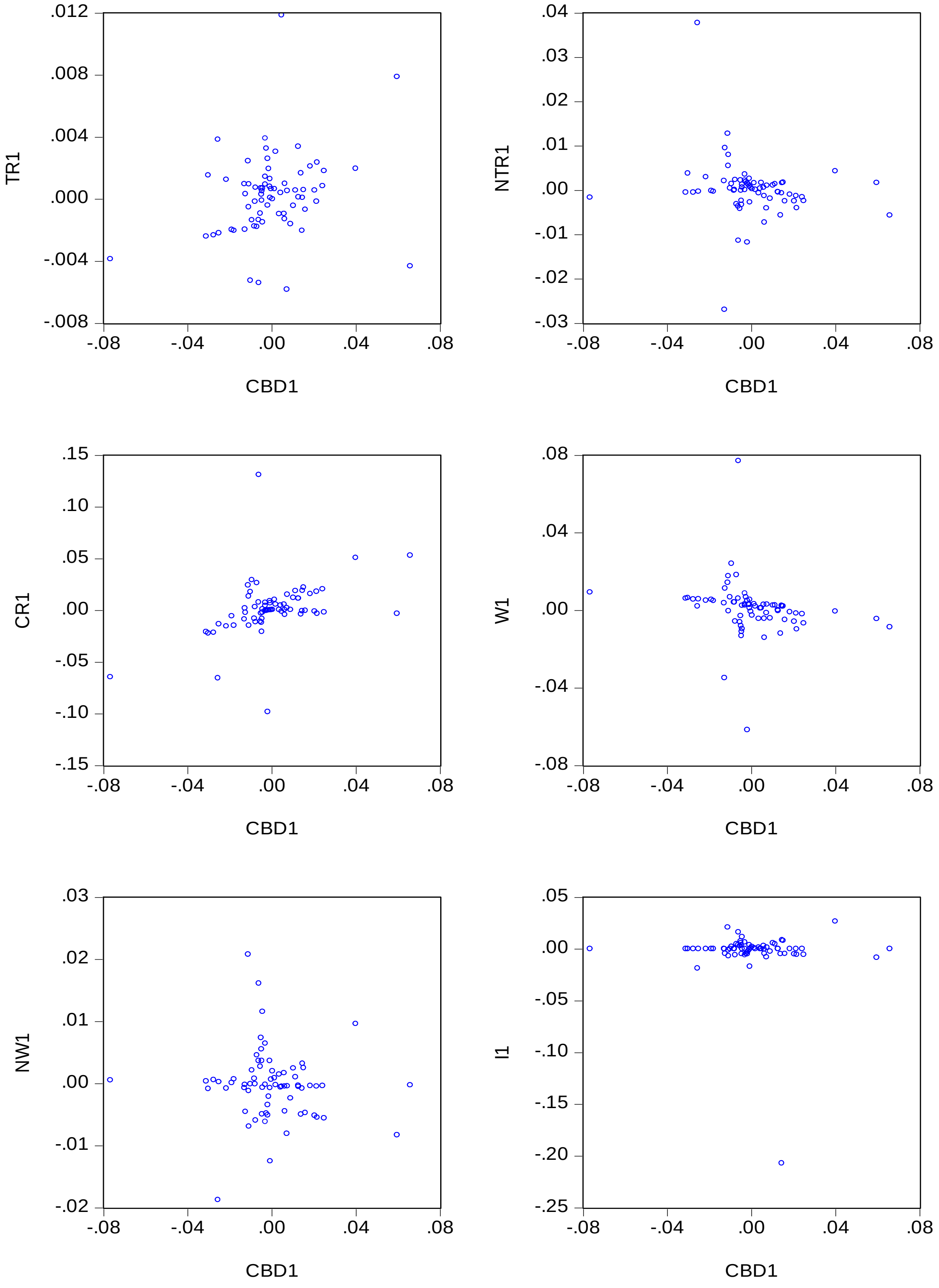

ملحق رقم (12): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 09/15/14 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	RESID1	TR1	NTR1	CR1	W1	NW1	I1
RESID1	**1.000000**						

TR1	**-0.045671**	1.000000					
	-0.377004	-----					
	0.7073	-----					
NTR1	**-0.128573**	0.343142	1.000000				
	-1.069114	3.012532	-----				
	0.2888	0.0036	-----				
CR1	**-0.073024**	-0.155017	-0.198168	1.000000			
	-0.603780	-1.293946	-1.667202	-----			
	0.5480	0.2001	0.1001	-----			
W1	**-0.103401**	-0.164297	0.248851	0.644018	1.000000		
	-0.857263	-1.373494	2.118733	6.942012	-----		
	0.3943	0.1741	0.0378	0.0000	-----		
NW1	**0.036579**	-0.230884	-0.172572	0.506530	0.350028	1.000000	
	0.301842	-1.956787	-1.444745	4.844402	3.081328	-----	
	0.7637	0.0545	0.1531	0.0000	0.0030	-----	
I1	**-0.030203**	0.058092	-0.015425	0.148476	0.063145	0.257628	1.000000
	-0.249176	0.479851	-0.127214	1.238085	0.521747	2.198674	-----
	0.8040	0.6329	0.8991	0.2199	0.6035	0.0313	-----

ملاحق النموذج القياسي الثاني

جدول رقم (13): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات النموذج الأول

Variables	Phillips Perron Test	
	Level	1st Difference
ob	-2.21 (0.201)	-5.188* (0.000)
tr	-2.356 (0.157)	-4.146* (0.000)
ntr	-2.85 (0.056)	-5.298* (0.000)
cr	-2.379 (0.151)	-5.017* (0.000)
w	-2.147 (0.227)	-4.690* (0.000)
nw	-2.399* (0.145)	-4.545* (0.000)
i	-1.270 (0.638)	-4.491* (0.000)
aid	-1.216 (0.661)	-3.647* (0.007)
k	-2.220 (0.201)	-6.431 (0.000)*

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

ملحق رقم (14): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.211376	79.00043	95.75366	0.3986
At most 1	0.206722	63.09020	69.81889	0.1530
At most 2	0.202755	47.57421	47.85613	0.0531
At most 3 *	0.194228	32.39246	29.79707	0.0246
At most 4 *	0.156389	17.92352	15.49471	0.0211
At most 5 *	0.092853	6.529221	3.841466	0.0106

ملحق رقم (15): نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني

Dependent Variable: OB
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000828	0.002073	-0.399444	0.6909
NTR	0.796294	0.368041	2.163598	0.0342
CR	0.452541	0.137881	3.282112	0.0017
W	-0.630921	0.216809	-2.910037	0.0049
NW	-1.626293	0.519925	-3.127937	0.0026
Aid	0.056257	0.028160	1.997807	0.0499

R-squared	0.247123	Mean dependent var	0.000689
Adjusted R-squared	0.189209	S.D. dependent var	0.018562
F-statistic	4.267090	Durbin-Watson stat	0.815508
Prob(F-statistic)	0.002039		

ملحق رقم (16): نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: OB
Included observations: 70 after adjustments
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000788	0.004982	-0.158141	0.8749
NTR	0.683198	0.336470	2.030487	0.0465
CR	0.446107	0.150660	2.961018	0.0043
W	-0.515761	0.220560	-2.338411	0.0226
NW	-2.814699	0.589685	-4.773223	0.0000
A	0.069772	0.029418	2.371750	0.0208
AR(1)	0.690131	0.091792	7.518402	0.0000

R-squared	0.550020	Mean dependent var	0.001260
Adjusted R-squared	0.507165	S.D. dependent var	0.018057
F-statistic	12.83439	Durbin-Watson stat	2.125367
Prob(F-statistic)	0.000000		
Inverted AR Roots	.69		

ملحق رقم (17): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: OB
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000244	0.001532	-0.159394	0.8739
NTR	0.683198	0.332114	2.057119	0.0438
CR	0.446106	0.148996	2.994087	0.0039
W	-0.515761	0.218377	-2.361790	0.0212
NW	-2.814697	0.576278	-4.884273	0.0000
Aid	0.069772	0.029014	2.404779	0.0191

R-squared	0.434492	Mean dependent var	0.000754
Adjusted R-squared	0.390312	S.D. dependent var	0.016108
F-statistic	9.834533	Durbin-Watson stat	2.125367
Prob(F-statistic)	0.000001		

ملحق رقم (18): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي

Dependent Variable: OB
Method: Least Squares
Date: 03/15/14 Time: 13:51
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000152	0.001910	0.079406	0.9370
NTR	0.677196	0.334848	2.022397	0.0474
CR	0.438479	0.151590	2.892529	0.0052
W	-0.501968	0.223368	-2.247269	0.0281
NW	-2.807836	0.580594	-4.836141	0.0000
A	0.069477	0.029227	2.377158	0.0205
Dum	-0.001139	0.003244	-0.351222	0.7266

R-squared	0.435598	Mean dependent var	0.000754
Adjusted R-squared	0.381845	S.D. dependent var	0.016108
S.E. of regression	0.012664	Akaike info criterion	-5.805420
Sum squared resid	0.010104	Schwarz criterion	-5.580571
Log likelihood	210.1897	Hannan-Quinn criter.	-5.716107
F-statistic	8.103746	Durbin-Watson stat	2.139448
Prob(F-statistic)	0.000002		

ملحق رقم (19): نتائج اختبار (Partial Correlation) واختبار (LM)

Date: 09/15/14 Time: 23:36
Sample: 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70

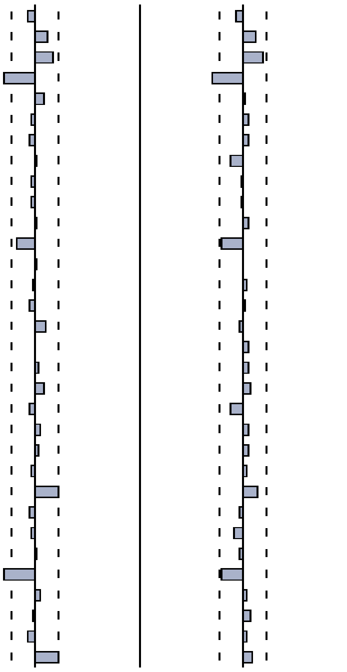

Autocorrelation / Partial Correlation (lag)	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.068	-0.068	0.3374	0.561
2	0.131	0.127	1.6106	0.447
3	0.177	0.198	3.9793	0.264
4	-0.307	-0.315	11.172	0.025
5	0.091	0.010	11.821	0.037
6	-0.028	0.048	11.884	0.065
7	-0.053	0.044	12.107	0.097
8	0.010	-0.127	12.115	0.146
9	-0.048	-0.021	12.305	0.197
10	-0.037	-0.014	12.420	0.258
11	0.019	0.047	12.449	0.331
12	-0.173	-0.225	15.057	0.238
13	0.018	0.004	15.085	0.302
14	-0.018	0.034	15.116	0.370
15	-0.061	0.021	15.458	0.419
16	0.101	-0.049	16.408	0.425
17	0.007	0.053	16.412	0.495
18	0.037	0.047	16.544	0.555
19	0.091	0.069	17.366	0.565
20	-0.063	-0.117	17.762	0.603
21	0.051	0.041	18.024	0.647
22	0.026	0.057	18.093	0.700
23	-0.027	0.036	18.171	0.748
24	0.225	0.139	23.713	0.478
25	-0.064	-0.037	24.167	0.510
26	-0.027	-0.089	24.253	0.562
27	0.017	-0.033	24.288	0.614
28	-0.318	-0.212	36.397	0.133
29	0.045	0.037	36.645	0.156
30	-0.022	0.068	36.703	0.186
31	-0.069	0.034	37.316	0.201
32	0.225	0.090	44.045	0.076

تابع ملحق رقم (19)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.662238	Prob. F(2,62)	0.5193
Obs*R-squared	1.464098	Prob. Chi-Square(2)	0.4809

ملحق رقم (20): نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الأول

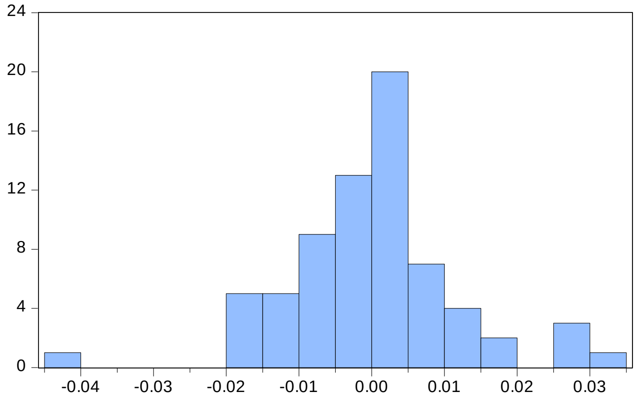

Series: Residuals	
Sample 1996Q3 2013Q4	
Observations 70	
Mean	-9.91e-20
Median	0.000353
Maximum	0.033805
Minimum	-0.042856
Std. Dev.	0.012113
Skewness	0.029984
Kurtosis	5.195808
Jarque-Bera	14.07341
Probability	0.000879

ملحق رقم (21): نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -9.91e-20
Sample Std. Dev. = 0.012113

Method	Value	Probability
t-statistic	-6.85E-17	1.0000

ملحق رقم (22): نتائج اختبار (ARCH) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.805237	Prob. F(1,67)	0.3727
Obs*R-squared	0.819426	Prob. Chi-Square(1)	0.3653

ملحق رقم (23): الرسم البياني لتوضيح العلاقة الخطية

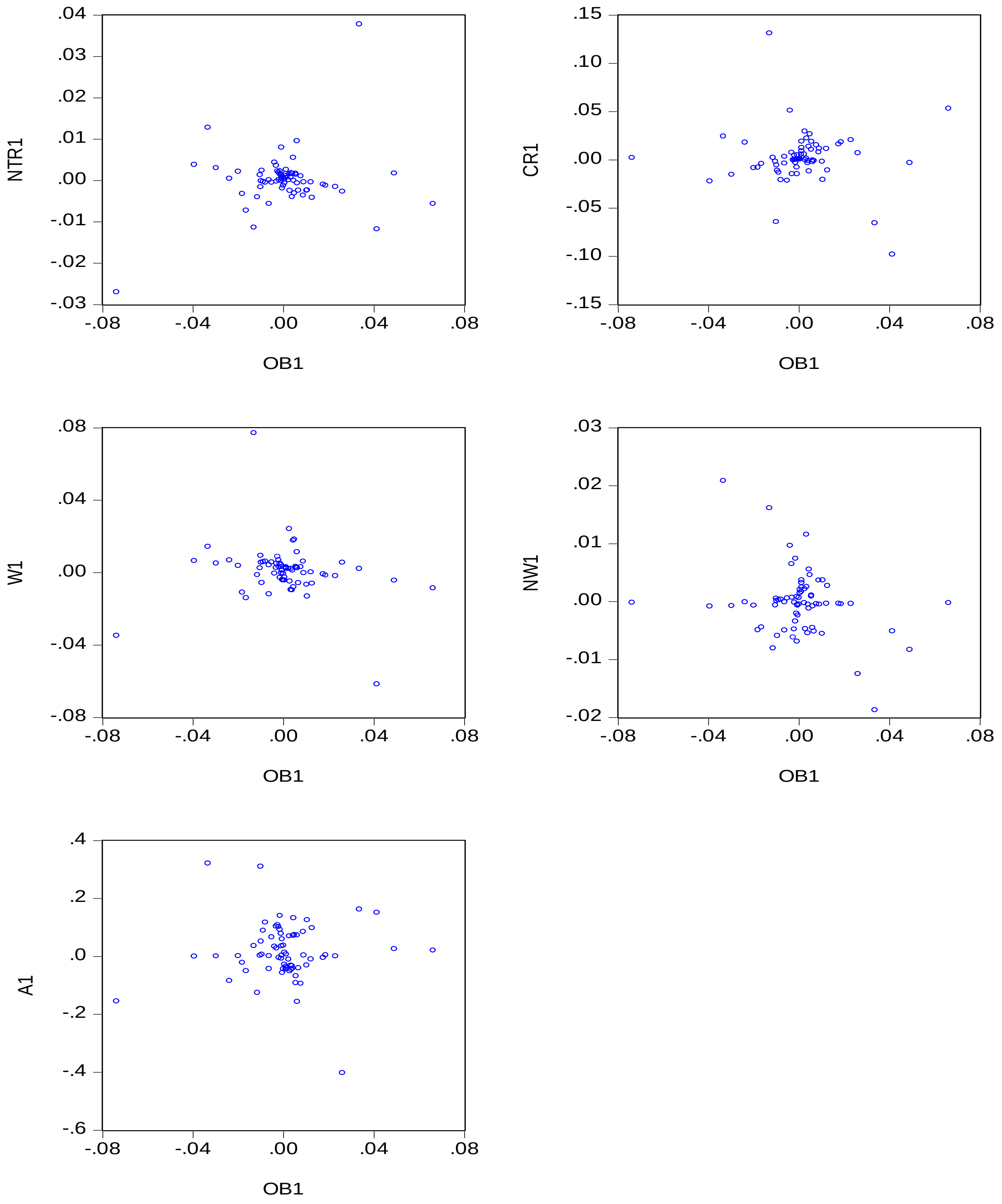

ملحق رقم (24): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 09/15/14 Time: 23:46
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	RESID2	NTR1	CR1	W1	NW1	A1
RESID2	1.000000					

NTR1	-0.094537	1.000000				
	-0.783079	-----				
	0.4363	-----				
CR1	0.002325	-0.198168	1.000000			
	0.019174	-1.667202	-----			
	0.9848	0.1001	-----			
W1	-0.062135	0.248851	0.644018	1.000000		
	-0.513369	2.118733	6.942012	-----		
	0.6094	0.0378	0.0000	-----		
NW1	0.125201	-0.172572	0.506530	0.350028	1.000000	
	1.040625	-1.444745	4.844402	3.081328	-----	
	0.3017	0.1531	0.0000	0.0030	-----	
A1	-0.006166	0.336369	-0.262024	0.111612	0.323812	1.000000
	-0.050849	2.945396	-2.238928	0.926166	2.822283	-----
	0.9596	0.0044	0.0284	0.3576	0.0062	-----

ملحق رقم (25): نتائج نموذج رصيد الميزان التجاري

Dependent Variable: OB
Method: Least Squares
Date: 05/13/14 Time: 00:40
Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001704	0.002181	0.781299	0.4373
K	0.000206	8.89E-05	2.321286	0.0232

R-squared	0.072436	Mean dependent var	0.000689
Adjusted R-squared	0.058993	S.D. dependent var	0.018562
S.E. of regression	0.018006	Akaike info criterion	-5.168437
Sum squared resid	0.022371	Schwarz criterion	-5.104700
Log likelihood	185.4795	Hannan-Quinn criter.	-5.143091
F-statistic	5.388370	Durbin-Watson stat	0.812717
Prob(F-statistic)	0.023232		

Dependent Variable: OB
Method: Least Squares
Date: 05/13/14 Time: 00:40
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004021	0.004576	0.878668	0.3827
K	0.000411	8.59E-05	4.786571	0.0000
AR(1)	0.636528	0.091867	6.928818	0.0000

R-squared	0.431252	Mean dependent var	0.001260
Adjusted R-squared	0.414275	S.D. dependent var	0.018057
S.E. of regression	0.013820	Akaike info criterion	-5.683515
Sum squared resid	0.012796	Schwarz criterion	-5.587151
Log likelihood	201.9230	Hannan-Quinn criter.	-5.645238
F-statistic	25.40134	Durbin-Watson stat	2.108129
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.64

Dependent Variable: OB
Method: Least Squares
Date: 05/13/14 Time: 00:41
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001462	0.001645	0.888405	0.3775
K	0.000411	8.28E-05	4.966046	0.0000

R-squared	0.266147	Mean dependent var	0.000793
Adjusted R-squared	0.255355	S.D. dependent var	0.015897
S.E. of regression	0.013718	Akaike info criterion	-5.712087
Sum squared resid	0.012796	Schwarz criterion	-5.647844
Log likelihood	201.9230	Hannan-Quinn criter.	-5.686569
F-statistic	24.66161	Durbin-Watson stat	2.108130
Prob(F-statistic)	0.000005		

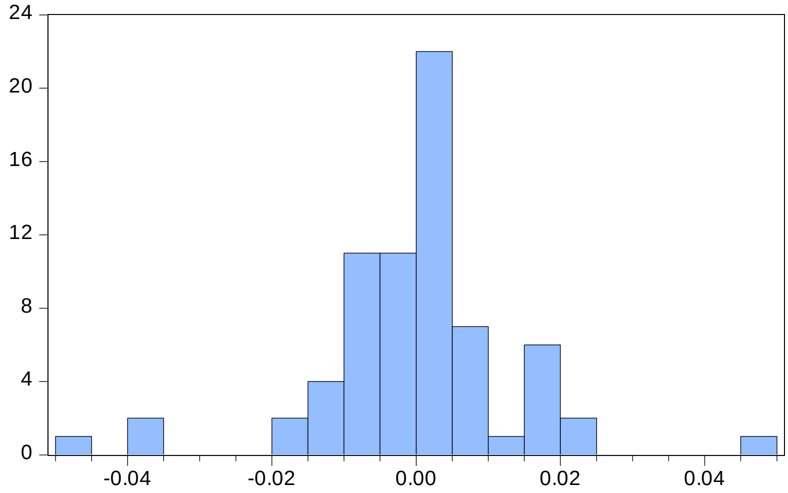

Series: Residuals	
Sample 1996Q3 2013Q4	
Observations 70	
Mean	6.44e-19
Median	0.001361
Maximum	0.047094
Minimum	-0.048136
Std. Dev.	0.013618
Skewness	-0.396087
Kurtosis	6.599600
Jarque-Bera	39.62193
Probability	0.000000

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.719482	Prob. F(2,67)	0.0732
Obs*R-squared	5.255839	Prob. Chi-Square(2)	0.0722
Scaled explained SS	13.88644	Prob. Chi-Square(2)	0.0010

Hypothesis Testing for RESID
Date: 05/13/14 Time: 00:42
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 6.44e-19
Sample Std. Dev. = 0.013618

Method	Value	Probability
t-statistic	3.96E-16	1.0000

ملحق رقم (26) نموذج المجموع:

ولمعرفة أثر إجمالي النفقات وإجمالي الايرادات على العجز الكلي لجأ الباحث لعمل نموذج قياسي لإجمالي النفقات وإجمالي الايردادت, حيث كانت النتائج كما يلي:

Dependent Variable: ob				
Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
C	0.000740	0.001452	0.509738	0.6119
Ce	−0.815238	0.119772	−6.806606	0.0000
R	0.479143	0.107753	4.446664	0.0000
R^2=0.42, Adj. R^2 =0.41 , DW=2.13 , F =25 , Prob.=0.000				

اجمالي النفقات:ce&اجمالي الايرادات: r

ملحق رقم (27)

نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: OB
Method: Least Squares
Date: 03/28/14 Time: 15:55
Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000914	0.001807	0.505746	0.6147
CE	-0.641371	0.106480	-6.023405	0.0000
R	0.438417	0.095805	4.576131	0.0000

R-squared	0.349013	Mean dependent var	0.000689
Adjusted R-squared	0.329866	S.D. dependent var	0.018562
S.E. of regression	0.015195	Akaike info criterion	-5.494340
Sum squared resid	0.015701	Schwarz criterion	-5.398734
Log likelihood	198.0491	Hannan-Quinn criter.	-5.456320
F-statistic	18.22835	Durbin-Watson stat	0.869479
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: OB
Method: Least Squares
Date: 03/28/14 Time: 15:57
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001912	0.003784	0.505210	0.6151
CE	-0.815238	0.124380	-6.554416	0.0000
R	0.479143	0.110372	4.341188	0.0000
AR(1)	0.612771	0.098019	6.251558	0.0000

R-squared	0.561026	Mean dependent var	0.001260
Adjusted R-squared	0.541073	S.D. dependent var	0.018057
S.E. of regression	0.012233	Akaike info criterion	-5.913941
Sum squared resid	0.009876	Schwarz criterion	-5.785456
Log likelihood	210.9879	Hannan-Quinn criter.	-5.862905
F-statistic	28.11688	Durbin-Watson stat	2.130426
Prob(F-statistic)	0.000000		
Inverted AR Roots	.61		

نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: OB
Method: Least Squares
Date: 03/28/14 Time: 15:59
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000740	0.001452	0.509738	0.6119
CE	-0.815238	0.119772	-6.806606	0.0000
R	0.479143	0.107753	4.446664	0.0000

R-squared	0.428281	Mean dependent var	0.000810
Adjusted R-squared	0.411215	S.D. dependent var	0.015823
S.E. of regression	0.012141	Akaike info criterion	-5.942513
Sum squared resid	0.009876	Schwarz criterion	-5.846148
Log likelihood	210.9879	Hannan-Quinn criter.	-5.904236
F-statistic	25.09520	Durbin-Watson stat	2.130426
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج

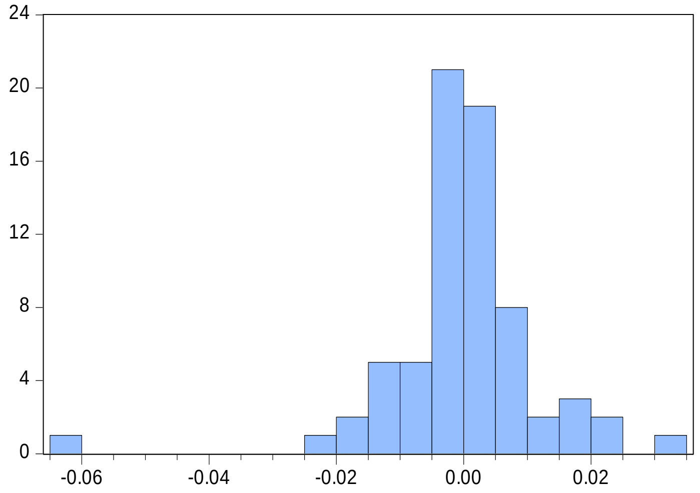

Series: Residuals
Sample 1996Q3 2013Q4
Observations 70

Mean	2.67e-19
Median	1.20e-05
Maximum	0.032408
Minimum	-0.061813
Std. Dev.	0.011964
Skewness	-1.590487
Kurtosis	12.33989
Jarque-Bera	283.9437
Probability	0.000000

نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحساب للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID
Date: 03/28/14 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 2.67e-19
Sample Std. Dev. = 0.011964

Method	Value	Probability
t-statistic	1.87E-16	1.0000

نتائج اختبار (VIF) للتداخل الخطي بين المتغيرات

Variance Inflation Factors
Date: 03/28/14   Time: 15:59
Sample: 1996Q1 2013Q4
Included observations: 70

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	2.11E-06	1.001534	NA
CE	0.014345	3.037539	3.036453
R	0.011611	3.040209	3.036453

نتائج اختبار (ARCH) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.769400	Prob. F(1,67)	0.3835
Obs*R-squared	0.783371	Prob. Chi-Square(1)	0.3761